جامعة بن يوسف بن خدة – الجزائر1

كلية العلوم الإسلامية

محاضرات في مقياس:

علم التخريج ودراسة الأسانيد

التخصص: الفقه والأصول (قسم الشريعة والقانون)

المستوى: ليسانس – السنة الثالثة – السدامي السادس

إعداد:

الدكتورة فاطمة الزهراء سواق

1445هـ – 2023م

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الجزائر 1 - بن يوسف بن خدة
كلية العلوم الإسلامية

الموسم الجامعي: 2020-2021

جدول التوقيت الأسبوعي السداسي الثاني

التخصص	المقياس	الفوج	الأستاذ	اليوم	التوقيت	القاعة	ملاحظات
السنة الثالثة(الفقه و الأصول)	علم التخريج ودراسة الأسانيد	ج	سواق فاطمة	الأحد	13:00-12:00	المدرج ب	تعليم حضوري

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر 1 - بن يوسف بن خدة

كلية العلوم الإسلامية

الموسم الجامعي: 2021-2022 جدول التوقيت الأسبوعي للسداسي الثاني.

جامعة الجزائر 1 - بن يوسف بن خدة
نائب العميد
المكلف بالدراسات
والمسائل المرتبطة
بالطلبة
04
كلية العلوم الإسلامية

التخصص	المقياس	الفوج	الأستاذ	اليوم	التوقيت	القاعة	ملاحظات
السنة الثالثة(الفقه و الأصول)	علم التخريج ودراسة الأسانيد	مج	سواق نسرين	الاثنين3	10:30-09:30	المدرج هـ	تعليم حضوري

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر 1 - بن يوسف بن خدة

كلية العلوم الإسلامية

الموسم الجامعي: 2022-2023

جدول التوقيت الأسبوعي السداسي الثاني

التخصص	المقياس	الفوج	الأستاذ	اليوم	التوقيت	القاعة	ملاحظات
السنة الثالثة(الفقه و الأصول)	علم التخريج ودراسة الأسانيد	مج	سواق فاطمة	2الأحد	11:00-09:30	المدرج و	تعليم حضوري

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

نموذج مطابقة

عرض تكوين
ل. م . د

ليسانس أكاديمية

2017 - 2016

المؤسسة	الكلية/ المعهد	القسم
جامعة الجزائر1	كلية العلوم الإسلامية	الشريعة والقانون

الميدان	الفرع	التخصص
العلوم الإنسانية والاجتماعية	العلوم الإسلامية - الشريعة	الفقه والأصول

- 2السداسي السادس:

وحدة التعليم	الحجم الساعي السداسي	الحجم الساعي الأسبوعي				المعامل	الأرصدة	نوع التقييم	
	16-14 أسبوع	محاضرة	أعمال موجهة	أعمال تطبيقية	أعمال أخرى			متواصل	امتحان
وحدات التعليم الأساسية	**180**					**10**	**19**		
و ت أ 1 (إج/إخ)									
حفظ القرآن وترتيله 2	22.30	/	1.30			02	03	x	
أصول الفقه 2	45	1.30	1.30			02	04	x	x
الفقه المقارن 2	45	1.30	1.30			02	04	x	x
المواريث والتبرعات 2	45	1.30	1.30			02	04	x	x
مادة اختيارية 1 فقه النوازل 2 الشركات والبنوك 3- الفقه الجنائي	22.30	1.30				02	04		x
وحدات التعليم المنهجية	**67.30**					**02**	**05**		
اللغة العربية (فقه اللغة)	22.30	/	1.30			01	02	x	
مذكر تخرج أو تقرير تربص		/	/			01	03	x	
وحدات التعليم الإستكشافية	**45**					**02**	**04**		
علم النفس التربوي	22.30	1.30	/			01	02		x
مادة اختيارية **-1**علم التخريج ودراسة الأسانيد **-2**مصادر الفقه الإسلامي	22.30	1.30	/			01	02		x
وحدة التعليم الأفقية	**45**					**02**	**02**		
لغة أجنبية 2	22.30	/	1.30			01	01	x	
المخدرات والمجتمع	22.30	1.30	/			01	01		x
مجموع السداسي6	**337.30**	**10.30**	**09.00**			**16**	**30**		

السداسي: السادس
عنوان الوحدة: التعليمية الإستكشافية
المادة: علم التخريج ودراسة الأسانيد
الرصيد: 02
المعامل: 01

أهداف التعليم:
اكتساب المعرف المطلوبة في علوم الدراية وكيفية تخريج الأحاديث والحكم عليها للإفادة منها في شرح الحديث النبوي.

المعارف المسبقة المطلوبة :
التاريخ والسيرة ،علم الطبقات ،علم المصطلح ،اللغة العربية ،البلاغة و البيان. الإعلام الآلي

محتوى المادة:
- مفاهيم ومداخل العلم.
- نشأته ورواده ومصادره
- المعاجم- الصحاح- السنن- المسانيد ،الزوائد والمستدركات.
- منهج المحدثين في التخريج
- المؤلفات المختصة بهذا الفن
- الرواية والتحمل- الطيقات.
- دور الإعلام الآلي في التخريج.

طريقة التقييم: **امتحان**

المراجع:

- المزي، **تهذيب الكمال**.
- ابن حجر، **تهذيب التهذيب**.
- الكنوي، **الرفع والتكميل**.
- حاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني،**التخريج ودراسة الأسانيد**
- محمد بن ظافر الشهري، **علم التخريج ودوره في حفظ السنة النبوية**

جامعة بن يوسف بن خدة – الجزائر1

كلية العلوم الإسلامية

محاضرات في مقياس:

علم التخريج ودراسة الأسانيد

التخصص: الفقه والأصول (قسم الشريعة والقانون)

المستوى: ليسانس – السنة الثالثة – السداسي السادس

إعداد:

الدكتورة فاطمة الزهراء سواق

1445هـ – 2023م

المقدمة:

الحمد لله الذي لم يزل عليما قديرا، حيا قيوما سميعا بصيرا، وأشهد أن لا إله وحده لا شريك له وأكبّره تكبيرا، وصلى الله على سيدنا محمد الذي أرسله إلى الناس كافة بشيرا ونذيرا، وعلى آل محمد وصحبه ومن اهتدى بهداه وسلّم تسليما كثيرا.

أما بعد:

فهذه مذكرة تتضمن محاضرات مادة علم التخريج ودراسة الأسانيد المقررة على طلبة تخصص الفقه وأصوله في السداسي السادس مستوى السنة الثالثة، حيث تندرج هذه المادة ضمن الوحدة التعليمية الاستكشافية، رصيدها اثنان ومعاملها واحد كما جاء في ملف عرض التكوين.

وقد أوكل لي تدريس هذه المادة لهذا التخصص بضع سنوات اكتسبت من خلالها خبرة معتبرة في طريقة إيصال مادة دقيقة في تخصص الحديث وعلومه إلى طلبة تخصص آخر، ولهذا سعيت في هذه المحاضرات إلى تقديم مادة مركزة في علم التخريج ودراسة الأسانيد تضم أساسيات هذا الفن بمختلف مسائله بشكل مختصر مع عدم إغفال أي من تفاصيلها، مع الاهتمام بالجانب التطبيقي والتمثيل بما يكفي لطرق التخريج ودراسة الأسانيد والحكم على الحديث.

إن امتلاك طلبة التخصصات الشرعية مهارات التخريج ودراسة الأسانيد أمر ضروري لحاجتهم إلى الاستشهاد بالأحاديث النبوية في مختلف بحوثهم وأعمالهم العلمية، وتقديم المادة العلمية نظريا فقط دون دعمها بالأمثلة والتطبيق قد لا يساعد الطالب على استيعابها لممارستها واقعا بطريقة صحيحة بحكم حاجته إلى هذا العلم، خاصة مع صعوبته ودقة مسائله، وكثرة مصادره، وتنوع مناهجه، وطرقه، وهو ما يقصد اكتسابه من خلال تكوين الطالب في هذا العلم.

ولقد ضم البرنامج الدراسي المعتمد في عروض التكوين في هذا التخصص مختلف المسائل المهمة في التخريج ودراسة الأسانيد ضمن مفردات المادة ومحتواها العام، وهي المبينة في الوثيقة المرفقة في أول هذه المذكرة مقتبسةً من ملف عروض التكوين في تخصص الفقه وأصوله.

وقد كان العمل في هذه المحاضرات على تناول المقرر الدراسي بأسلوب راعى الوحدة الموضوعية بين تلك المفردات من جهة مع الأخذ بعين الاعتبار الترتيب والتسلسل في تقديم هذه المسائل تيسيرا على الطلبة

ومساعدة لهم على فهم مسائل هذا العلم، ثم دعم المادة النظرية بجانب تطبيقي يزيل ما يكون قد استشكل على الطالب فهمه مما سبق في الجانب النظري.

وقد تمّ توزيع هذه المفردات بالاعتبارات المذكورة سابقا في اثني عشرة محاضرة موزعة على الحصص الأسبوعية خلال السداسي بحسب مادة كل محاضرة، بحيث قد تتطلب بعض المحاضرات حصتين أو أكثر، وفيما يلي بيان عناوين هذه المحاضرات وصفحاتها في هذه المذكرة التدريسية.

برنامج المحاضرات

المحاضرة	عنوانها	الصفحة
1	تعريف التخريج، نشأته وأهميته	3 - 10
2	معرفة مصادر السنة الأصلية المعتمدة في التخريج	11 – 19
3	أدوات التخريج الفني وضوابطه	20 - 25
4	أدوات التخريج العلمي وضوابطه	26 - 32
5	طرق تخريج الحديث	33- 45
6	التخريج الحاسوبي	46 - 51
7	التخريج عن طريق معرفة الصحابي	52 -58
8	التخريج عن طريق معرفة اللفظ الأول من الحديث	59 - 62
9	التخريج عن طريق معرفة لفظة مميزة في الحديث	63 - 65
10	التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث	66 -70
11	التخريج عن طريق معرفة النظر في حال الحديث سندا ومتنا	71 - 72
12	دراسة نموذجية في منهجية التخريج العلمي	73 -102

ــ وقد قمتُ بتوثيق كافة المعلومات التي تضمنتها هذه المذكرة من مصادرها ومراجعها في الهامش.

ــ وزودت المذكرة في الأخير بفهرس شامل لهذه المصادر والمراجع، يضم ما توفر من معلومات الطبعات المعتمدة.

والحمد لله ربّ العالمين

عناصر المحاضرة:

1. معنى التخريج في اللغة
2. معاني التخريج عند المحدثين
3. تعريف التخريج بعد استقرار الاصطلاح
4. تعريف التخريج كعلم
5. نشأة التخريج بالمعنى الذي استقر عليه الاصطلاح
6. أهمية التخريج

المحاضرة الأولى: تعريف التخريج، نشأته وأهميته

أولا: معنى التخريج في اللغة

التخريج في اللغة هو مصدر الفعل خرّج، وأصله من الخروج، وله في اللغة معاني متنوعة منها: الاستنباط، التوجيه، نقيض الدخول، والإبراز والإظهار، ولعل هذا المعنى الأخير هو الأنسب لاستعمال المحدثين لهذا اللفظ، فمن عباراتهم: هذا حديث عرف مخرجه، والمخرج في اللغة: موضع الخروج، وموضع خروج الحديث هو سلسلة رجال الإسناد الذين خرج الخبر من طريقهم، ومنه استعملوا التخريج والإخراج الذي هو مصدر الفعل أخرج للدلالة على إبراز الحديث للناس ببيان مخرجه[1].

ثانيا: معاني التخريج عند المحدثين

ورد لفظ التخريج في عبارات المحدثين على معان متنوعة قبل أن يستقر الاصطلاح عند المتأخرين على مفهوم يتضمن معنى العزو إلى مصادر الحديث الأصلية مع بيان المرتبة، وقد ناسب كل مدلول الفترة الزمنية التي استعمل فيها، وفيما يلي بيان تطور مدلول استعمال المصطلح عند المحدثين:

أ. التخريج بمعنى الإخراج:

الإخراج عند المحدثين هو رواية الحديث بسنده، وقد استعمِل التخريج مرادفا له لبيان إيراد الحديث في عصر الرواية مسندا في كتاب أو إملاء، لا سيما في عبارات المغاربة، قال السيوطي: "... أطلق في الاصطلاح على شيئين: أحدهما: إيراد الحديث بإسناده في كتاب أو إملاء، ومنه قولهم: خرّجه البخاري ومسلم، وهذه العبارة تقع للمغاربة كثيرا، وأكثر ما يقوله غيرهم أخرج بالهمزة ..."[2].

ب. التخريج بمعنى الاستخراج:

أي الاستخراج على المصنفات التي تُذكر فيها الأحاديث مسندة، والاستخراج عند المحدثين هو: أن يأتي محدث من المحدثين فيروي أحاديث كتاب آخر بأسانيده الخاصة حديثا حديثا شريطة أن يلتقي معه في

---

1 لسان العرب لابن منظور، 1125/2، المعجم الوسيط، ص224.

2 البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر للسيوطي، 918/3.

السند، في شيخه أو فيمن فوق ذلك، ولا يشترط في ذلك تحري عدالة الرواة، إذ المقصد من الاستخراج استقلالية السند مع العلو [1]، ومن الأمثلة الدالة على إطلاق التخريج على الاستخراج كتاب أبي عوانة الذي استخرج فيه على صحيح الإمام مسلم، حيث وردت في تسمية كتابه عناوين ضمت مصطلح التخريج، وإن كانت هذه العناوين ليست من صنيعه، إذ لم يثبت أنه هو من سمى كتابه باسم من هذه الأسماء، ومن هذه العناوين الدالة على ما ذُكر:

ــ المسند الصحيح المخرّج على صحيح مسلم، وقد وسمه به ابن قاضي شهبة[2]، وقريب منه: المسند الصحيح المخرج على كتاب مسلم، وقد نعته به غير واحد من المترجمين لأبي عوانة، منهم السبكي [3]وابن خلكان[4].

ــ المسند الصحيح الذي خرّجه على صحيح مسلم، نعته بهذا الاسم الذهبي في السير [5]، وفي تذكرة الحفاظ قال: الصحيح المسند المخرج على صحيح مسلم[6].

ــ الصحيح المخرج على كتاب مسلم بن الحجاج، وردت هذه التسمية في إحدى نسخ مخطوطه، تحديدا في السماع الثاني الموجود بآخر المجلد الخامس من نسخة "كوبرلي"[7].

ــ مخرج أبي عوانة الإسفراييني الحافظ على كتاب مسلم، أو مختصرا: مخرج أبي عوانة الإسفراييني، أو مسند أبي عوانة المخرج على صحيح مسلم، والثلاثة وردت عند ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم في مواضع مختلفة[8].

وقد أطلقت على الكتاب عناوين أخرى تحمل في صياغتها اللفظ الدال على التخريج، ويكفي ما تم ذكره من أمثلة في الدلالة على أن التخريج كان مستعملا في كلام أهل العلم بمعنى الاستخراج.

ت. التخريج بمعنى تصنيف المعاجم والمشيخات والأجزاء الحديثية والفوائد:

وهو أن يعمد محدث إلى أصول سماعاته أو سماعات غيره من معاصريه فيجرد منها أسماء الشيوخ وينتقي من أحاديثهم باعتبارات مختلفة، ثم يرتب بينهم إما على نسق حروف المعجم فيسمى معجما، أو على أساس آخر كالأقدم والأكبر ..وغيرها، فيسمى مشيخة أو جزءا حديثيا، فإذا كان من مسموعاته يقال: خرج لنفسه معجما

---

1 فتح المغيث للسخاوي، 68/1.

2 طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، 104/1.

3 الطبقات الشافعية الكبرى للسبكي، 487/3.

4 وفيات الأعيان لابن خلكان، 393/6.

5 سير أعلام النبلاء للذهبي، 417/14.

6 تذكرة الحفاظ للذهبي، 3/3.

7- مكتبة كوبرلي بتركيا، رقم 403.

8 صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط لابن الصلاح، ص 238، ص 260، ص 261، ص 276.

أو مشيخة، وإن كان من مسموعات غيره من معاصريه يقال: خرج لغيره معجما، أو مشيخة، أو فوائد، أو جزء، وقد اعتنى بمثل النوع من التصنيف الدارقطني الذي خرّج فوائد ابن مردك وفوائد المزكّي، والخطيب البغدادي الذي خرّج المهروانيات، والسّلفي الذي خرّج الطّيوريات والسّلاميات ..وغيرهم [1].

ث. التخريج بمعنى إخراج الحديث من بطون الكتب وروايتها:

وقد أشار إلى هذا المعنى السخاوي، حيث قال: "والتخريج: إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيخات والكتب ونحوها، وسياقها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو ذلك، والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين مع بيان البدل والموافقة ونحوها، وقد يتوسع في إطلاقه على مجرد الإخراج والعزو" [2].

يغطي هذا التعريف صنيع المحدثين في آخر عصر الرواية وما بعده، حيث كان اعتمادهم في الكتب التي صنفوها على ما رواه المتقدمون، فنجدهم بعد سوق الأحاديث بأسانيدهم الخاصة والكلام عليها يجتهدون في عزوها إلى من رواها من أصحاب المصنفات الأصلية، مع ذكر نقطة اللقاء وبيان المصطلح الدال عليها كالموافقة أو البدل أو المصافحة، وممن صنع ذلك البيهقي في السنن، البغوي في شرح السنة، المزي في تهذيب الكمال، الذهبي في السير ..وغيرهم [3].

ج. مطلق عزو الأحاديث إلى من أخرجها من أئمة الحديث:

وهو المعنى الثاني الذي أشار إليه السيوطي في عبارته السابقة لمّا قال إن التخريج: "أطلق في الاصطلاح على شيئين"، أما الأول فذكرناه في محله المناسب فيما سبق، وأما الثاني فقال فيه: "عزو الأحاديث إلى من أخرجها من الأئمة، ومنه الكتب المؤلفة في تخريج أحاديث الإحياء والرافعي وغير ذلك، تسمى تخاريج، وكأنه من باب مجاز الملابسة أو على حذف مضاف، أي بيان التخاريج" [4].

ح. التخريج بمعنى الدلالة على مصادر الحديث وعزوه إليها مع بيان المرتبة:

وقد أشار إلى هذا المعنى المناوي في فيض القدير شارحا عبارة السيوطي: "وبالغت في تحرير التخريج"،

---

1 حصول التفريج بأصول التفريج للغماري، ص13 – 14.

2 فتح المغيث للسخاوي، 330/3.

3 كيف ندرس علم تخريج الحديث للمليباري والعكايلة، ص 17 و19.

4 البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر للسيوطي، 819/3 – 919.

قال: "...بمعنى اجتهدت في تهذيب عزو الأحاديث إلى مخرّجيها من أئمة الحديث من الجوامع والسنن والمسانيد، فلا أعزو إلى شيء منها إلا بعد التفتيش عن حاله وحال مخرّجه"[1]، حيث تضمن التخريج وفق هذا المعنى العزو مع بيان المرتبة.

ثالثا: تعريف التخريج بعد استقرار الاصطلاح

شاع في العصور المتأخرة واشتهر في مفهوم التخريج اصطلاحا ما تضمن معنى الدلالة على مصادر الحديث الأصلية وعزوه إليها مع بيان حال الحديث ومرتبته، وله صورتان[2]:

التخريج الفني: وهو عزو الحديث إلى مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده استقلالا مع نقل حكم النقاد عليه، وهذا النوع يحتاجه الباحث عند إيراد أي حديث في بحوثه العلمية المتخصصة في علوم الحديث أو البحوث التي تستشهد بالحديث قصد استنباط حكم منه، وهو من باب التوثيق العلمي المطلوب فيها، إذ لا بد من التأكد من صحة الحديث قبل البناء عليه.

التخريج العلمي: عزو الحديث إلى مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده، والكلام عليه بعد التفتيش عن حاله سندا ومتنا.

رابعا: تعريف التخريج كعلم

العلم لغة: هو إدراك الشيء بحقيقته [3].

وفي الاصطلاح: فإن بالعلم إذا اقترن باسم من أسماء الفنون يراد به مسائل ذلك الفن ومباحثه وقواعده، ويمكن تعريفه بأنه: " مجموع المسائل والمبادئ التصورية والمبادئ التصديقية والموضوعات" [4].

وعليه يمكن تعريف **علم التخريج**: بأنه علم يبحث في مسائل ومباحث وقواعد الوصول إلى الحديث النبوي في مصادره التي أخرجته بسنده ومعرفة حاله من حيث القبول والرد.

وهذه المسائل والمباحث والقواعد هي الجانب النظري الذي يضبط فن التخريج، وقد اهتم كثير من الباحثين بالتصنيف في هذا الجانب، وكتبهم تعتبر مراجع تأصيلية وتنظيرية لهذا العلم، ومن هذه الكتب:

---

1 فيض القدير للمناوي، 02/1.

2 كيف ندرس علم تخريج الحديث للمليباري والعكايلة، ص 27 – 29.

3 المعجم الوسيط، ص624.

4 كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، 6/1.

1.حصول التفريج بأصول التخريج للشيخ أحمد بن محمد الصديق الغماري.

2.تخريج الحديث نشأته ومنهجيته للدكتور محمد أبي الليث الخير آبادي.

3. أصول التخريج ودراسة الأسانيد للدكتور محمود الطحان.

4. علم التخريج ودوره في حفظ السنة النبوية للدكتور محمد بن ظافر الشهري.

5. مقرر التخريج ومنهج الحكم على الحديث للشريف حاتم بن عارف العوني.

6. أصول التخريج ودراسة الأسانيد الميسرة للدكتور عماد علي جمعة.

7.كيف ندرس علم تخريج الحديث للدكتورين حمزة عبد الله المليباري وسلطان العكايلة.

8. المدخل إلى تخريج الأحاديث والآثار والحكم عليها لعبد الصمد بن بكر آل عابد.

9. الواضح في فن التخريج ودراسة الأسانيد لمجموعة من المؤلفين.

خامسا: نشأة التخريج بالمعنى الذي استقر عليه الاصطلاح[1]

أخذ التخريج تاريخيا مظاهر متنوعة منذ عصر الرواية التي تجلى فيها في إبراز الأحاديث للناس ببيان مخرجها ، وما رافق ظهور هذه المصنفات من الاستخراج عليها طلبا للاستقلال بالرواية وعلو الإسناد وزيادة ألفاظ في الحديث لم تقع في رواية الأصل وغيرها من الفوائد ، وعلى هذا فإن التخريج بدأ مبكرا ، وقد نسب بعضهم نشأة هذا العلم إلى الإمام الترمذي لمنهجه الذي سار عليه في جامعه ، حيث كان يقول عقب الأحاديث التي يوردها: وفي الباب عن فلان وفلان ، فصنيعه باعتبار ذلك الوقت يعد تخريجا ، وكان من مظاهره بعد عصر الرواية استخراج الأحاديث من بطون الكتب وروايتها بأسانيدهم الخاصة مع عزوها لمن أخرجها من أصحاب الأصول والكلام عليها وبيان البدل والموافقة ، وكذا الانتخاب على الشيوخ ورواية الفوائد والعوالي والأفراد وما إلى ذلك ما سلف بيانه في تتبع معاني التخريج عند المحدثين .

أما التخريج بالمعنى الذي استقر عليه الاصطلاح عند المحدثين، وهو العزو إلى مصادر السنة الأصلية، سواء مع الكلام على الحديث والتفتيش في رجاله ولو بشكل مختصر أو دون ذلك، فقد ازدهر وانتشر وألفت فيه المصنفات عند المتأخرين، وذلك أنه لما بعد الزمان عن عهد النبي صلى الله عليه وسلم وطالت الأسانيد صار المتأخرون يكتفون في تصانيفهم بإيراد الأحاديث معلقة بدون إسناد، وإن كان المحدثون والمحققون من غيرهم

---

1 حصول التفريج بأصول التخريج للغماري، ص26- 27، أصول التخريج ودراسة الأسانيد لمحمود الطحان، ص 13– 15، الواضح في فن التخريج ودراسة الأسانيد لمجموعة من المؤلفين، ص 40 – 41، علم التخريج ودوره في حفظ السنة للشهري، ص 4 – 6.

يعزونها إلى الأصول إما مع الكلام عليها أو الاكتفاء بمطلق العزو، وإنما وقع الإشكال في صنيع الفقهاء والمتكلمين والصوفية الذين لا عناية لهم بالرواية، حيث كانوا يوردونها محتجين بها من غير عزو إلى مصدرها، وهو ما دفع من بعدهم إلى العمل على تخريجها.

ولقد كان من أوائل من خرّج أحاديث كتب أخرى محمد بن محمد موسى الحازمي (ت 485هـ)، حيث خرّج أحاديث كتاب المهذب في الفقه الشافعي [1]، ثم حدثت ثورة علمية في فن التخريج في القرن الثامن الهجري الذي كان بمثابة العصر الذهبي لتخريج أحاديث الكتب التي لم يعن أصحابها بإسناد الروايات التي يستشهدون بها، وفيما يلي قائمة تأريخية بأهم وأشهر الكتب المصنفة في التخريج منذ هذا القرن:

1. تخريج أحاديث الشرح الكبير للرافعي، وصاحبه: بدر الدين محمد بن إبراهيم سعد الله بن جماعة (ت733هـ).
2. تخريج أحاديث المختصر الكبير لابن الحاجب، وصاحبه هو: شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي (ت 744هـ).
3. نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية / تخريج الأحاديث والآثار الواردة في تفسير الكشاف، وكلاهما لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت 762هـ).
4. تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب، وصاحبه هو: عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت 774هـ).
5. العناية بتخريج أحاديث الهداية، لمحيي الدين أبي محمد عبد القادر بن محمد القُرشي (ت775هـ).
6. الذهب الإبريز في تخريج أحاديث فتح العزيز / المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر، وكلاهما لبدر الدين أبي عبد الله الزركشي (ت 794هـ).
7. المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح، وصاحبه: صدر الدين محمد بن إبراهيم المناوي (ت803هـ).
8. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير / خلاصة البدر المنير / تحفة المحتاج إلى أحاديث المهذب لأبي إسحاق الشيرازي / تذكرة الأخيار بما في الوسيط من الأخبار، وجميعها لسراج الدين عمر بن علي بن الملقّن (ت 804هـ).
9. تخريج أحاديث الإحياء للغزالي / المغني عن حمل الأسفار في الأسفار (مختصر الذي قبله)، الكتاب ومختصره

---

1 كتاب المهذب في الفقه الشافعي من تصنيف أبي إسحاق الشيرازي، وكان أول من خرّج أحاديثه الحازمي في القرن السادس الهجري، لكن كتابه مفقود.

لزين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت 806هـ).

10. تخريج أحاديث الشرح الكبير للرافعي، لعز الدين محمد بن عبد العزيز بن جماعة (ت819هـ).

11. التلخيص الحبير (وهو مختصر البدر المنير لابن الملقن) / الكاف الشاف تخريج أحاديث الكشاف (وهو مختصر تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي) / الدراية في تخريج أحاديث الهداية (وهو مختصر نصب الراية للزيلعي)/ نتائج الأفكار بتخريج أحاديث الأذكار للنووي / موافقة الخُبْر الخبر تخريج أحاديث المختصر الكبير لابن الحاجب، وجميعها للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة 852هـ.

12. تخريج أحاديث العادلين لأبي نعيم / تخريج الأربعين السُّلميّة، وكلاهما لمحمد بن عبد الرحمان السخاوي (ت902هـ).

13. تخريج أحاديث شرح السعد/ تخريج أحاديث شرح العقائد النّسفيّة/ تخريج أحديث شرح المواقف/ تخريج أحاديث الموطأ/ العناية في تخريج أحاديث الهداية/ فلق الصباح في تخريج أحاديث الصحاح/ مناهل الصفا في تخريج الشفا/ نشر العبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير، وجميعها لجلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ).

14. الفتح السماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي، لعبد الرؤوف المناوي (ت 1031هـ).

15. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل لإبراهيم بن محمد بن ضويان/ السلسلة الصحيحة/ السلسلة الضعيفة/ صحيح وضعيف السنن الأربعة/ تمام المنة في التعليق على فقه السنة للسيد سابق/ نيل المرام بتخريج أحاديث الحلال والحرام للقرضاوي، وجميعها لمحمد ناصر الدين الألباني (ت 0241هـ) [1].

هذا، وتعتبر هذه الكتب مراجع منهجية ملرست فن التخريج، وهي بدورها مراجع في معرفة بعض أحكام الحديث بالنسبة للكتب التي لم يكتف مصنفوها بمجرد العزو، ومعظمها مما لم يكتف بذلك، وإنما فتش في حال الحديث وحكم عليه.

سادسا: أهمية التخريج [2]

---

1 ينظر قائمة أوسع لما صنف في التخريج في: حصول التفريج بأصول التخريج للغماري، ص27 - 35، علم التخريج ودوره في حفظ السنة للشهوي، ص 8 – 12.

2 أصول التخريج ودراسة الأسانيد الميسرة لعماد علي جمعة، ص 5، المدخل إلى تخريج الأحاديث والآثار والحكم عليها لعبد الصمد عابد، ص 16– 17.

للتخريج فوائد كثيرة تبيّن أهميته كعلم من علوم الحديث الشريف، وكمهارة لابد أن يكتسبها طلبة علوم الدين بلا استثناء لتوقف الاستشهاد بالأحاديث في مختلف المجالات الشرعية على توثيقها في مصادرها الأصلية ومعرفة حكمها من حيث القبول والرد، والحقيقة أن ملخص هذه الأهمية تعود إلى الغرض الرئيسي من التخريج، وهو معرفة المصدر الأصلي للحديث وما يترتب عنه من الاطلاع على مختلف طرقه ورواياته، إذ أن هذا بدوره يحقق للمخرّج فوائد مهمة:

1. منها معرفة حكم الحديث، إذ لا يدرك حكمه صحة أو ضعفا إلا بمجوع طرقه، فقد يكون ظاهر أحد طرقه الصحة فيتبين بالطريق أو الطرق الأخرى شذوذه، أو يكون ضعيفا، فيرتقي بالهيئة المجموعة إلى الحسن لغيره، وبالتالي معرفة ما يصح الاستنباط والاستشهاد به من الأحاديث دون التي لا يستنبط منها ولا يستشهد بها.
2. ومنها: ضبط النص الحديثي سندا ومتنا بتصحيح ما في بعض رواياته من تصحيف وتحريف، والوقوف على ما فيها من مبهمات لا سيما في السند الذي يتوقف الحكم عليه بمعرفة اسم من أبهم فيه.
3. ومنها: الاستنباط الصحيح، إذ الحديث يفسر بعضه بعضا.

عناصر المحاضرة:

1. ضبط مصطلح مصادر السنة الأصلية
2. أنواع مصادر السنة النبوية
3. مصطلحات خاصة في مصادر السنة النبوية

المحاضرة الثانية: معرفة مصادر السنة الأصلية المعتمدة في التخريج

أولا: ضبط مصطلح مصادر السنة الأصلية

سلف الإشارة في الدرس السابق من خلال تعريف التخريج وبيان أهميته أن العزو إنما يكون لمصادر السنة الأصلية، والمراد بمصادر السنة الأصلية:

كتب السنة التي جمع أصحابها الأحاديث النبوية بأسانيدهم عن شيوخهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وقد يدخل فيها الموقوف والمقطوع.

ومنهم من توسع في مفهومها فأدخل فيها الكتب المسندة في فنون أخرى كالتفسير والفقه والتاريخ، لكن بشرط أن يروي مصنفها أحاديث كتابه بسنده استقلالا مثل: كتاب الأم للشافعي، تفسير الطبري، تاريخ الطبري... وغيرها.

ومنهم من توسع أكثر فزاد على ما ذكر:

- كتب السنة التابعة للكتب السابقة في التعريف أعلاه، مثل المصنفات التي جمعت بين عدد من تلك الكتب كالجمع بين الصحيحين للحميدي، وكجامع الأصول في أحاديث الرسول الذي جمع فيه ابن الأثير الجزري بين ستة كتب: الصحيحان، موطأ مالك، سنن أبي داود والترمذي والنسائي.
- كتب جمعت ورتبت أطراف بعض تلك السابقة، مثل تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي، وإتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة لابن حجر العسقلاني.
- مختصرات كتب السنة، مثل مختصر سنن أبي داود للمنذري.

وقد اعتبر بعضهم هذه الأنواع من المصادر الفرعية، لأنها متأخرة زمنا عن المصادر الأصلية، وأقل أهمية منها، ولم يجعل من الأصلية الكتب المصنفة في غير جمع السنة النبوية وإن كانت مسندة [1]، ولا شك أن العزو

---

1 أصول التخريج ودراسة الأسانيد للطحان، ص 10 – 11، تخريج الحديث نشأته ومنهجيته للخير آبادي، ص 12 – 13، مقرر التخريج ومنهج الحكم على الحديث للشريف العوني، ص 17 – 18.

إلى كتب السنة التي نص عليها التعريف المختار أعلاه هو الأصل لجمع هذه الكتب بين استقلالية السند والقدم والأهمية في الباب الذي تنتمي إليه، وهو الحديث وعلومه.

ثانيا: أنواع مصادر السنة النبوية

تنقسم المصادر الأصلية للسنة النبوية بحسب طريقة ترتيبها للأحاديث إلى قسمين: المصادر الحديثية المرتبة على أسماء الرواة، والمصادر الحديثية المرتبة على الموضوعات، وفي كل قسم أنواع، يضمها المخطط التالي:

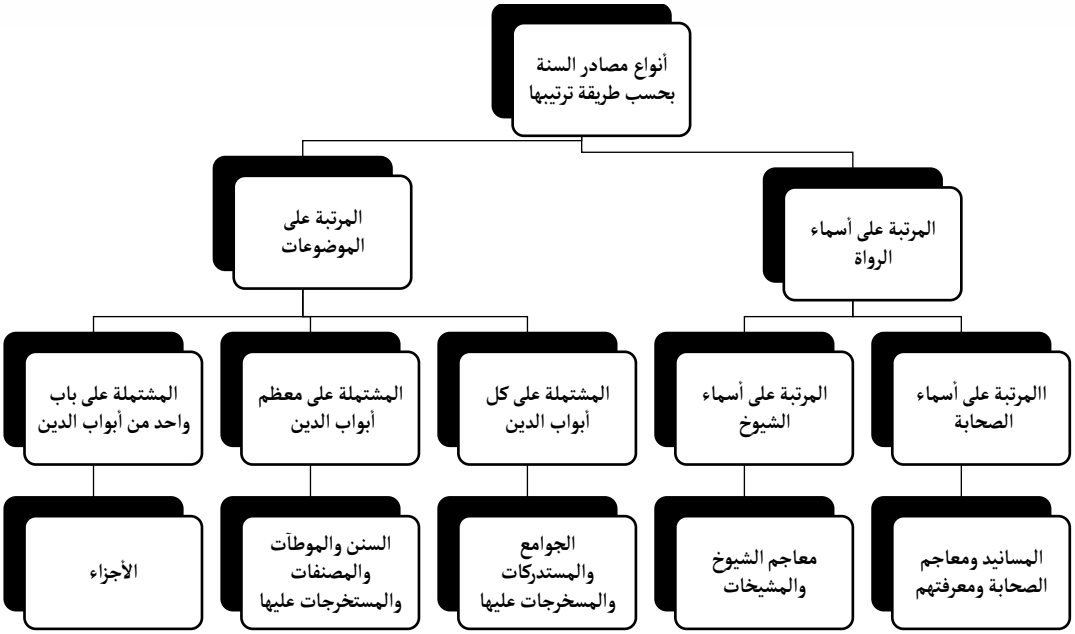

- تنقسم مصادر السنة المرتبة على أسماء الرواة بدورها إلى قسمين: مصادر مرتبة على أسماء الصحابة، ومصادر مرتبة على أسماء الشيوخ:

أما المرتبة على أسماء الصحابة، كلٌ على حدة، دون ترتيبهم على نسق حروف المعجم في الغالب فهي المسانيد[1]، مثل: مسند أبي داود الطيالسي(204ه)، مسند عبد الله بن الزبير الحميدي (219ه)، ومسند أحمد بن حنبل (241ه) ... وغيرها، أما إذا كان ترتيب الصحابة فيها على حروف المعجم فهي من معاجم الصحابة ومعرفتهم، كالمعجم الكبير للإمام الطبراني (360ه)، فهو معجمٌ لترتيب أحاديثه على أسماء الصحابة ترتيبا معجميا، وهو من كتب معرفة الصحابة لأنه تضمن تعريفا بهم ، وقد تكون بعض المصادر الحديثية مرتبة على طريقة المسانيد ولا تسمّ بالمسانيد ككتاب الأحاديث المختارة للضياء المقدسي (643ه) ، وقد وسمت بعض الكتب

1 الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة لمحمد بن جعفر الكتاني، ص 60 – 61، معجم مصطلحات الحديث وعلومه للخير آبادي، ص 141 وص 148، معجم المصطلحات الحديثية لسيّد الغوري، 704.

الحديثية بالمسانيد وترتيبها على غير هذه الطريقة، مثل: المسند للدارمي (255ه)، فهو مرتب على أبواب الفقه[2].

وأما المرتبة على أسماء الشيوخ فتوسم بالمعاجم إذا كان الترتيب بين الشيوخ على نسق حروف المعجم مثل المعجم الأوسط والصغير للطبراني[2]، وإن كان الترتيب بينهم على اعتبار آخر سُمّي مَشْيَخة، ولا يسمّ معجما في الغالب، مثل مشيخة يعقوب بن سفيان الفسوي(277ه)، وقد يسمونه فهرسا أو ثبتا[3].

○ وتنقسم المصادر المرتبة على الموضوعات بدورها إلى أقسام، فما اشتمل منها على كل أبواب الدين من عقائد، أحكام، سير، آداب، تفسير، فتن، أشراط الساعة، ومناقب، فهي جوامع[4]، مثل: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم للبخاري(256ه) المعروف اختصارا بصحيح البخاري، ومثل: المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لمسلم(261ه) المعروف اختصارا بصحيح مسلم، ومثل أيضا: الجامع المختصر من السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعرفة الصحيح من المعلول وما عليه العمل للترمذي(279ه) المعروف اختصارا بجامع الترمذي[5].

أما ما اشتمل منها على معظم أبواب الدين، وهي الأحكام، فهي سنن وموطآت ومصنفات، فما اقتصر على المرفوع فسُنن، وليس فيها شيء من الموقوف إلا ما ندر لأن الموقوف لا يسمّ في اصطلاحهم سنة[6]، وأشهرها السنن الأربعة، وما روى الموقوف والمقطوع مع المرفوع فمصنفات[7]، مثل: مصنَّف عبد الرزاق الصنعاني(211ه)،

---

1 مقرر التخريج ومنهج الحكم على الحديث للشريف حاتم العوني، ص 41 - 43.

2 الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة للكتاني، ص135، معجم مصطلحات الحديث وعلومه للخير آبادي، ص 148، معجم المصطلحات الحديثية، ص 742.

3 الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة للكتاني، ص 140، معجم مصطلحات الحديث وعلومه للخير آبادي، ص 145، معجم المصطلحات الحديثية، ص732.

4 الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة للكتاني، ص 42، معجم مصطلحات الحديث وعلومه للخير آبادي، ص 49، معجم المصطلحات الحديثية لسيّد الغوري، ص274 – 275.

5 ويجوز تسميته بالسنن أيضا، وبيان ذلك في تعريف السنن، فهو قصد إبراز أحاديث الأحكام وبيّن آراء الفقهاء كبقية السنن، وافتتح بكتاب الطهارة مثلهم على خلاف جامع البخاري الذي افتتحه صاحبة بكتاب الوحي، وعلى خلاف جامع مسلم الذي افتتحه صاحبه بكتاب الإيمان، إلا أنه زاد من أبواب الدين غير الأحكام أبوابا كثيرة ما جعله يشبه الجوامع.

6 الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة للكتاني، ص 32، معجم مصطلحات الحديث وعلومه للخير آبادي، ص 148، معجم المصطلحات الحديثية، ص 407.

7 الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة للكتاني، ص 32، معجم مصطلحات الحديث وعلومه للخير آبادي، ص 146، معجم المصطلحات الحديثية للسيد الغوري، ص 735 – 736.

ومصنَّف ابن أبي شيبة (235ه)، وموطآت، مثل موطأ الإمام مالك (179ه) الذي لم يحفظ غيره، فلا اختلاف بين المصنفات والموطآت إلا في التسمية [1]، وإن كان موطأ الإمام مالك فيه زيادة عما في المصنفات، وهي أقوال وآراء المصنِّف.

وفي حكم هذه الأنواع المستخرجات والمستدركات عليها، أما المستخرجات: فهي أن يعمد المحدِّث إلى كتاب من كتب الحديث المسندة، فيروي أحاديث ذلك الكتاب بسنده الخاص حديثا حديثا من غير طريق مصنِّفه غير ملتزم فيها وثاقة الرواة، بحيث يلتقي مع المصنِّف في شيخه أو فيمن فوق ذلك ولو في الصحابي شريطة ألا يتجاوز الأقرب إلا إذا لم يقع له في مسموعاته ذلك الحديث عن ذلك الشيخ[2]، ومن أشهرها : مستخرج أبي بكر الإسماعيلي(371ه) على صحيح البخاري، مستخرج أبي بكر الإسفراييني (268ه) ومستخرج أبي عوانة الإسفراييني (316ه) على صحيح مسلم، مستخرج أبي نعيم الأصبهاني (430ه) على الصحيحين، مستخرج قاسم بن أصبغ (340ه) على سنن أبي داود، مستخرج أبي بكر بن منجُوَيْه(428ه) على جامع الترمذي..وغيرها.

وأما المستدركات فهي الكتب التي يروي فيها أصحابها أحاديث على شرط كتاب آخر مما ليس فيه، وهو على شرط صاحبه، مثل المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم(405ه)، خرّج فيه أحاديث على شرط البخاري ومسلم أو أحدهما مما لم يخرجاه في كتابيهما[3].

أما النوع الأخير من مصادر السنة المرتبة على الموضوعات فهو الأجزاء الحديثية، وهي في اصطلاح المحدثين يراد به أكثر من معنى، منها ما له علاقة بجمع أحاديث باب واحد من أبواب الدين، وهو المقصود هنا، مثل جزء القراءة خلف الإمام للبخاري، وقد يطلقونه على الكتاب الذي يجمع فيه مصنفه أحاديث رجل واحد من الصحابة أو من بعدهم، أو على الذي يجمع فيه مصنفه أحاديث انتخبها لما وقع لها في نفسه كالفوائد والأربعينات... وغيرها [4]، فالأجزاء الحديثية كثيرة ومتنوعة.

ثالثا: مصطلحات خاصة في مصادر السنة النبوية

لقد وسمت بعض مصادر السنة النبوية بأوصاف معينة تبعا لصحتها وشهرتها وأصالتها بغض النظر عن

---

1 معجم مصطلحات الحديث وعلومه للخير آبادي، ص 157، معجم المصطلحات الحديثية للسيد الغوري، ص802.

2 التبصرة والتذكرة للعراقي ،57/1، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي، 68/1.

3 معجم مصطلحات الحديث وعلومه للخير آبادي، ص 141، معجم المصطلحات الحديثية للسيد الغوري، ص 716.

4 الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة للكتاني، ص 86، معجم المصطلحات الحديثية للسيد الغوري، ص 61.

طريقة ترتيبها، وأطلقت عليها مصطلحات خاصة للدلالة على ذلك، وفيما يلي توضيحها:

الصحيحان: يراد بهما الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم للإمام البخاري، فهذا يسمى اختصارا صحيح البخاري، والمسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم للإمام مسلم المعروف اختصارا بصحيح مسلم[1]، وقد اشترط البخاري ومسلم الصحة فيما يخرجانه من أحاديث، وقد تلقت الأمة اجتهادهما في التصحيح بالقبول، وما اتفقا على تخريجه هو أعلى أقسام الصحيح عند المحدّثين، يليه ما أخرجه البخاري في صحيحه، ثم ما أخرجه مسلم في صحيحه، لأن شرط البخاري أشد وأقوى[2].

الكتب الستة[3]: وتسمى أيضا الأصول الستة، وقد وسِمت بالأصول لأنها مظان الأحاديث المقبولة التي يعمل بها، وللاستغناء بها عن غيرها في الجملة[4]، وهي كما ذكرها أبو الفضل محمد ابن طاهر المقدسي (ت507هـ) في كتابه "شروط الأئمة الستة" مرتبة بحسب قوة شرط صاحبها من الأعلى إلى الأدنى على النحو التالي [5]:

- صحيح البخاري.
- صحيح مسلم.
- كتاب السنن لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ت 275هـ.
- الجامع المختصر من السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعرفة الصحيح من المعلول وما عليه العمل المعروف اختصارا بجامع الترمذي، وبسنن الترمذي لمحمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي ت279هـ.
- المجتبى من السنن المشهور بسنن النسائي لأحمد بن شعيب بن علي بن سنان النسائي ت 303هـ.
- سنن ابن ماجة لمحمد بن يزيد بن ماجة القزويني ت 273هـ.

هذا هو المشهور في المراد بالأصول الستة عند المحدثين بعد ضم سنن ابن ماجة إلى الأصول الخمسة

---

1 معجم مصطلحات الحديث وعلومه للخير آبادي، ص 81، معجم المصطلحات الحديثية للسيد الغوري، ص443.

2 علوم الحديث لابن الصلاح، ص 17 – 18، وص 27، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير للنووي، ص 26 و ص 28.

3 معجم المصطلحات الحديثية للسيد الغوري، ص129 – 130، معجم مصطلحات الحديث وعلومه للخير آبادي، ص21.

4 معجم المصطلحات الحديثية للسيد الغوري، ص130.

5 هكذا هو عنوان كتابه "شروط الأئمة الستة البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجة"، وقال فيه (ص 17): "فإن قيل إن كل واحد من هؤلاء الستة يعني البخاري ومسلما وأبا دواد والترمذي والنسائي وابن ماجة صنف كتابا على حدة، ولم يتفقوا على ما أخرج الأول من غير زيادة ونقصان، فهل تجري كلها مجرى واحدا في الصحة أم تتابين في المعنى"، ثم بيّن شروطهم.

التي هي مظان الصحيح، يقول النووي(ت676ه): "والأصل أنه لم يفت الأصول الخمسة إلا اليسير، أعني الصحيحين، وسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي"[1]، وقد وسم قبله أبو طاهر السِّلفي (ت576ه) هذه الأصول الخمسة بالصحاح[2]، نعم هو كذلك بالنسبة للصحيحين، أما السنن فوسمُها بالصحاح تجوّزا لأن معظم ما فيها صحيح، وإلا ففيها الحسن والضعيف بمراتبه، وفي بعضها الموضوع.

وأول من ذكر سنن ابن ماجة ضمن الستة ابن طاهر المقدسي في كتابه "شروط الأئمة الستة"، ثم تبعه على ذلك من صنّف في الأطراف والرجال وعامة المحدثين[3]، وقد خالف البعض، فلم يذكر سنن ابن ماجة ضمن الأصول كما فعل أبو طاهر السِّلفي ويحيى بن شرف النووي مثلما تقدم، وكذلك وأبو بكر بن موسى الحازمي(ت594ه)[4]، ومنهم من جعل بدلا منه موطأ الإمام مالك كما فعل أبو الحسن رزين بن معاوية السرقسطي (ت535ه) في كتابه" التجريد للصحاح الستة"، وتبعه عليه ابن الأثير الجزري (ت606ه) في جامع الأصول في أحاديث الرسول[5] لأن الموطأ أصح، ومنهم من يرى أن سنن الدارمي أولى بأن تكون سادس الأصول من سنن ابن ماجة، قال ابن حجر: "ليس دون السنن في الرتبة، بل لو ضم إلى الخمسة لكان أو من ابن ماجة، فإنه أمثل منه بكثير"[6].

إن الذي حطّ منزلة سنن ابن ماجة عن بقية السنن هو ما فيه من أحاديث ضعيفة، بل بعضها ضعيف جدا ومنكر، ومع ذلك فإنه قد تفرد عن بقية الخمسة بأحاديث كثيرة صحيحة وحسنة [7]، فلعل هذه الزيادات المرفوعة الصحيحة والحسنة هي التي جعلته سادس الأصول دون الموطأ وسنن الدارمي اللّذَيْن معظم ما فيهما مخرّج في الصحيحين.

الكتب التسعة[8]: يراد بها الكتب الستة بالإضافة إلى ثلاثة كتب أخرى، هي كالآتي بحسب الأقدم:

- موطأ الإمام مالك بن أنس ت 179ه.

---

1 التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير للنووي، ص26.

2 مقدمة الحافظ الكبير أبي طاهر السلفي على معالم السنن المطوع في آخر معالم السنن للخطابي، 357/4.

3 تدريب الراوي بشرح تقريب النواوي لجلال الدين السيوطي، 108/1.

4 في شروط الأئمة الخمسة البخاري ومسلم وأبي داود والنسوي، وينظر عبارته ص 31 – 32.

5 جامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير الجزري، 1/ 48 – 50.

6 تدريب الراوي بشرح تقريب النواوي للسيوطي، 190/1.

7 تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني، 737/3 - 738.

8 معجم المصطلحات الحديثية للسيد الغوري، ص 573 – 574. معجم مصطلحات الحديث وعلومه للخير آبادي، ص112.

- مسند الإمام أحمد بن حنبل ت 241هـ.
- سنن الدارمي لعبد الله بن عبد الرحمان الدارمي ت 255هـ.

فهذه الكتب الثلاثة أيضا هي مظان الأحاديث المقبولة، فأما الموطأ فقد روي عن الشافعي قوله: " ما أعلم في الأرض كتابا أكثر صوابا من كتاب مالك"[1]، وفي لفظ: "ما بعد كتاب الله أصح من موطأ مالك"[2]، وقد احتمل المحدثون هذه العبارة من الشافعي على الموطأ قبل تصنيف الصحيحين[3]، وإلا فهما أصح منه لجمعهما الصحيح المجرد، أما الموطأ ففيه المراسيل والبلاغات والمنقطعات، وهي حجة عند مالك ومن يقلده، بخلاف وجود بعضها في الصحيحين لاسيما التعاليق في صحيح البخاري، فقد ذكرها لأغراض حديثية مختلفة، ومنها ما وصله في موضع آخر من كتابه، وكذلك فإن الإمام مالك في الموطأ روى الحديث المرفوع مع الموقوف والمقطوع وساقها جميعا سياقا واحد بخلاف الإمام البخاري الذي كان يميز الموقوف والمقطوع بذكرهما في تراجم الأبواب للدلالة على أنها ليست من شرط كتابه[4].

وأما المسند لأحمد بن حنبل فإن أحاديثه يغلب عليها الصلاحية للاحتجاج، وقد انتقاها أحمد وتخيّر أحسنها، حتى وصفه الحافظ أبو موسى المديني(ت581هـ) بأنه صحيح [5]، وروي عن أحمد أنه قال: "انظروه فإن كان في المسند، وإلا فليس بحجة"[6]، ومع ذلك فإن المسانيد عموما تنزل مرتبتها عن الكتب المرتبة على الموضوعات، لأنها تروي أصح ما في الباب بغرض الاحتجاج أما المسانيد فيقصد أصحابها جمع روايات الصحابي غير ملتزمين بأن يكون محتجا به [7]، فوجود الضعيف في مسند أحمد محقق، بل وفيه الموضوع كما قال العراقي[8]، إلا أنه مقارنة مع بقية المسانيد فهو أصحها وأعلاها شأنا، فقد قال فيه ابن كثير: "لا يوازي مسند أحمد كتاب مسند في كثرته وحسن سياقاته "[9] .

1علوم الحديث لابن الصلاح، ص 18.

2 تدريب الراوي بشرح تقريب النواوي، 1/ 96.

3 علوم الحديث لابن الصلاح، ص 18.

4 النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر العسقلاني، 277/1 – 278.

5 اختصار علوم الحديث، ص 103.

6 مقدمة ابن الصلاح مع شرحها التقييد والإيضاح لأبي الفضل العراقي، ص 42.

7 المرجع نفسه، ص42، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، 187/1.

8 مقدمة ابن الصلاح مع شرحها التقييد والإيضاح لأبي الفضل العراقي، ص 42 – 43.

9 اختصار علوم الحديث لابن كثير، ص 104.

وأما سنن الدارمي فهو مرتب على أبواب الفقه كبقية السنن، وإن اشتهر تسميته بالمسند، وذلك لكونه أحاديثه مسندة لا أن ترتيبه على مسانيد الصحابة، ومع ذلك ففيه المرسل والمنقطع والمعضل والمقطوع[1]، وقد تقدمت عبارة ابن حجر العسقلاني في كون سنن الدارمي ليس دون بقية السنن الأربعة في المرتبة، وأنه لو ضم إلى الأصول الخمسة بدل سنن ابن ماجة لكان أولى لأنه أمثل منه بكثير.

الكتب التي اشترط أصحابها الصحة: هناك كتب أخرى اشترط أصحابها الصحة فيما يخرجونه من أحاديث في كتبهم غير البخاري ومسلم، وأشهرها ثلاثة كتب هي:

- مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم بنقل العدل عن العدل موصولا إليه صلى الله عليه وسلم من غير قطع في أثناء الإسناد ولا جرح في ناقلي الأخبار المعروف اختصارا بصحيح ابن خزيمة لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري ت 311هـ.
- المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها المعروف اختصار بصحيح ابن حبان لأبي حاتم محمد بن حبان البُستي ت354هـ.
- المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري ت 405هـ.

فأحاديث هذه الكتب الثلاثة صحيحة عند أصحابها لأنهم اشترطوا الصحة إلا ما نبهوا على ضعفه أو وقف من بعدهم على علة فيه ، وهي في المجمل دائرة بين الصحة والحسن ما لم يظهر في بعضها علة قادحة، لأن ثلاثتهم ممن لا يفرّق بين الصحيح والحسن، ويجعلون الحسن مع الصحيح قسما واحدا، وليس قسيما له [2]، هذا ويعتبر صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة منها لشدة تحريه، يليه صحيح ابن حبان ، قال السيوطي في التدريب: "صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح لشدة تحريه ، حتى أنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد ، فيقول : إن صح الخبر، أو إن ثبت كذا ، ونحو ذلك" [3]، ثم يليهما المستدرك الذي صحح الحاكم فيه أحاديث على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما وما أدى اجتهاده إلى تصحيحه، لكنه كان واسع الخطو في التصحيح متساهلا في الحكم به، وقد تُعقّب على كثير من أحكامه[4].

---

1 مقدمة ابن الصلاح مع شرحها التقييد والإيضاح لأبي الفضل العراقي، ص 42.

2 النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر، 1/ 291، 317/1.

3 تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، 115/1.

4 مقدمة ابن الصلاح مع شرحها التقييد والإيضاح لأبي الفضل العراقي، ص 18، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، 112/1.

وهناك كتب أخرى اشترط أصحابها الصحة أو وصفت بالصحة أو أن أصحابها من أئمة الإسلام، فهي أيضا من مظان الأحاديث المقبولة، منها ما رتب الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت852ه) أطرافها في كتابه المهم جدا في فن التخريج "إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة "[1]، متمما عمل أبي الحجاج المزي (ت 742ه) الذي رتب أطراف الكتب الستة في كتابه " تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف" [2]، حيث قال ابن حجر في مقدمته: "ثم إني نظرت فيما عندي من المرويات فوجدت فيها عدة تصانيف قد التزم مصنفوها الصحة...، والحاجة ماسة إلى الاستفادة منها ، فجمعت أطرافها على طريقة الحافظ أبي الحجاج المزي وترتيبه ..."، فذكر منها زيادة على الموطأ ومسند أحمد وسنن الدارمي - وهي من الكتب التسعة -: منتقى ابن الجارود(ت307ه)، مستخرج أبي عوانة(ت316ه) على صحيح مسلم، وكذلك أضاف إليها المسند للشافعي (ت204ه) وشرح معاني الآثار للطحاوي (ت321ه) لأنه لم يجد عن أبي حنيفة مسندا يعتمد عليه ، فصارت عشرة ،ثم أردفها بالسنن للدارقطني (385ه) جبرا لما فات من الوقوف على جميع صحيح ابن خزيمة [3].

وعموما فإن الكتب المذكورة في هذه المصطلحات الخاصة هي أشهر كتب السنة النبوية وأصحها، وهي التي يعزى إليها أولا في التخريج لأصالتها وقدمها وأهميتها وصلاحية أحاديثها للاحتجاج في المجمل وجلالة أصحابها.

---

1 سياتي التعريف به في موضعه المناسب ضمن طرق التخريج.

2 سياتي التعريف به في موضعه المناسب ضمن طرق التخريج.

3 إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، 158/1 – 160.

عناصر المحاضرة:

1. التخريج الفني وأهميته لطلبة العلوم الشرعية
2. الأدوات العلمية التي يحتاجها المخرج
3. ضوابط العزو إلى المصادر الأصلية

المحاضرة الثالثة: أدوات التخريج الفني وضوابطه

أولا: التخريج الفني وأهميته لطلبة العلوم الشرعية

لقد تبيّن مما سبق أن التخريج في الاصطلاح قد استقر عند المتأخرين على معنى الدلالة على مصادر الحديث الأصلية وعزوه إليها مع بيان حال الحديث ومرتبته، وأن له صورتان: إحداهما عزو الحديث إلى مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده استقلالا مع نقل حكم النقاد عليه، وهو التخريج الفني، والثانية: عزو الحديث إلى مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده، والكلام عليه بعد التفتيش عن حاله سندا ومتنا، وهذا لا يقدم عليه إلا من كان أهلا له، ولكل منهما ضوابطه وأدواته الخاصة سنتعرف عليها في هذه المحاضرة والتي تليها.

هذا، ويعتبر اكتساب مهارات التخريج الفني من الأهمية بمكان بالنسبة لطلبة العلوم الشرعية في مختلف التخصصات للحاجة إلى الاستشهاد بالأحاديث النبوية في كل بحوثهم وأعمالهم العلمية، وهم ليسوا مطالبين بالاجتهاد في دراسة سند الحديث ومتنه لمعرفة حكمه لأنهم غير مؤهلين لذلك من جهة، ولمنع الجرأة في التصدي للحكم على الحديث لغير أهله من جهة أخرى، لكن لابد لهم من معرفة حكم الحديث حتى يصح البناء عليه، وهذا لا يكون إلا بتخريجه من مصادره الأصلية ومعرفة حكم أئمة الحديث عليه.

لقد عرّف الدكتور محمود الطحان التخريج بأنه: "هو الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده ، ثم بيان مرتبته عند الحاجة"[1] ، وهو التعريف الذي ينطبق على صورة التخريج الفني ، فوظيفة المخرّج في هذه الصورة أن يبين من أخرج هذا الحديث من أصحاب المصنفات الحديثية أو مصادر السنة الأصلية كأن يقول : أخرجه البخاري في صحيحه ، أخرجه أبو داود في سننه ، أخرجه أحمد في مسنده ... وهكذا، وقد يحتاج إلى بيان مرتبة الحديث من حيث الصحة أو الضعف ، فيكون بيانها جزءا من التخريج ، فإن أخلّ بذلك كان تخريجه ناقصا، وقد لا يحتاج إلى بيان المرتبة أصلا ، وتفصيل هذه الأحوال سيأتي قريبا في ضوابط بيان مرتبة الحديث.

---

1 أصول التخريج ودراسة الأسانيد للطحان، ص12.

ثانيا: الأدوات العلمية التي يحتاجها المخرّج في التخريج الفني[1]

يحتاج المخرّج في هذه الصورة إلى اكتساب جملة من الأدوات العلمية التي تؤهله لتخريج الحديث النبوي من مصادره الأصلية بطريقة يسيرة وسلسة، لأن الغرض من التخريج هو الوصول إلى الحديث النبوي ومعرفة حكمه للعمل به، وكلما اكتسب الطالب مهارات التخريج أمكنه الوصول إلى مقصده بطريقة أسرع وأيسر، ومما يجب أن يكتسبه المخرّج:

- ✓ معرفة مصادر السنة الأصلية المعتمدة في التخريج، وقد اكتسب الطالب هذه الأداة العلمية من خلال المحاضرة السابقة التي تمّ التعريف فيها بمصادر السنة الأصلية.
- ✓ معرفة مناهج هذه المصادر لتسهيل عملية البحث فيها، وقد تمّ في المحاضرة السابقة أيضا التمييز بين هذه المصادر من حيث طريقة ترتيبها، فالطالب الآن يستطيع أن يفرق بين المصنفات المرتبة على الموضوعات والفرق بين أنواعها من جوامع وسنن ومصنفات وموطآت، وما يشتمله كل صنف من أنواع الأحاديث والأخبار، وبين المصنفات المرتبة على أسماء الرواة والفرق بين أنواعها من مسانيد ومعاجم ومشيخات.
- ✓ معرفة طرق التخريج التي تسهل على الطالب أو الباحث الوصول السريع إلى الحديث في مصادره الأصلية، وهي ستة طرق سنعالج كل طريقة في محاضرة مستقلة مع التمثيل في الدروس اللاحقة، وبيانها الآن اختصارا كالآتي:

1. التخريج عن طريق معرفة اسم الصحابي راوي الحديث.
2. التخريج عن طريقة معرفة اللفظة الأولى في متن الحديث.
3. التخريج عن طريق معرفة لفظة مميزة أو يقل دورانها من أي جزء من متن الحديث.
4. التخريج عن طريقة معرفة موضوع الحديث.
5. التخريج عن طريق النظر في حال الحديث سندا أو متنا.
6. التخريج الحاسوبي.

ثالثا: ضوابط العزو إلى المصادر[2]

---

1 ذكر شيئا منها أبو الليث الخير آبادي تحت عنوان شروط المخرّج، ينظر: تخريج الحديث نشأته ومنهجيته للخير آبادي، ص 15.

2 مقرر التخريج ومنهج الحكم على الحديث للعوني، ص 30 – 36.

تخضع طريقة العزو إلى جملة من الضوابط العلمية والمنهجية والفنية التي ينبغي على الطالب الحرص على الوفاء بها، منها:

- ✓ ترتيب مصادر السنة النبوية عند العزو بحسب الأهم، وتعرف أهمية المصدر بقدمه وصحته وشهرته بين أهل العلم، والذي عليه عمل الكثيرون في التخريج هو تقديم الأصول الستة، وترتيبها فيما بينها بحسب ترتيبها المتعارف عليه، وقد تمّ التنويه به في تعريف مصطلح "الكتب الستة" في المحاضرة السابقة، ثم اتباعها بالكتب الأخرى هي التي هي مظان الأحاديث المقبولة من بقية التسعة أو الكتب التي اشترط أصحابها الصحة، أو وصفت بالصحة، ويكون الترتيب بينها بحسب طبقة المصنّف أو تاريخ وفاته.

وتقديم أمهات كتب الحديث النبوي عن غيرها من مصادر السنة التي تروي الأحاديث بأسانيد مستقلة وترتيبها بحسب أهميتها منهج علمي لا ينبغي التغافل عنه، وقد عاب بعض أهل العلم نظراءهم ممن غفل عن ذلك، ووصفوا صنيعه بأنه: أبعد النُّجعة[1]، من ذلك قول ابن رُشيْد السَّبتي (ت711هـ) متعقبا القاضيَ عياض بن موسى اليحصبي (ت544هـ) بعزوه حديثا أخرجه أصحاب السنن إلى مسند ابن أبي شيبة(235هـ): " ولقد أبعد النجعة أبو الفضل في قوله: خرّجه ابن أبي شيبة في مسنده ...، فقد خرّجه أيضا أبو دواد والنسوي في سننها والترمذي في جامعه "[2].

ومثله ورد عن ابن الملقن (ت804هـ) الذي تعقب الإمام النووي (ت 676هـ) في عزو حديث إلى مسند عبد بن حميد (ت249هـ)، قال: "لكنه أبعد النجعة في عزو هذا الحديث إلى مسند عبد بن حميد، وهو في سنن الدارقطني ومستدرك الحاكم"[3].

- ✓ الاكتفاء في التخريج الفني بالعزو إلى أمهات كتب الحديث النبوي إذا كان الحديث مخرّج فيها، لأنه يتحقق بالعزو إليها المقصود في معرفة مصدر الحديث وحكمه للعمل به، كأن يكتفي بالعزو إلى الصحيحين إذا كان فيهما، أو إلى الستة أو إلى التسعة، فلا فائدة ترجا من التوسع في تقصي مصادر الحديث في هذه الصورة.
- ✓ التفريق في طريقة التوثيق منها أو طريقة صياغة التخريج، حيث يكتفي الطالب بذكر الجزء والصفحة

---

1 قال ابن منظور في لسان العرب 6 / 4353: " النجعة عند العرب المذهب في طلب الكلأ في موضعه"، وقال أيضا:" والنُّجعة طلب الكلأ والعشب، ويستعار فيما سواهما"، وعليه فإن المراد بأبعد النجعة: ترك موضع الكلأ والعشب في موضعه القريب وذهب يطلبه في موضع بعيد، وقد استعير هنا لمن ترك أصول الحديث النبوي، وذهب يفتش عن الحديث فيمن هو دونها في الأهمية، والله أعلى وأعلم.

2 السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن لابن رشيد السبتي، ص 164.

3 البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن، 2/ 325 – 326.

ورقم الحديث عند العزو للمسانيد والمعاجم، ويزيد الكتاب والباب عند العزو إلى المصنفات المرتبة على الموضوعات كالجوامع والسنن والمصنفات ...، وهذه الصياغة المطولة التي يذكر فيها رقم الحديث والجزء والصفحة النوعين، والكتاب والباب في المرتبة على الموضوعات مطلوبة في البحوث الأكاديمية لأنها جزء من التوثيق العلمي فيها، وكلما عرّف الباحث بمصدر المعلومة كان ذلك هو الأتم، وإلا فإنه يكفي في غير هذا الصياغة المختصرة للتخريج كأن يقول : أخرجه البخاري في صحيحه.

ثالثا: ضوابط بيان مرتبة الحديث[1]

على الطالب أيضا معرفة ضوابط الوقوف على مرتبة الحديث وأحكام النقاد عليه، فالباحث في التخريج الفني، وإن كان مجرد ناقل لأحكام النقاد، إلا أن هذا النقل لا يخلو من ضوابط علمية ينبغي للطالب العناية بمعرفتها والحرص على تطبيقها في التخريج، وهي كالآتي:

- ✓ التمييز بين حكم النقاد على سند الحديث والحكم على متنه، فقد يصحح النقاد متنا ويكون السند الذي ينقله الطالب ضعيفا، أو قد يضعف النقاد سند حديث معين ويكون لمتنه ما يعضده من المتابعات والشواهد.
- ✓ اعتماد أقوال أئمة النقد والمعرفة بالحديث، وعدم التساهل في نقل أقوال المتأخرين والمعاصرين ممن لم تثبت أهليتهم للنقد والحكم على الأحاديث وفق القواعد التالية:

  - قبول ما في الصحيحين أو أحدهما، فلا يحتاج الطالب إلى بيان مرتبة الحديث إذا كان الحديث مخرج في الصحيحين أو أحدهما على سبيل الاحتجاج لتلقي الأمة لاجتهاد البخاري ومسلم في التصحيح بالقبول، يقول النووي: " وإنما يفترق الصحيحان وغيرهما من الكتب في كون ما فيهما صحيحا لا يحتاج إلى النظر فيه، بل يجب العمل به مطلقا، وما كان في غيرهم لا يعمل به حتى ينظر وتوجد فيه شروط الصحيح"[2]، ويستثنى من ذلك: ما انتقد عليهما ، كما يفهم من استثناء ابن الصلاح لها في سياق ذكر تلقي الأمة للصحيحين بالقبول ، قال: "سوى أحرف يسيرة ، تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره"[3]، وهذه الأحاديث المنتقدة عليها قد

---

1 قد أشار إلى شيء من هذه الضوابط: الطحان في أصول التخريج ودراسة الأسانيد، ص181 – 188.

2 المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي، ص 24.

3 علوم الحديث لابن الصلاح، ص 29.

تناولها أهل العلم بالدراسة ورجحوا ما رأوه صوابا[1]، فعلى الطالب التنبيه إلى هذا إذا كان الحديث مما انتقد عليه أو على أحدهما، وبيان الراجح من القول.

وأيضا ينبغي الالتفات إلى طريقة تخريج الشيخين للحديث، فمثلا ما أخرجه البخاري تعليقا، ولم يصله في موضع آخر فليس على شرطه في الصحة بالضرورة وإن علقه جزما، يقول السيوطي في التدريب شارحا عبارة النووي في التقريب: "فما كان منه بصيغة الجزم كقال وفعل وأمر وروى وذكر فلان فهو حكم بصحته عن المضاف إليه"، قال: " لأنه لا يستجيز أن يجزم بذلك عنه، وإلا وقد صح عنده، لكن لا يحكم بصحة الحديث مطلقا، بل يتوقف على النظر فيمن أبرز من رجاله"[2]، فهذا تبين مرتبته ولا يكتفى برواية البخاري له، وأيضا ما أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه ليس له حكم ما أخرجه في أصل صحيحه، وممن ورد عنه التفريق بينهما أبو عبد الله الحاكم، من ذلك قوله في حديث أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه[3]: "قد ذكر مسلم هذا الحديث في أوساط الحكايات التي ذكرها في خطبة الكتاب عن محمد بن رافع، ولم يخرجه محتجا به في موضعه من الكتاب" [4].

- قبول أحكام أئمة هذا الشأن في عصر الرواية تصحيحا وتحسينا وتضعيفا، شريطة ألا يخالفهم غيرهم من أهل عصرهم، ولم تظهر لمن بعدهم علة فيه أو وهم تخرج الحديث من حكم الصحة إلى الضعف، أو قرائن من متابعات وشواهد تخرج الحديث من حكم الضعف إلى القبول.

- قبول أحكام الأئمة الذين عرف عليهم التوثق والمعرفة بالحديث وسعة الاطلاع وعدم التساهل في آخر عصر الرواية وبعده كالخطيب البغدادي (ت463هـ)، الحسين بن مسعود البغوي (ت516هـ)، ضياء الدين المقدسي(ت 643هـ)، أبو زكريا النووي(ت676هـ)، ابن دقيق العيد (ت702هـ)، شمس الدين الذهبي (ت748هـ)، جمال الدين الزيلعي (ت762هـ) ، عماد الدين ابن كثير (ت774هـ)، سراج الدين ابن الملقن (ت804هـ)، أبو الفضل العراقي (ت806هـ)، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي(807هـ)، ابن حجر العسقلاني (ت852)، شمس الدين السخاوي (ت902هـ)، وجلال الدين السيوطي (ت911هـ)، إذا لم يخالفهم غيرهم من

---

1 منهم: ابن حجر العسقلاني في هدي الساري مقدمة فتح الباري، ينظر: ص 364 – 402.

2 تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ص 125.

3 وهو حديث: «كفى بالمرء كذبا أن يحدّث بكل ما سمع» أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه موصولا ومرسلا، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع، رقم 5، ص 22.

4 المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم، 184/1.

أهل عصرهم، ولم تظهر لمن بعدهم علة فيه أو وهم تخرج الحديث من حكم الصحة إلى الضعف، أو قرائن من متابعات وشواهد تخرج الحديث من حكم الضعف إلى القبول.

ومعظم هؤلاء الأئمة والأعلام قد صنفوا كتبا في فنّ التخريج، وحكموا على الأحاديث في ثنايا تخريج أحاديث كتب فنون أخرى كالفقه وغيره، وقد أشرت إلى أهم كتبهم في التخريج في محاضرة سابقة [1]، فمثل هذه الكتب التي ملرست التخريج تعتبر مراجع غنية في معرفة حكم الأحاديث لاسيما التي لم يحكم عليها أحد من أهل عصر الرواية.

- قبول آراء المحققين من المحدثين المعاصرين ممن عرف بالتوثق وعدم التساهل وعدم التعامل مع الأحاديث بالأحوال الظاهرة دون استنفاذ الجهد في تتبع الروايات والنظر في القرائن والملابسات التي تحيط بها لإدراك ما خفي في أحاديث الثقات من علل، وبشرط أيضا ألا يخالفه غيره من أهل زمانه ممن هو في مثل منزلته.

فالحاصل أن المخرّج في بيان مرتبة الحديث في صورة التخريج الفني أمام ثلاث حالات:

الحالة الأولى: لا يبين المرتبة إذا كان الحديث مخرج في الصحيحين على سبيل الاحتجاج، ولم ينتقد عليهما، أو على أحدهما.

الحالة الثانية: الاكتفاء بنقل أقوال النقاد المتقدم فالمتأخر فالمعاصر إذا اتفقت آراؤهم على حكم معين تصحيحا أو تحسينا أو تضعيفا، مع التنبيه أن لا فرق بين التصحيح أو التحسين فكلاهما يدل على صلاحية الاحتجاج، وإنما أهمية التفريق بينهما تكون عند الحاجة إلى الترجيح في حال تعارض الأدلة.

الحالة الثالثة: القيام بدراسة يسيرة عند اختلاف أحكام النقاد على الحديث، بمعنى الوقوف على سبب التضعيف ومحاولة فهمه بالاستعانة بأقوال أهل العلم لترجيح الحكم الذي يظهر له بالأدلة أنه هو الصواب، ولا ينبغي ترك الحكم معلقا بحكاية الاختلاف فيه دون أي ترجيح، والله أعلم.

وسيأتي التمثيل لها جميعا لاحقا في الأمثلة التطبيقية.

---

1 عند الحديث عن نشأة التخريج بالمعنى الذي استقر عليه الاصطلاح، فلتراجع القائمة هناك.

عناصر المحاضرة:

1. التخريج العلمي وعلاقته بدراسة الأسانيد
2. الأدوات العلمية التي يحتاجها المخرج
3. منهجية التخريج العلمي

المحاضرة الرابعة: أدوات التخريج العلمي وضوابطه

أولا: التخريج العلمي وعلاقته بدراسة الأسانيد

عرفه الدكتور حمزة المليباري والدكتور سلطان العكايلة بقولهما: ((كشف مظان الحديث من المصادر الأصلية التي تعتمد في نقله على الرواية المباشرة، لمعرفة حالة روايته من حيث التفرد أو الموافقة أو المخالفة))[1].

فالغرض من التخريج بحسب هذا التعريف هو معرفة حال الرواية من حيث تفردها أو موافقتها أو مخالفتها لروايات الآخرين، والوقوف على حال الرواية مع قرائن أخرى تحفها هو السبيل إلى الحكم على الحديث، والتأكد من هذه الحالات الثلاث التي تعين على الحكم على الحديث لا يتم إلا بجمع الروايات من مصادرها الأصلية، ثم المقارنة بينها، وهكذا تبرز أهمية التخريج في التصحيح والتضعيف.

وتعريفها يشبه تعريف الشيخ بكر أبو زيد في كتابه " التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل"، فهو يرى أن التخريج: "هو معرفة حال الراوي، والمروي، ومخرجه، وحكمه صحة وضعفا بجموع طرقه وألفاظه" [2]، فالتخريج بهذا المعنى ليس مجرد العزو إلى مصادر السنة الأصلية ومعرفة مرتبة الحديث عند الحاجة كما بينا في التخريج الفني، وإنما هو ممارسة دراسة الأسانيد والمتون والمقارنة بينهما لمعرفة حكم الحديث.

والقيام على جمع الروايات الحديثية وعرض بعضها على بعض للخروج بحكم مناسب للحديث من تصحيح أو تعليل أو تقوية له بالهيئة المجموعة هو صلب منهج النقد في علوم الحديث، وهو منهج أئمة الحديث ومسلكهم، يقول عبد الله ابن المبارك (ت 181هـ): "إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض"[3]، ويقول علي بن المديني (234هـ): "الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه"[4]، ويقول الإمام أحمد (ت241هـ): " وإني لأكتب

---

1 كيف ندرس علم تخريج الحديث للمليباري والعكايلة، ص 28.

2 التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل لبكر بن عبد الله أبي زيد، ص 41.

3 الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي، 452/2.

4 المرجع نفسه، 316/2.

كثيرا مما أكتبه أعتبر به، ويقوي بعضه بعضا"[1]، ويقول الإمام مسلم (ت 161هـ): "فبجمع هذه الروايات ومقابلة بعضها ببعض يتميز صحيحها من سقيمها"[2]...، وغيرها من عبارات القوم التي تؤكد على أن منهجهم في الحكم على الحديث هو جمع الروايات والموازنة بينها.

ولما كان تعريف التخريج العلمي في جوهره يقوم على هذا المنهج فإنه لا يتصدى له إلا أهله الذين يمتلكون أدوات الاجتهاد في التصحيح والتضعيف، ممّن حصّل أصوله حفظا وفهما ومعرفة من طول الممارسة وكثرة الاطلاع على كتب مصطلح الحديث وفنونه من جرح وتعديل وعلل، يقول الشيخ بكر أبو زيد : " ولهذا لم يكن يتسنّمه إلا الحفاظ الجامعون"، وذكر منهم : الخطيب البغدادي(ت463هـ) ، ابن عبد البر (ت463هـ)، ابن دقيق العيد(ت702هـ)، ابن تيمية(ت728هـ) ،ابن عبد الهادي (ت744هـ) ، الذهبي(ت748هـ) ، ابن قيم الجوزية (ت 751هـ)، ابن كثير (ت774هـ) ، الزيلعي (ت762هـ)، ابن رجب الحنبلي (ت795هـ)، العراقي (ت806هـ)، ابن حجر(ت852هـ)، بدر الدين العيني (ت855هـ) ، السيوطي (ت911هـ) وغيرهم من طبقاتهم وممن أتى بعدهم[3].

وهو أيضا مما ينبغي أن يُحْرص على تمرين طلبة تخصص الحديث وعلومه عليه، ولذا كان من الأهمية التفريق بين صُورتي التخريج: الفني والعلمي، فعدم التفريق بينهما جرّد التخريج العلمي من قيمته العملية نظريا وعمليا، وجعل غير المتخصصين يقحمون أنفسهم فيه كأن متيسر لكل أحد، وجعل في الوقت ذاته طلبة الدراسات العليا في تخصص الحديث وعلومه يكتفون في التخريج بصورته الفنية، ولا يتكلفون عناء الدربة عليه وبدل الجهد في تحصيل أصوله وأدواته[4].

ثانيا: الأدوات العلمية التي يحتاجها المخرّج[5]

يحتاج المخرّج في هذه الصورة التزود بجملة من الأدوات العلمية التي تؤهله لدراسة الأسانيد والمتون والموازنة بينها لكشف تفرد الراوي واتفاق الروايات أو اختلافها ومعرفة القرائن التي تحف بالحديث ليكون حكمه

---

1 المرجع نفسه، 284/2.

2 التمييز لمسلم بن الحجاج، ص179.

3 التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل لبكر أبي زيد، ص42 – 43.

4 كيف ندرس علم تخريج الحديث للمليباري والعكايلة، ص 28.

5 أصول التخريج ودراسة الأسانيد للطحان، ص137 – 138، مقرر التخريج ومنهج الحكم على الحديث، ص 12 – 14 ، تخريج الحديث نشأته ومنهجيته للخير آبادي، ص15.

عليه ببينة ودليل، ويمكن إجمالها في الأدوات التالية:

- ✓ جميع الأدوات السابقة المذكورة في التخريج الفني.
- ✓ تسلح الباحث أو الطالب بعلوم الحديث المختلفة من مصطلحه إلى جرحه وتعديله وانتهاءً بعلله، فلابد لمن يشتغل بالتخريج أن يكون على دراية كافية باصطلاحات الفن، مثل: الصحيح والحسن والضعيف، المرفوع والموقوف والمقطوع، المسند والمتصل والمرسل والمدلس والمنقطع والمعضل، المضطرب والمدرج والمقلوب والمصحف، الشاذ والمعلّ والمنكر، المتابعة والشاهد، ..وغيرها من المصطلحات المبينة في كتب علوم الحديث.

ولا بد له أن يعرف مصادر الترجمة للرواة ومعرفة تواريخهم، ومصادر معرفة أحوالهم والمصنفات في الثقات والضعفاء أو في الرواة عامة، وقواعد الجرح والتعديل، ومراتب ألفاظه، ومناهج أئمّة النقد في توثيق الرواة وتجريحهم واختلافها، وألفاظهم الخاصة في الجرح والتعديل... وما إلى ذلك من المباحث الخاصة بهذا الفن.

ولابد له أن يفهم صور العلة وأجناسها والتفرد الذي لا يحتمل، وحقيقة الاختلاف بين الروايات وقرائن الجمع أو الترجيح بينها... وما إلى ذلك من مباحث العلل.

- ✓ معرفة المنهجية العلمية في دراسة الأسانيد والنقد الحديثي.

ثالثا: منهجية التخريج العلمي

يمكن تلخيص هذه المنهجية في الخطوات التالية[1]:

الخطوة الأولى:

كشف مواضع الحديث بمختلف طرقه ورواياته في مصادره الأصلية بالاستعانة بطرق التخريج الستة، وقد يحتاج الطالب أو الباحث إلى أن يستعين بها جميعا حتى يضمن الوقوف على مختلف روايات الحديث وطرقه لأهمية الوقوف على الروايات في الحكم الصائب على الحديث، فقد تُخرج الرواية الواحدة الحديث الذي كان ظاهر سنده الصحة من الصحة إلى الضعف، وتدخل الرواية الواحدة الحديث الذي كان ضعفه خفيفا إلى المقبول بعد أن كان ضعيفا، فينبغي استنفاذ الجهد في تقصي الروايات وتتبعها وعدم التقصير في ذلك.

---

1 أصول التخريج ودراسة الأسانيد للطحان، ص 189 – 199، مقرر التخريج ومنهج الحكم على الحديث للعوني، ص 177 وما بعدها، الواضح في فن التخريج ودراسة الأسانيد، ص 217 وما بعدها، دراسة الأسانيد لعبد العزيز بن عبد الله الشايع، ص 271 – 328.

الخطوة الثانية:

نقد طرق هذا الحديث بدراسة سلسلة رجال أسانيدها ومدى تحقق شروط الصحة الظاهرة فيها، وهي عدالة الرواة وضبطهم والاتصال بين الراوي وشيخه، بحيث تقوم هذه الدراسة وفق المراحل التالية:

أ.استخراج تراجم هؤلاء الرواة من كتب التراجم، ببيان اسم الراوي بما يتميز به عن غيره، ويمكن تمييزه من خلال النظر في شيوخه وتلاميذه، ومعرفة طبقته، والنظر فيمن أخرج له بالاستعانة بكتب التراجم التي ترمز لمن أخرج له[1]، وربما قد يظهر ذلك للباحث من خلال جمع طرق الحديث، بحيث قد يرد في بعضها زيادة نسبة أو كنية أو لقب، فيتميز الراوي المقصود عمن يشاركه في الاسم.

وكتب التراجم كثيرة، ليس هذا محل استقصائها، ولكن يذكر للتمثيل أشهرها بحسب اختلاف أنواعها:

ـ فمنها كتب عامة في الرواة غير مقيدة بكتب معينة، مثل: كتاب التاريخ الكبير للبخاري (ت256ه)، الجرح والتعديل لعبد الرحمان بن أبي حاتم الرازي (ت327ه).

ـ ومنهم كتب عامة في الرواة مقيدة بكتب معينة، مثل: كتاب تهذيب الكمال في أسماء الرجال لأبي الحجاج المزي (ت742ه)، فهو مقيد برجال أصحاب الكتب الستة، وفي حكمه ما تفرع عنه من كتب، مثل: تذهيب التهذيب للذهبي (ت748ه)، وتهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني (ت852ه) ....

ـ ومنها كتب خاصة بالرواة الثقات، مثل: كتاب الثقات لأحمد بن عبد الله العجلي (ت261ه)، وكتاب الثقات لمحمد بن حبان البستي (ت354ه).

ـ ومنهم كتب خاصة بالضعفاء، مثل: الضعفاء الكبير لأبي جعفر العقيلي (ت322ه)، الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد بن عدي الجرجاني(ت365ه).

ب. كشف عدالة هؤلاء الرواة وضبطهم بتقصي أقوال أئمة الجرح والتعديل في هذه التراجم، وألفاظهم في تعديلهم وجرحهم، مع مراعاة: مدلولات هذه الألفاظ ومراتبها، وما يدل منها على العدالة والضبط معا، وما يصرف إلى العدالة الدينية فقط دون الضبط مما يتطلب التفتيش عن ضبط الراوي حتى تقبل روايته، تعارض الجرح

---

1 مثل صنيع المزي في تهذيب الكمال في أسماء الرجال، فهو يرمز لمن أخرج لهذا الراوي قبل الترجمة له على النحو التالي: خ م د ت س أحمد بن سعيد بن إبراهيم الرباطي ....

والتعديل في الراوي الواحد وكيفية العمل عند التعارض، قائل هذه الألفاظ وهل له اصطلاح خاص فيها[1]، وهل هو من المتعنتين أو المتساهلين، أقوال الأقران في بعضهم البعض... وغيرها من قواعد الجرح والتعديل[2].

ت. كشف اتصال السند أو انقطاعه، ويعرف بتصريح الراوي الثقة بالسماع منه شيخه، كأن يقول: حدثنا فلان، أو سمعت فلان...، أو بالنظر في تواريخ مواليدهم ووفياتهم وبلدانهم ورحلاتهم بالنسبة لمن يكتفي في اثبات الاتصال بالمعاصرة مع إمكانية اللقاء إذا لم يكن الراوي مدلسا، أما من وصف بالتدليس منهم فلابد من تصريحه بالسماع في رواية أخرى، أو بتنصيص الأئمة والحفّاظ على سماع بعضهم من بعض أو عدم سماعهم بالاستعانة بكتب التراجم، أو بالكتب الخاصة في هذا الجانب ككتاب المراسيل لأبن أبي حاتم... وغيرها.

الخطوة الثالثة:

دراسة سلامة الحديث من الشذوذ والعلة قبل الحكم على الحديث، فقد يصح السند ولا يصح الحديث، يقول ابن أبي حاتم : "ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاما يصلح أن يكون من كلام النبوة، ويعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته"[3]، فعلى الباحث أن يجتهد في التأكد من سلامة الحديث الذي ظاهر سنده الصحة من العلة بالنظر في طرقه ورواياته مجتمعة والمقارنة بينها سندا ومتنا لمعرفة التفرد عند اجتماع الطرق في موضع واحد، ورصد حالات الاتفاق (المتابعات والشواهد) [4]، أو الاختلاف فيما بينها ، ويستعان في هذه المرحلة بشجرة الإسناد التي تساعد على تحديد الراوي الذي تفرقت عنه روايات التلاميذ أو تشعبت طرق الحديث عنه (مدار الحديث) ، وعلى توضيح أوجه المتابعات والشواهد، وأوجه اختلاف الرواة عن مدار الحديث .

وعليه أن يبذل الجهد في التفتيش عن كلام أئمة النقد في الحديث، فهم الأعلم بهذا الفن الدقيق جدا،

---

1 مثل قول البخاري في الراوي: سكتوا عنه، وفيه نظر، يقول الذهبي: "أما قول البخاري (سكتوا عنه) فظاهرها أنهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل، وعلمنا من مقصده بالاستقراء أنها بمعنى تركوه، وكذا عادته إذا قال (فيه نظر) بمعنى أنه متهم، أو ليس بثقة، فهو عنده أسوء حالا من الضعيف"، الموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي، ص 83.

2 ينظر للاستفادة هذه الرسالة المختصرة: خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل للشريف بن حاتم العوني.

3 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، 1 /351.

4 والفرق بين المتابعة والشاهد، أن المتابعة هي طريق آخر للحديث مع اتحاد المخرج، أما الشاهد فهو أن يروى حديث آخر بمعناه، وقد تسمى المتابعة شاهدا، ويسمى الشاهد متابعة، ينظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي، 1/284 – 285.

والواجب تقليدهم فيما ذهبوا إليه إذا أجمعوا على إعلال حديث ظهَر للباحث صحته وفق اجتهاده، يقول الحافظ ابن حجر العسقلاني: "وبهذا التقرير يتبين عظم موقع كلام الأئمة المتقدمين وشدة فحصهم وقوة بحثهم وصحة نظرهم وتقدمهم بما يوجب المصير إلى تقليدهم في ذلك والتسليم لهم فيه، وكل من حكم بصحة الحديث مع ذلك إنما مشى فيه على ظاهر الإسناد"[1].

ومظان الوقوف على أقوال النقاد في تعليل الأحاديث كثيرة، من أهمها المصنفات الخاصة في العلل، مثل: كتاب العلل لعلي بن المديني (ت234ه)، كتاب العلل لابن أبي حاتم(ت327ه)، كتاب العلل الواردة في الأحاديث النبوية لعلي بن عمر الدارقطني(ت385ه)، ومن مظانها: كتب السؤالات الحديثية، مثل: سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل...، فقد ضمت في ثناياها بيان بعض علل الحديث ، وإن كانت في أصلها خاصة ببيان أحوال الرواة، ومن مظانها أيضا: كتب التواريخ والجرح والتعديل، كتاريخ يحي بن معين (ت233ه) برواياته المختلفة، وتاريخ الإمام البخاري (ت256ه).

الخطوة الرابعة:

محاولة الجمع بين الروايات في حالة وجود الاختلاف بينها إن أمكن الجمع ، أي تصحيح الوجهين معا ، وهو صنيع أئمة الحديث ، يقول ابن حجر: "من عادة البخاري أنه إذا كان في بعض الأسانيد التي يحتج بها خلاف على بعض رواتها ساق الطريق الراجحة عنده مسندة متصلة وعلق الطريق الأخرى إشعارا بأن هذا اختلاف لا يضر، لأنه إما يكون للراوي فيه طريقان، فحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا، فلا يكون ذلك اختلاف يلزم منه اضطراب يوجب الضعف، وإما ألا يكون له فيه إلا طريق واحدة، والذي أتى عنه بالطريق الأخرى واهم عليه، ولا يضر الطريق الصحيحة الراجحة وجود الطريق الضعيفة المرجوحة، والله أعلم"[2] ، فإن لم يمكن الجمع فالحالة الثانية التي ذكرها ابن حجر، وهي الترجيح بين الروايات ، ويكون ذلك بتحديد نقطة الخلاف والراوي الذي صدرت منه المخالفة لغيره ممن هو أوثق منه أو أكثر منه عددا أو قرائن أخرى يعتمد عليها المحدثون في ترجيح رواية وإعلال أخرى، قال أبو الفضل العراقي : "السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في

---

1 النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر، 726/2.

2 المرجع نفسه، 362/1 – 363.

اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط"[1].

الخطوة الخامسة:

الحكم على الحديث ببيان مرتبته من الصحة أو الحسن أو الضعف، ويستحسن أن يحتاط في حكمه، فيكتفي بقوله: صحيح الإسناد أو حسن الإسناد، لأن تصحيح وتحسين السند غير تصحيح وتحسين الحديث، وقد نبه إليه أهل العلم ، منهم قول ابن الصلاح : "قولهم: هذا حديث صحيح الإسناد أو حسن الإسناد دون قولهم: هذا حديث صحيح أو حديث حسن، لأنه قد يقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولا يصح لكونه شاذا أو معللا" [2] ، وذلك لاحتمال أن يكون خفي عليه حديث آخر يعارضه وهو أرجح منه، أو في الحديث الذي حكم عليه علة غامضة لم يستطع اكتشافها، وكذلك في التضعيف بقوله: ضعيف الإسناد لاحتمال أن تكون له متابعة أو شاهد لم يطلع عليه.

وسيأتي التمثيل لهذه الخطوات في دراسة تطبيقية في القسم الثاني من هذه المطبوعة، تتضح من خلالها إن شاء الله تعالى منهجية التخريج العلمي.

---

1 الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، 2/ 452.

2 علوم الحديث لابن الصلاح، ص38.

المحاضرة الخامسة: طرق تخريج الحديث

عناصر المحاضرة:

1. المراد بطرق التخريج
2. جرد الكتب الحديثية لكشف مظان الحديث
3. الكتب المساعدة في التخريج

أولا: المراد بطرق التخريج

المراد بطرق التخريج الوسائل التي يستعين بها الباحث أو الطالب في كشف مظان الحديث في المصادر التي أخرجته بسنده استقلالا، أي: طرق استخراج الحديث من مصادره الأصلية، وفائدة الاستعانة بهذه الطرق تيسير الوصول إلى الحديث [1] ، لأن الغرض من التخريج هو الوقوف على الحديث في مصدره ومعرفة حكمه، فأيّ وسيلة أدّت إلى تحقيق هذا المقصود بأسرع وقت وأيسر جهد كان اعتمادها أولى ، وقد يحتاج الباحث إلى اعتماد أكثر من طريق حتى يضمن الوصول إلى مظان الحديث أو أكثرها ، وقد يكفيه اعتماد طريق واحد بحسب أحوال الحديث الذي يكون بصدد العمل على تخريجه.

ثانيا: جرد الكتب الحديثية لكشف مظان الحديث

لقد كان المعمول به قديما لمعرفة مظان الحديث هو قراءة الكتاب الحديثي من أوله إلى آخره قراءة فاحصة، ولا شك أن هذا العمل شاق ويستغرق وقتا طويلا وجهدا كبيرا ، وقد لا يظفر المنُقّبِ بالحديث في الكتاب الذي فتش فيه عنه ، ولا شك أن الجهد مضاعف إذا فتش عنه في أكثر من مصدر ، ومن أخبار أهل العلم التي تصوّر لنا صعوبة استخراج الحديث بهذه الطريقة ما حكاه ابن حجر العسقلاني (ت852هـ) على لسان شيخه أبي الفضل العراقي (ت806هـ) أنه تقاسم مع جمال الدين الزيلعي(762هـ) الجهد في جرد كتب السنة من أجل تخريج أحاديث بعض الكتب، بحيث كل واحد منهما يجرد ما لا يجرده الآخر كسبا للوقت ، قال ابن حجر في ترجمة الزيلعي : " ذكر لي شيخنا العراقي أنه كان يرافقه في مطالعة الكتب الحديثية لتخريج الكتب التي كانا قد اعتنيا بتخريجها ، فالعراقي لتخريج أحاديث الإحياء[2] ، والأحاديث التي يشير إليها الترمذي في الأبواب ،

---

1 أصول التخريج ودراسة الأسانيد للطحان، ص 37، مقرر التخريج ومنهج الحكم على الحديث للعوني، ص38.

2 أي: كتاب إحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي.

والزيلعي لتخريج أحاديث الهداية [1] وتخريج أحاديث الكشاف[2]، فكان كل واحد منهما يعين الآخر"[3].

وقد احتاج لكل واحد منهما للآخر وهما أهل هذا الفن وعلمائه، فكيف الحال مع غيرهم، وعموما فإن هذه الطريقة متاحة أمام الطلبة والباحثين للكشف عن مظان الحديث، وهي أوثقها وأضمنها، ولا تخلو من فوائد علمية يحصلها القارئ من مطالعة الكتاب[4]، لكنها لصعوبتها مع قلة الخبرة في التعامل مع كتب السنة قد تستنفذ وقتا وتستهلك جهدا من غير جدوى مع وجود الوسائل المساعدة الأخرى التي يتحقق بها الوصول إلى الحديث ومعرفة مرتبته بجهد أقل ووقت أقصر.

ثالثا: الكتب المساعدة في التخريج

لقد قدّم علماء الحديث الذين اعتنوا بجرد مصادر السنة النبوية وترتيب أحاديثها على مقاصد خاصة، ثم عزوها إلى مظانها قبل ظهور الطباعة خدمة جليلة لطلبة العلم لا يعرف قدرها إلا من عاين هذه الكتب واستشف جهد أصحابها في تقريب الأحاديث النبوية لمن يطلبها، وعاين الكتب الحديثية بمختلف أنواعها ووقف على مشقة جردها واستعراضها للظفر بالحديث المطلوب، ثم سار على دربهم من جاء بعدهم في العمل على تيسير الوصول إلى الأحاديث النبوية في مصادرها الأصلية قبل ظهور التقنيات المعاصرة التي اختصرت تلك الجهود في برامج ومواقع الكترونية.

ولقد تنوعت هذه الكتب المساعدة في التخريج، واختلفت مناهج أصحابها، وبحسب تلك المناهج تنوعت طرق الاستفادة منها في التخريج، وفيما يلي بيان لأنواع هذه الكتب بحسب طرائق ترتيبها:

النوع الأول: الكتب المساعدة المرتبة على أسماء الصحابة

ويدخل في هذا النوع قسمان من الكتب: المسانيد الجامعة والأطراف

أما المسانيد: فالمراد هنا المجاميع المرتبة على أسماء الصحابة، وهي كتب ضمّت أكثر من مصدر حديثي،

---

1 أي: كتاب الهداية في شرح بداية المبتدي للمرغيناني.

2 أي: تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري.

3 الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني، 310/2.

4 مقرر التخريج ومنهج الحكم على الحديث للعوني، ص 173 – 174.

رتبها أصحابها على أسماء الصحابة، وإن كانت تلك المصادر أو بعضها في أصلها مرتبة على الموضوعات، من ذلك:

1. جامع المسانيد لأبي الفرج عبد الرحمان بن علي بن الجوزي (ت 597ه)، جمع بين أربعة مصادر حديثية هي: صحيح البخاري، صحيح مسلم، جامع الترمذي، ومسند أحمد، بحيث كان يختار الرواية الأتم لفظا في أيها كان، ويحذف المكرر، إلا أن يكون في المكرر زيادة فائدة فيكرره لذلك، وقد أخرج من المسند وجامع الترمذي أحاديثَ يسيرة يرى أنها لا تصلح، كما كان يبين المتفق عليه، وما انفرد به أحد الشيخين[1].

2. جامع المسانيد والسُّنن الهادي لأقومِ سَنَن لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت 774ه)، جمع بين عشرة كتب حديثية هي : الكتب السنة، مسند أحمد، مسند أبي بكر البزار، مسند أبي يعلى الموصلي، والمعجم الكبير للطبراني، وربما زاد عليها من غيرها كما ذكر في مقدمة كتابه، وقد رتّب الأحاديث على أسماء الصحابة مراعيا نسق المعجم، وسهّل الوصول إلى الأحاديث بترتيب أحاديث كل صحابي بحسب الراوي عنه صحابيا كان أو تابعيا ، مرتِبا أسماءهم أيضا على نسق حروف المعجم ، وإذا كان الراوي عن الصحابي من المكثرين رتَّب أحاديثه بحسب تلامذته الذين رووا عنه مراعيا في ترتيبهم أيضا حروف المعجم، وقد كان يذكر طرق الحديث[2].

وأما الأطراف: فهي أيضا كتب مرتبة على أسماء الصحابة، انتظمت أطراف أكثر من مصدر حديثي مع ذكر أسانيده، وسميت بالأطراف لأن صاحبها يقتصر فيها على طرف الحديث الدال على بقيته[3] ولا يسوق المتن كاملا كما في المسانيد، وهي كثيرة، ومن أشهرها وأنفعها في التخريج:

1. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمان المزي (ت 742ه)، جمع أطراف الكتب الستة، ورتبها على أسماء الصحابة ترتيبا معجميا، وألحق بها ما يجري مجراها: مقدمة مسلم، مراسيل أبي داود، كتاب العلل الصغير وكتاب الشمائل للترمذي، عمل يوم وليلة للنسائي، وقد يسّر الوصول إلى الأحاديث بترتيب أحاديث كل صحابي بحسب الراوي عنه صحابيا كان أو تابعيا ، مرتِبا أسماءهم أيضا على نسق حروف المعجم ، وإذا كان الراوي عن الصحابي من المكثرين رتَّب أحاديثه بحسب تلامذته الذين رووا عنه مراعيا في

---

1 ينظر كلام المصنف في مقدمة جامع المسانيد، 5/1.

2 وهذه الطريقة في الترتيب هي نفسها طريقة الإمام المزي في تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف كما سيأتي، وهو متقدم عن ابن كثير، وقد استفادها ابن كثير منه، وينظر كلام ابن كثير في مقدمة جامع المسانيد والسنن، 1/ 10 – 11.

3 الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة للكتاني، ص 167، معجم المصطلحات الحديثية للغوري، ص 131.

ترتيبهم أيضا حروف المعجم، وكان يذكر طرق الحديث، كما وضع رموزا خاصة للكتب الستة ولواحقها، بين مقاصدها في مقدمة الكتاب[1].

2. إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، جمع أطراف عشرة كتب حديثية، هي بحسب ترتيب ذكرها عنده: سنن الدارمي، صحيح ابن خزيمة، منتقى ابن الجارود، مستخرج أبي عوانة، صحيح ابن حبان، مستدرك الحاكم، موطأ مالك، مسند أحمد ، مسند الشافعي، شرح معاني الآثار للطحاوي، وعوّض نقص كتاب ابن خزيمة بسنن الدارقطني، وقدرمز لها في العزو برموز خاصة بينها في مقدمة الكتاب، وذكر أنه سار على طريقة أبي الحجاج المزي في ترتيب الأحاديث على التراجم بحسب الراوي عن الصحابي ، وتلاميذه إذا كان من المكثرين ، مرتبا كل ذلك على نسق حروف المعجم، وقصد تتميم عمله في جمع أطراف الأحاديث المقبولة، فقال: "وهذه المصنفات قل أن يشذ منها شيء من الأحاديث الصحيحة، لاسيما في الأحكام إذا ضمّ إليها أطراف المزي" [2]، وقد تميّز عنه في طريقة ذكر طرق الحديث، حيث كان يبين فيها صيغ الأداء مما يساعد في المقارنة بين تلك الطرق والحكم عليها وكشف عللها[3].

النوع الثاني: الكتب المساعدة المرتبة على أول لفظ في الحديث

وهي كتب رتبت الأحاديث النبوية بحسب اللفظ الأول ترتيبا معجميا، ويدخل فيها:

1. كتاب الجامع الصغير من حديث البشير النذير وزياداته لجلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، جمع فيه الأقوال النبوية من مختلف مصادر السنة النبوية التي وقف عليها، مقتصرا على الأحاديث الوجيزة، ومحترزا عن الأحاديث الموضوعة، وقدرتبها باعتبار اللفظ الأول على نسق حروف المعجم، وقد اختصر كتابه هذا من كتابه" الجامع الكبير" الذي رتّب فيه قسم الأقوال على حروف المعجم، وقسم الأفعال على مسانيد الصحابة، ورمز للكتب الكثيرة التي عزا إليها برموز خاصة بينها في مقدمة كتابه[4].

2. كتب الأحاديث المشتهرة على الألسنة، حيث تتابع أهل العلم على التصنيف فيها قديما وحديثا بقصد جمع

---

1 ينظر كلام المصنف في مقدمة تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي، 1/.101 – 103.

2 اتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة لابن حجر العسقلاني، 160/1.

3 ينظر كلام المصنف في مقدمة اتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، 1/ 158 – 160.

4 ينظر ديباجة الجامع الصغير من كتاب جامع الأحاديث الجامع الصغير وزوائده والجامع الكبير للسيوطي، 15/1 – 16.

الأحاديث التي تدور على الألسنة، ويتناقلها الناس بينهم منسوبة للرسول صلى الله عليه وسلم، فقد يكون منها الصحيح والحسن، ولكن الكثير منها ضعيف وموضوع، أو لا أصل له[1]، وقد رتّب المصنفون في هذا الموضوع هذه الأحاديث باعتبار اللفظ الأول على نسق حروف المعجم، ومن أشهرها:

ـ التذكرة في الأحاديث المشتهرة لبدر الدين الزركشي (ت794ه).

ـ المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشهورة على الألسنة لمحمد بن عبد الرحمان السخاوي (ت902ه)، قال الشريف حاتم العوني: " هو من أجلّ الكتب في هذا الباب وأكثرها نفعا، بل لو قلنا: هو أصل هذا الباب، ومن جاء بعده عيال عليه فيه لكان صوابا"[2].

ـ الدّرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة لجلال الدين السيوطي(ت911ه).

ـ كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس لإسماعيل بن محمد العجلوني(1162ه)، وهو أوسع كتب هذا الفن وأكثرها أحاديثا.

3. المفاتيح والفهارس، حيث اعتنى أصحابها بتنسيق أحاديث مصادر السنة النبوية بحسب لفظها الأول ترتيبا معجميا في كتب مستقلة أو في أواخر الكتب المطبوعة المحققة، ومن أمثلتها:

ـ مفتاح الصحيحين لمحمد الشريف بن مصطفى التوقادي (ت1380ه)، رتب أحاديث البخاري ومسلم القولية على حروف المعجم مع الإحالة إلى الكتاب والباب، وصفحاتها في أصل الصحيحين، وفي أشهر شروحهما[3]وفق الطبعات التي اعتمدها، وقد بينها في أول الكتاب[4].

ـ فهرس لترتيب أحاديث مسلم القولية لمحمد فؤاد عبد الباقي (ت1382ه)، ضمن ستة فهارس وضعها لصحيح مسلم في الطبعة التي أشرف على تحقيقها وترقيم أحاديثها.

ـ مفتاح سنن ابن ماجة له أيضا، وهو أيضا ملحق بالطبعة التي أشرف على تحقيقها وترقيم أحاديثها.

ـ مفتاح موطأ الإمام مالك له أيضا، وهو بالطبعة التي أشرف على تحقيقها وترقيم أحاديثها.

---

1 تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي، 2/ 621 – 622، معجم المصطلحات الحديثية للغوري، ص 67.

2 مقرر التخريج ومنهج الحكم على الحديث للعوني، ص 111.

3 وهي إرشاد الساري للقسطلاني وفتح الباري لابن حجر وعمدة القاري لبدر الدين العيني بالنسبة لشروح البخاري، والمنهاج للنووي بالنسبة لشروح صحيح مسلم.

4 مفتاح الصحيحين بخاري ومسلم لمحمد الشريف بن مصطفى التوقادي، ص2.

وقد صارت الآن كل الطبعات الحديثة لكتب الحديث النبوي مزودة بفهرس لأحاديث الكتاب ترشد القارئ إلى موضع الحديث ببيان رقمه أو صفحته في أصل الكتاب، وهذا قد يسّر على طلبة العلم جهد مطالعة الكتاب من أوله إلى آخره بحثا عن حديث معين.

4. موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف[1] وذيلها لمحمد السعيد زغلول، وهي موسوعة ضخمة، أو فهرسة واسعة عن طريق عمل أطراف متعددة للحديث الواحد، وقد ضمت فهارس مئة وخمسين (150) مصنفا من مصنفات السنة النبوية، وزادت في الذيل فهارس مئة وخمسة (105) مصنفا ، فصار المجموع مئتين وخمسين (205) مصنفا، وقد اعتمدت في ترتيب الأحاديث على معرفة مقطع من الحديث أو طرفه الأول مع ترتيب هذه المقاطع هجائيا بنظام ألفبائي دقيق يسهل الوصول إلى الحديث بطريقة التدرج الهجائي في المقاطع[2]، مع التنبيه إلى أنها لا تعزو إلى مصادر السنّة الأصلية فقط ، وإنما إلى أي كتاب له علاقة بالسنّة قديما وحديثا، ويمكن الاطلاع على القائمة الأولى من الكتب المحال إليها في الجزء الأول من الموسوعة[3] ، وإلى القائمة الثانية في ذيل الموسوعة[4] .

النوع الثالث: الكتب المساعدة المرتبة على أي لفظ من متن الحديث

وهي المعاجم والفهارس التي رتبت الأحاديث النبوية على أي لفظ أو كلمة مميزة أو يقل دورانها على الألسنة في أي جزء من متن الحديث، ويدخل فيها:

1. المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الذي وضعه لفيف من المستشرقين، وعرّبه الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، وقد خلا الكتاب من مقدمة تبين منهجية هذا المعجم، لكن طبع في مقدمة الجزء السابع منه بعض التنبيهات والإشارات التي أفادت في معرفة طريقته، حيث رتّب ألفاظ متون أحاديث الكتب التسعة ترتيبا معجميا، بذكر المتن الذي يرد فيه اللفظ بصيغته تحت مادة الكلمة، ثم يعزوه إلى من أخرجه من أصحاب التسعة التي رمز لها بحروف خاصة مبينة في آخر الجزء السابع، وهو يصرح في العزو بعد رمز الكتاب الحديثي بعنوان

---

1 تسمية هذه الموسوعة بـ "موسوعة أطراف الحديث النبوي" لا يعني أنها من فن الأطراف الذي سبق التعريف به في النوع الأول من الكتب المساعدة في التخريج، إذ ترتب كتبه على أسماء الصحابة مع الاكتفاء بذكر طرف الحديث الدال على بقيته في مرويات كل صحابي، أما هذه الموسوعة فهي مرتبة على أطراف الحديث ومقاطعه ابتداءً باعتبار النظام المعجمي الألفبائي على طريقة الفهارس.

2 موسوعة أطراف الحديث النبوي لمحمد سعيد زغلول، 21/1.

3 المرجع نفسه، 16/1 – 21.

4 الذيل على موسوعة أطراف الحديث النبوي، 1/ 4 – 25.

الكتاب ويرمز للباب برقمه في الكتاب، ما عدا صحيح مسلم وموطأ الإمام مالك فإن الرقم بعد عنوان الكتاب هو رقم الحديث وليس رقم الباب، وعموما يمكن تفكيك رموزه بالاستعانة بكتاب "تيسير المنفعة بكتابي مفتاح كنوز السنة والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي" للشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، أما مسند أحمد المرتب على أسماء الصحابة فإنه يعزو إليه بالجزء والصفحة الموافقة للطبعة الميمنية القديمة سنة 1313هـ[1].

2. فهارس بعض الكتب الحديثية المرتبة على ألفاظ مميزة منه وليس لفظه الأول، من ذلك: الفهرس السادس من فهارس محمد فؤاد عبد الباقي لصحيح مسلم في الطبعة التي أشرف على تحقيقها وترقيم أحاديثها، وسمه بقوله: "معجم الألفاظ ولا سيما الغريب منها"[2]، ومن ذلك أيضا: المرشد إلى أحاديث سنن الترمذي لصدقي البيك، قال في مقدمته : "وهكذا وضعت هذا المرشد إلى أحاديث سنن الترمذي لأسهل على مقتني هذا الكتاب الوصول إلى الحديث من أحاديثه ، إذا كان يعرف من الحديث جملة واحدة فقط أو بضع كلمات ..."[3]، ومنها : المعجم المفهرس لألفاظ سنن ابن ماجة لمحمد مصطفى الأعظمي ضمن مجموعة من الفهارس وضعها للكتاب في الطبعة التي أشرف على تحقيقها ، وقد ذكر محمود الطحان وغيره أن للشيخ مصطفى البيومي فهارس على هذه الطريقة لكثير من كتب السنة، ولكن لم يطبع منها شيئا[4].

النوع الرابع: الكتب المساعدة المرتبة على موضوعات الحديث النبوي

وهي كتب رتبت الأحاديث النبوية على المعاني المستفادة منها، ويدخل في هذا النوع:

1. جامع الأصول في أحاديث الرسول لأبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري (ت 606هـ)، جمع فيه بين الكتب الستة عدا سنن ابن ماجة، حيث جعل بدلا منه موطأ الإمام مالك، ورتب الأحاديث على الموضوعات التي استفادها من معاني أحاديث هذه الكتب الستة، وقد رتب هذه الموضوعات على حروف المعجم باعتبار الحرف الأول وإن لم يكن أصليا، ثم قسمها بحسب تشعبها إلى كتب وفصول وأنواع، ووضع كل

---

1 صوّرَتها عنها دار صادر والمكتب الإسلامي ببيروت سنة 1389هـ – 1969م، وهي في ست مجلدات.

2 صحيح مسلم بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، 5/ 463.

3 المرشد إلى أحاديث سنن الترمذي لصدقي البيك، ص 4، وورد في الصفحة الخارجية للكتاب بعد العنوان التعريف به كالآتي: " وهو معجم لجميع الأحاديث، يكفي لمعرفة رقم الحديث معرفة كلمة من هذا الحديث، وهذا المرشد صالح لمعرفة أحاديث سنن الترمذي المطبوع في حمص والقاهرة".

4 أصول التخريج ودراسة الأسانيد للطحان، ص 93، مقدمة فهرس المستدرك أحاديث المستدرك على الصحيحين ليوسف عبد الرحمان المرعشلي، ص 27.

حديث تحت بابه الخاص، فإذا كان للحديث أكثر من معنى جعله تحت الباب الذي هو أخص به وأغلب عليه، فإن لم يغلب أحد المعاني على الآخر أورده في آخر الكتاب في اللواحق، وقد حذف الأسانيد واكتفى باسم الصحابي أو التابعي إذا كان الحديث موقوفا، وقد جعل للكتب الستة التي يعزو إليها رموزا ثبّتها قبل راوي الحديث، ثم يذكرها بعد المتن تصريحا، وقد رتب هذه الرموز بحسب جلالة الكتب: البخاري فمسلم فمالك، فالترمذي، فأبو دواد، فالنسائي، ثم نوّه إلى أنه إذا تقدم أحد هؤلاء الثلاثة المتأخرين على الآخر فلا بأس[1].

2. مفتاح كنوز السنة للمستشرق الهولندي فنسنك، ضمّ أربعة عشر مصدرا من مصادر السنة النبوية والسيرة ، وهي : الكتب التسعة، مسند أبي داود الطياليسي، مسند زيد بن علي، طبقات ابن سعد، مغازي الواقدي، وسيرة ابن هشام، وقد رمز لها بحروف خاصة مبينة في أول الكتاب ، ورتب متونها على موضوعات رئيسية تحتها موضوعات جزئية ورتب الموضوعات الرئيسية على نسق المعجم، وهو يعزو إلى الكتب التي ضمت تلك المعاني الجزئية بغض النظر إن كان المتن واحدا أو مختلفا، ويذكر في العزو بعد ذكر رمز الكتاب الحديثي المرتب على الموضوعات رقم الكتاب ورقم الباب، أي لا يصرح بكليهما، وفي غيره الجزء والصفحة، ويمكن تفكيك رموزه بالاستعانة بكتاب "تيسير المنفعة بكتابي مفتاح كنوز السنة والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي" للشيخ محمد فؤاد عبد الباقي أو بالرجوع مباشرة إلى الكتب والأبواب الموافقة لتلك الأرقام[2].

3. كتب التخريج التي خرّجت أحاديث كتب فنون أخرى، وهي كثيرة، وقد ذكرنا عددا منها في محاضرات سابقة، ومن أشهرها وأنفعها في التخريج:

ـ نصب الراية لأحاديث الهداية لجمال الدين الزيلعي(ت762ه)، خرّج فيه أحاديث كتاب "الهداية" في الفقه الحنفي لصاحبه علي بن أبي بكر المرغيناني(ت593ه) مرتبةً على نسق ترتيب الكتب الفقهية بدءً من كتاب الطهارة إلى آخر الأبواب الفقهية في هذه الكتب، وقد بيّن مواضع الأحاديث في مصادر السنة النبوية، وساق طرقها، وذكر أقوال أئمة النقد في رجالها[3]، وقد لخصه ابن حجر العسقلاني (ت852) في كتاب "الدراية في تخريج أحاديث الهداية"، قال في مقدمته: "فلخصته تلخيصا حسنا مبينا، غير مخل من مقاصد الأصل إلا ببعض ما قد

---

1 جامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير الجزري، 1/53 – 64.

2 ينظر فصل التعريف بالكتاب بقلم أحمد محمود شاكر ضمن مقدمة مفتاح كنوز السنة.

3 مقدمة نصب الراية لمحقق الكتاب محمد عوامة، 1/ 9 – 11.

يستغنى عنه "[1].

ـ البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لسراج الدين ابن الملقن (ت804ه)، وهو من أوسع الكتب التي خرّجت أحاديث كتاب الشرح الكبير في الفقه الشافعي لصاحبه أبي القاسم الرافعي(ت623ه)، مرتبٌ على الأبواب الفقهية تبعا للأصل الذي خرّج أحاديثه، وطريقته في العزو الاكتفاء بالصحيحين إذا كان الحديث فيهما أو في أحدهما، فإن لم يكن فيهما عزا إلى كتب الأئمة المتبوعين والكتب الستة والكتب التي اشترط أصحابها الصحة ، ثم بقية الكتب الحديثية المشهورة، مع ذكر الطرق وبيان حكم الحديث[2]، وقد لخصه أيضا تلميذه ابن حجر العسقلاني في كتابه "تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر العسقلاني " ، وزاد عليه الفوائد والزوائد من كتب غيره ممن خرّج كتاب الرافعي، وأيضا من كتاب تخريج أحاديث الهداية للزيلعي[3].

ـ المغني عن حمل الأسفار في الأسفار لأبي الفضل العراقي (ت806ه)، خرّج فيه أحاديث "إحياء علوم الدين" لأبي حامد الغزالي (ت505ه)، وطريقته أن يذكر طرف الحديث وصحابيه، ثم من أخرجه، مع بيان مرتبته من صحة أو حسن أو ضعف، فإن لم يجد للحديث أصل في كتب السنة نبّه لذلك كما ذكر في مقدمة الكتاب[4].

النوع الخامس: الكتب المساعدة المرتبة حال في السند أو المتن أو فيهما معا

وهي كتب صنفت في جمع الأحاديث النبوية باعتبار حال مميزة في السند أو في المتن أو فيهما معا، وهي فنون كثيرة، إذ كل نوع من أنواع الحديث المبثوثة في كتب المصطلح يصلح أن يكون مثالا في هذا النوع الذي نحن بصدد بيانه، لذا سأكتفي ببعض هذه الفنون وأشهر ما صنف فيها من كتبٍ تساعد في معرفة مصدر الحديث في الكتب التي أخرجته بسنده، دون تلك الكتب المسندة التي هي نفسها مصادر يصح العزو إليها.

فمن الكتب المصنفة على حسب حال في السند نجد:

1. كتب الأحاديث المتواترة، ومن أشهرها:

---

1 الدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر، 1/ 10.

2 البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن، 1/ 282 – 294.

3 تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر، 7/1.

4 المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من أخبار للعراقي، 4/1.

ـ قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة لجلال الدين السيوطي(ت911ه)، كتاب مرتب على الموضوعات الفقهية، ذكر فيه صاحبه الأحاديث التي رواها عشرة من الصحابة فأكثر، مع عزو الحديث إلى من أخرجه من الأئمة المشهورين[1].

ـ لقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة لمحمد مرتضى الزبيدي(ت1205ه)، ذكر فيه أيضا الأحاديث التي رواها عشرة من الصحابة فأكثر مع عزوها لمن أخرجها[2].

2. المراسيل، فمن الكتب المساعدة في عزو الروايات المرسلة إلى مظانها في كتب الحديث النبوي بعض الكتب التي أفردت قسما للمراسيل في آخر الكتاب مثل: تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي، والجامع الصغير للسيوطي، وقد تقدم التعريف بهما[3].

3. كتب في لطائف الإسناد، وفنونه المتنوعة، فمنها:

ـ من روى عن أبيه عن جده للقاسم بن قطلوبغا (ت879ه)، حيث كان يعزو الأحاديث إلى من أخرجها، ويتكلم عنها صحة وضعفا[4].

ـ نزهة السامعين فيما رواه الصحابة عن التابعين لابن حجر، اختصره من كتابٍ للخطيب البغدادي، وحذف منه الأسانيد، وكان يعزو الأحاديث في بعض الأحيان إلى مظانها، ولم يحكم على شيء منها كما ذكر محقق الكتاب[5].

ومن الكتب المصنفة على حسب حال في المتن نجد:

1. كتب الأحاديث القدسية، منها:

ـ المقاصد السنية في الأحاديث الإلهية لعلي بن بلبان المقدسي (ت739ه)، روى الأحاديث بأسانيده، ولكنه

---

1 قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة للسيوطي، ص 21.

2 لقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة للزبيدي، ص 15، وقد دل صنيعه في الكتاب على أنه يعزو كل حديث إلى مصادره.

3 أما كتاب المراسيل لأبي داود السجستاني المطبوع في آخر السنن، والمراسيل لابن أبي حاتم الرازي فهما مصدران لمعرفة المراسيل والوقوف على أسانيدها، وإن وكان كتاب ابن أبي حاتم في ذكر الرجال الذين في رواياتهم إرسال بمعناه الواسع الذي يفيد الانقطاع في أي جزء من السند، وفي ثنايا تلك التراجم ذكر الروايات المرسلة، ومثله جامع التحصيل في أحكام المراسيل لصلاح الدين العلائي.

4 ينظر مقدمة تحقيق كتاب: من روى عن أبيه عن جده للقاسم بن قطلوبغا، ص 17 – 23.

5 ينظر مقدمة تحقيق الكتاب: نزهة السامعين فيما رواه الصحابة عن التابعين لابن حجر العسقلاني، ص15.

عزاها أيضا إلى من أخرجها، وعلّق عليها صحة وضعفا[1].

ـ الاتحافات السنية بالأحاديث القدسية لعبد الرؤوف المناوي (ت1031ه)، عزا الأحاديث إلى مصادرها وبيّن حكمها[2].

ـ جامع الأحاديث القدسية لعصام الدين الصبابطي، يعزو كل حديث إلى مصدره مع بيان حكمه[3].

3. كتب الأحاديث الموضوعة، منها:

ـ تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة لعلي بن محمد بن عراق الكناني (ت963ه)، قال في مقدمته: " ثم أعقب كلا – يقصد المرفوع والموقوف – بذكر مخرجه، ثم بيان علته"[4].

ـ المصنوع في معرفة الحديث الموضوع لعلي القاري الهروي(ت1014ه)، اقتصر فيه على ما قيل موضوع أو لا أصل له، وترك ذكر ما اختلفوا فيه لاحتمال أن يكون موضوعا من طريق صحيحا من طريق آخر[5].

4. كتب الناسخ والمنسوخ، منها:

ـ رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار لأبي إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري (ت732ه)، وهو كتاب مرتب على أبواب الفقه، يذكر الحديث في بابه، قد يعزوه إلى مصادره التي أخرجته من أمهات كتب الحديث المشهورة، وقد يتركه دون عزو في مواضع أخرى [6].

ومن الكتب المصنفة على حسب حال في السند أو المتن نجد:

ـ المستفاد من مبهمات المتن والإسناد لأبي زرعة العراقي (ت826ه)، وهو كما يدل عليه عنوانه أورد الأحاديث التي فيها من لم يسم في السند أو المتن، وعزاها إلى مظانها في كتب السنة النبوية كما دلّ عليه صنيعه في الكتاب.

---

1 ينظر مقدمة تحقيق كتاب: المقاصد السنية في الأحاديث الإلهية لابن بلبان، ص 23 – 26.

2 كما دلّ صنيعه في الكتاب.

3 جامع الأحاديث القدسية لعصام الصبابطي، 33/1 – 34.

4 تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة لابن عراق الكناني، 4/1.

5 المصنوع في معرفة الحديث الموضوع لعلي القاري الهروي، ص43 -44.

6 ينظر مقدمة تحقيق كتاب: سوخ الأحبار في منسوخ الأخبار لأبي إسحاق الجعبري، ص 111 و113.

ـ جياد المسلسلات لجلال الدين السيوطي (ت911ه)، أورد فيها الأحاديث المسلسلة سواء كانت صفة التسلسل في السند أو المتن، وعزا الأحاديث إلى مصادرها وبيّن حكمها كما دل عليه صنيعه في الكتاب.

ـ حسن الأثر فيما فيه ضعف واختلاف من حديث وأثر لمحمد بن درويش المشهور بالحوت البيروتي (ت1276ه)، وهو كتاب مرتب على أبواب الفقه، جمع فيه الأحاديث الضعيفة بسبب من أسباب الضعف في السند والمتن، وعزاها إلى مصادرها مع بيان مرتبتها[1].

النوع السادس: الكتب المساعدة المرتبة على أكثر من طريقة

نجد في هذا النوع كتابين معاصرين لعدد من الباحثين بإشراف بشار عوّاد معروف[2]، تم فيهما الجمع بين الترتيب على أسماء الصحابة، والترتيب الموضوعي للأحاديث في مسند كل صحابي:

الكتاب الأول: المسند الجامع، جمعوا فيه عشرين مصدرا من مصادر السنة النبوية، وهي: الكتب التسعة، مسند الحميدي، مسند عبد بن حميد، أربعة أجزاء حديثية للبخاري، هي: الأدب المفرد، خلق أفعال العباد، القراءة خلف الإمام، جزء رفع اليدين، وكذلك الشمائل المحمدية للترمذي، عمل اليوم والليلة، فضائل القرآن، فضائل الصحابة، وهذه الثلاثة للنسائي، وصحيح ابن خزيمة، حيث رتبوا أحاديث هذه الكتب على مسانيد الصحابة، ورتبوا مسند كل صحابي على الأبواب الفقهية.

والكتاب الثاني: المسند المصنف المعلل، وهي الكتب السابقة بزيادة: مصنف عبد الرزاق الصنعاني، مصنف ابن أبي شيبة، المراسيل لأبي داود السجستاني، والإحسان في تقريب صحيح ابن حبان لابن بلبان، وهو مثله سابقه في الجمع بين طريقة المسانيد والأبواب الفقهية، إلا أن فيه عناية بإبراز العلل وكلام النقاد في الحديث.

وعليه يحصل في الختام من تتبع أنواع الكتب المساعدة في التخريج طرقا مختلفة يمكن اعتمادها في تخريج الحديث بحسب ما يتوفر للباحث من معلومات حول الحديث المراد تخريجه، وهي:

---

1 حسن الأثر فيما فيه ضعف واختلاف من حديث وأثر لمحمد بن درويش المشهور بالحوت البيروتي، ص1.

2 ينظر التعريف بالكتابين في: مقرر التخريج ومنهج الحكم على الحديث، ص48.

وقد شاركه في الكتاب الأول: السيد أبو المعاطي محمد النوري، أحمد عبد الرزاق عيد، أيمن إبراهيم الزاملي، ومحمود محمد خليل، وفي الكتاب الثاني زيادة عن هؤلاء: محمد مهدي المسلمي.

1. التخريج عن طريق معرفة اسم الصحابي راوي الحديث.
2. التخريج عن طريقة معرفة اللفظة الأولى في متن الحديث.
3. التخريج عن طريق معرفة لفظة مميزة أو يقل دورانها من أي جزء من متن الحديث.
4. التخريج عن طريقة معرفة موضوع الحديث.
5. التخريج عن طريق النظر في حال الحديث سندا أو متنا.

ويلتحق بها طريقة سادسة، وظفت كل هذه الطرق في صيغة واحدة، وهي استعمال التقنيات المعاصرة في التخريج، وهو ما سنتعرف عليه في المحاضرة الموالية تحت عنوان : التخريج الحاسوبي.

المحاضرة السادسة: التخريج الحاسوبي

عناصر المحاضرة:

1. تعريف التخريج الحاسوبي والتنويه بأشهر برامجه
2. أهم مميزاته
3. سلبياته
4. كيفية الاستفادة السليمة منه

أولا: تعريف التخريج الحاسوبي والتنويه بأشهر برامجه

هو استخدام تقنية الاستعلام اللفظي أو البحث في نصوص الكتب الحديثية المدخلة في الخدمات الحاسوبية، والتي توفر البحث فيها بالنظر إلى السند أو المتن أو الموضوع[1].

وبرامج التخريج الحاسوبي اليوم كثيرة ومتنوعة، وتتمايز خدماتها في التخريج، ومن أشهرها:

موسوعة الحديث الشريف:

هي أقدم موسوعة لتخريج الحديث النبوي، أصدرتها في بادئ الأمر شركة صخر لبرامج الحاسب الآلي سنة 1985م، وقد ضمت في إصدارها الأول أحاديث الكتب التسعة، وأضافت في الإصدار الثاني سنة 1988م تحت مظلة شركة حرف التي انبثقت عنها بعض شروحات هذه الكتب، وهي: فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي، عون المعبود بشرح سنن أبي داود لمحمد العظيم آبادي، تعليقات ابن قيم الجوزية على سنن أبي داود، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي للمباركفوري، زهر الربى على المجتبى للسيوطي، حاشية السندي على النسائي، مصباح الزجاجة بشرح سنن ابن ماجة للسيوطي، المنتقى بشرح موطأ مالك للزرقاني، وكتبا خدمية في فنون الحديث وعلومه، ثم أصدرت الشركة بعد ذلك الإصدار الثالث (الناطق)، حيث أضافت إليه ميزة سماع نص الحديث، لكنها سرعان

1 المدخل إلى تخريج الأحاديث والآثار والحكم عليها لأبي بكر آل عابد، ص 85.

ما سحبته من الأسواق للإشكالات العديدة التي ظهرت عليه، وأعادت نشر الإصدار الثاني مجددا [1]، والموسوعة عموما ما تتيح تخريج الحديث بالطرق الخمسة المشار إليها سابقا، مع فوائد حديثية أخرى، هذا، وتعد هذه الموسوعة من أتقن البرامج الحديثية وأقلها خطأ [2]، ويمكن معرفة طريقة استعمالها بالاستعانة بالوثائق المرفقة معها، أو المقدمات على القرص المدمج.

موسوعة التخريج الكبرى والأطراف الشاملة:

هي موسوعة ضخمة شاملة من إصدار مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلي في الأردن، تحتوي على خدمات متنوعة في تخريج الأحاديث النبوية، منها تخريج موسوعي شامل لنحو ثلاثمائة ألف نص مسند مع العزو إلى مصادرا لتخريج، مع خدمة الاستفادة من موسوعة الأطراف الحديثية التي تضم: موسوعة الأطراف الشاملة، موسوعة أطراف الأحاديث القولية، موسوعة أطراف الأحاديث الفعلية، وموسوعة الآثار بالإضافة إلى خدمة التبويب الموضوعي الشامل للأحاديث النبوية من غير تكرار، مع توفير دراسات إحصائية متنوعة متعلقة بالحديث النبوي، منها عدد المتون النبوية من غير تكرار، عدد طرق كل متن مسند في كتب البرنامج ... وغيرها من الخدمات الحديثية[3]، ويمكن معرفة طريقة استعمالها بالاستعانة بالوثائق المرفقة معها، أو المقدمات على القرص المدمج.

برنامج جامع خادم الحرمين الشريفين للسنة النبوية المطهرة:

وهو من أفضل برامج التخريج الحاسوبي، من انتاج وتطوير شركة حرف لتقنية المعلومات، أشرف عليه عدد من الأساتذة المتخصصين في الحديث النبوي وعلومه وأصحاب

---

1 مجالات الاستفادة من التقنية في معرفة الصناعة الحديثية من خلال موسوعة الحديث الشريف لعبد الله محمد دمفو، بحث مقدم للمؤتمر الأول لجمعية المكتز الإسلامي بعنوان "السنة النبوية بين الواقع والمأمول" المنعقد ما بين 21 – 23 صفر 1433هـ الموافق ل 15 – 17 يناير 2012م.

2 الموسوعة الحديثية الشاملة بين الواقع والمأمول لزهير الناصر، ص87.

3 المرجع نفسه، ص 92 – 93.

الخبرة الدقيقة في تقنيات البرامج الحاسوبية، وقد ضم ثلاثة وثلاثين مصدرا من مصادر السنة الأصلية، وسبعة وخمسين كتابا خدميا من شروح السنة والرجال والعلل والمصطلح والتخريج والغريب وغيرها، ولقد حرص القائمون عليه على المحتوى العلمي ونوعية الخدمة وليس الكم الرقمي، مما جعل البرنامج يحظى بالجودة والاتقان مقارنة مع برامج تخريج أخرى، وهو يقدم خدمات حديثية متنوعة في فن التخريج، من أهمها:

ـ تخريج الأحاديث تخريجا إجماليا بذكر الجزء والصفحة والرقم، ومتوسطا يزيد بذكر الكتاب والباب ومدار الحديث، وتفصيليا يزيد بذكر الاختلافات الواقعة في إسناد ومتن الحديث، وأوجه الإعلال المتعلقة به على طريقة المحدثين.

ـ ترتيب المصادر في التخريج المتوسط والتفصيلي طبقا للمتابعات التامة فالقاصرة، أو لأصحية الكتب، أو لمطابقة لفظ الرواية الأصل، أو لوفيات المصنفين، أو أي مدار يختاره الباحث من مدارات الحديث إذا تعددت.

ـ عرض الشواهد اللفظية، وكذا المعنوية لكل أحاديث البرنامج.

ـ خدمة متكاملة شاملة لرواة كتب البرنامج، مثل بناء الأسانيد وعرض أحاديثها، والفوائد العلمية المتعلقة بكل راو، وعلاقات الرواة بعضهم ببعض ونتائجها، والتصنيفات الخاصة بالراوي، وغير ذلك من الخدمات المتنوعة[1].

ثانيا: أهم مزايا التخريج الحاسوبي

يوفر التخريج الحاسوبي للباحثين فوائد كثيرة تتجاوز حدود معرفة مظان الحديث في المصادر الأصلية التي أخرجته، وهو ما يجعل له مزايا خاصة لا توجد في طرق التخريج الأخرى، ولعل هذه المزايا تختلف من برنامج لآخر، ولكن في المجمل فإن أهمها ما يلي[2]:

- ✓ تيسير الكشف عن الحديث بأيسر السبل، وفي أسرع وقت ممكن، وهذا أمر مطلوب من أجل التفرغ لمقاصد التخريج، وهو معرفة حكم الحديث من أجل العمل به.

---

1 ينظر: الكتيب التعريفي المرفق بالبرنامج.

2 المدخل إلى تخريج الأحاديث والآثار والحكم عليها لأبي بكر آل عابد، ص93، التقنية الحديثية في خدمة السنة والسيرة النبوية بين الواقع والمأمول لإبراهيم الريس (وهو بحث مقدم لندوة عناية المملكة العربية السعودية بالسنة والسيرة النبوية سنة 1425هـ)، ص 25 – 27.

- ✓ تشجير الأسانيد الذي توفره بعض هذه البرامج، مما يوفر على الطالب أو الباحث جهدا كبيرا في جمع الطرق وترتيبها، ليصرف جهده للمقابلة بين الروايات ودراستها.
- ✓ إتاحة بعض البرامج الحكم على الحديث مجملا، وبعضها ربط كل طريق بحكمه.
- ✓ إمكانية جمع مرويات راوٍ معين وإحصائها في كتاب واحد أو مجموعة من الكتب، وكذا مروياته عن شيخه، وإتاحة مقارنة مروياته بروايات غيره مثله أو أوثق منه، والزيادة والنقص في ألفاظه للوقوف على الشاذ والمنكر والمحفوظ والمعروف، ومعرفة من أخرج حديثه من أصحاب المصنفات الحديثية.
- ✓ الوصول إلى الحديث بأي كلمة من متن الحديث سواء كانت فعلا أو اسما، أو ربما بجزء منها في بعض البرامج التي تتيح ذلك.
- ✓ الوقوف على المتابعات والشواهد، مما يعين في الحكم على المتن المخرج.
- ✓ توفير إمكانية البحث في فهارس الكتب المرتبة على الموضوعات، مما يساعد على الوصول إلى الحديث في كتابه وبابه الذي أخرج فيه .
- ✓ الوقوف على الحديث في مختلف أنواع الكتب سواء كانت كتب متون أو شروح أو غيرها، خاصة في الموسوعات الالكترونية الشاملة.
- ✓ استيعاب معلومات كثيرة متعلقة بالحديث لا يمكن تحصيلها بالبحث اليدوي.

ثالثا: سلبيات التخريج الحاسوبي

على الرغم مما توفره هذه البرامج من اختصارٍ للوقت وسهولة الحصول على المعلومات في مصادر كثيرة قد لا يتسنى للباحث مراجعتها جميعا ورقيا، فإن هذه البرامج مليئة بالعيوب التي تؤثر على صحة نتائج البحث ودقتها، هذه أهمها[1]:

- ✓ كثرة التصحيفات والأخطاء في النصوص المدخلة في هذه البرامج وضعف التوثيق العلمي، لأن القائم عليها في الغالب ليس جهة علمية متخصصة، ولضخامة الأعمال الخاصة بالحديث وتعدد علومه، ولهذا فهي لا تعتبر

1 المدخل إلى تخريج الأحاديث والآثار والحكم عليها لأبي بكر آل عابد، ص 94، التقنية الحديثية في خدمة السنة والسيرة النبوية بين الواقع والمأمول لإبراهيم الريس، ص 27 – 30.

مراجع أصيلة في الحديث، ويتوجب على الباحث والطالب الرجوع إلى مصدر المعلومة في الكتب المطبوعة أو المصورة عن المطبوعة.

- ✓ ضعف الرقابة على المنشورات الالكترونية، وصعوبة التمييز فيها بين ما هو أصيل وما هو مسروق.
- ✓ سهولة فقد المعلومات بسبب سوء الحفظ أو فيروسات الحاسوب أو الأعطال الفنية.
- ✓ الطبيعة الآلية في هذا البرامج، فالعلوم في الأصل تحتاج إلى عقل الإنسان وتحليله وفهمه وربطه، وهذا ما لا يوجد في الآلة مهما اجتهد العقل البشري في تطويرها، وعليه فإن خطأ ما في إدخال معلومة، أو استعمال الباحث للفظة مرادفة غير مدرجة في النصوص المدخلة سيؤدي إلى عدم الوقوف عليها، مما قد يترتب عليها نفي وجود المعلومة في المصدر، والأمر ليس كذلك، فالبحث بالتقنيات المعاصرة لا يعني بالضرورة أن النتائج المحصل عليها صحيحة وصائبة.

رابعا: كيفية الاستفادة السليمة منه

حتى يتمكن الباحث من تجاوز بعض السلبيات والعيوب الموجودة في برامج التخريج الحاسوبي ينبغي له مراعاة هذه النصائح والتوجيهات[1]:

- ✓ معرفة مصدر هذه البرامج وأمانة المؤسسات القائمة عليها ومدى تخصص الجهات العلمية في الجانب الحديثي والتقني الضامن لدقة هذه البرامج واتقانها.
- ✓ معرفة هذه البرامج معرفة دقيقة من حيث تفاصيل المحتويات لكل برنامج ونوافذه وكيفية استخدامه وطريقة البحث فيه بالرجوع إلى الوثائق المرفقة مع الموسوعة أو المقدمات على القرص المدمج، أو يمكن الوصول إلى هذه المعرفة بالممارسة العملية.
- ✓ معرفة عيوب هذه البرامج لتلافي وتجاوز تأثيرها على نتائج البحث.
- ✓ استخدام أكثر من نوع وطريقة للبحث، فمثلا إذا اعتمد الطالب البحث الموضوعي فليبحث في أكثر من موضوع مما يعتقد أنه يتعلق بالحديث المطلوب تخريجه، وإذا اعتمد البحث اللفظي فليبحث عن أكثر من لفظة

---

1 التقنية الحديثية في خدمة السنة والسيرة النبوية بين الواقع والمأمول لإبراهيم الريس، ص 36 – 37، مقرر التخريج ومنهج الحكم على الحديث للعوني، ص 170 – 172.

من ألفاظ المتن، وبهذا يتجاوز الأخطاء الموجودة في هذه البرامج.

- ✓ الرجوع إلى الكتب الورقية في حال عدم وجود المعلومات المطلوبة من خلال طرق البحث الآلي في هذه البرامج، لأن عدم ظهورها في نتائج البحث لا ينفي وجودها حقيقة لاحتمال الخطأ في إدخال المعلومات أو خلل ما في البرنامج.
- ✓ توثيق الطبعة للكتاب الذي يأخذ منه من خلال ما اعتمدته هذه البرامج من طبعات، وعادة ما نجد ذكر الطبعة وتاريخها ومكانها تحت عنوان بطاقة عند تحديد أي كتاب مفتوح .
- ✓ استخدام هذه البرامج ككشاف ودليل وفهرس يدل الباحث على موطن الحديث في الكتاب المطبوع، لا كمصدر موازن للكتاب المطبوع، فعلى الرغم من التحسينات التي تستحدث فيها باستمرار لتفادي العيوب الموجودة فيها إلا أن الأخطاء فيها لا تزال أكثر من المطبوعات، وحتى لو وافقت المطبوعات فقد لا تعتمد أفضل الطبعات المحققة التي تخرج تباعا في إطار الجهود الحثيثة في خدمة التراث الإسلامي وإخراج نصوصه في أحسن حلة علمية.

عناصر المحاضرة:

1. أساس اختيار هذه الطريقة في التخريج
2. مثال تطبيقي في اعتماد هذه الطريقة
3. التدرب على بقية خطوات التخريج الفني من خلال هذا المثال

المحاضرة السابعة: التخريج عن طريق معرفة الصحابي

أولا: أساس اختيار هذه الطريقة في التخريج

هي طريقة يلجأ إليها إذا كان اسم الصحابي مذكورا في الحديث المطلوب تخريجه، لا سيما إذا لم الصحابي من المكثرين في الرواية، بحيث يسهل البحث عن حديثه في المسانيد الأصلية كمسند أحمد بن حنبل وغيره، أو بالاستعانة بالكتب المساعدة المرتبة على أسماء الصحابة كالمسانيد المجاميع وكتب الأطراف.

ثانيا: مثال تطبيقي في اعتماد هذه الطريقة

المطلوب اختيار حديث وتخريجه من الكتب التسعة باعتماد هذه الطريقة التي تعرّفنا في محاضرة طرق التخريج على الكتب المساعدة فيها ضمن النوع الأول منها، وهي الكتب المساعدة المرتبة على أسماء الصحابة.

الحديث المطلوب تخريجه:

عن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يَحِلُّ دم امرئ مسلمٍ إلا بإحدى ثلاث: بكفر بعد إيمان، أو بزناً بعد إحصان، أو يقتل نفسا بغير نفس فيُقتل»

اختيار الكتاب أو الكتب المناسبة في هذه الطريقة:

ليس المطلوب اعتماد كل الكتب المساعدة في هذه الطريقة، وإنما انتقاء الكتاب الذي يساعد الباحث على الوصول إلى الحديث في مظانه بأقل جهد ووقت ليتفرغ للأهم، وهو معرفة حكم الحديث، ولما كان المطلوب هنا تخريج الحديث من الكتب التسعة وفق هذه الطريقة فإن الخيارات المتاحة بمراعاة ما ذكرنا هي : إما اختيار كتاب تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي الذي يعزو إلى الكتب الستة ، وتكميل بقية التسعة بالاستعانة بإتحاف المهرة لابن حجر ، أو اختيار جامع المسانيد والسنن لابن كثير ، والذي يعزو إلى عشرة كتب ، من بينها الكتب الستة ، ومسند أحمد ، وتكملة الكتابين الآخرين بالاستعانة بإتحاف المهرة، وبغية التربة أكثر على هذه الطريقة سنطبق الخيارين معا ، وفق الخطوات التالية :

مرحلة البحث:

أ. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف

٣١٢- ومن مسند
أمير المؤمنين عُثمان بن عفّان القُرشيّ الأمويّ
عن النبي ﷺ
●أبان بن عثمان بن عفان الأموي، عن أبيه عثمان

ـ الذهاب إلى الجزء الخاص بحرف العين لأن الكتاب مرتب على أسماء الصحابة ترتيبا معجميا، والبحث عن مسند عثمان بن عفان فيه، وقد وجدناه وفق الطبعة المعتمدة في الجزء السادس من الكتاب، ص 531.

ـ البحث عن الحديث في مسند عثمان بن عثمان رضي الله عنه، وعدم انهاء البحث عند أول موضع نجد فيه الحديث، لأن ترتيب أحاديث الصحابي في الكتاب بحسب الراوي عنه، فقد يكرر المزي ذكر الحديث باختلاف طرق الحديث، وقد وجد الحديث بعد البحث في تراجم متنوعة: ج6 ص535، ج6 ص 536، ج6 ص 551، ج6 ص 552، كما هو مبين في هذه الصور المقتطعة من الكتاب وفق ترتيب الصفحات المذكور:

●أسعد بن سهل بن حُنيف أبو أُمامة الأنصاريّ، عن عثمان
٩٧٨٢- د ت س في حديث: «لا يحلُّ دم امرىء مُسلم إلا بإحدى ثلاث»... الحديثَ، وفيه قصّة.
د: في الديات (٤٥٠٢) عن سُليمان بن حرب، عن حماد بن زيد، عن يحيى بن سعيد، عنه، به.
ت: في الفتن (٢١٥٨) عن أحمد بن عَبْدة الضبي، عن حماد بن زيد، به، وقال: حسنٌ، رواه حماد بن سلمة، عن يحيى بن سعيد فرفعه، ورَوَى يحيى بن سعيد القطان وغير واحد عن يحيى هذا الحديث فوقفوه.
س: في المحاربة ٧/ ٩١ (٣٤٨٢) عن إبراهيم بن يعقوب، عن محمد بن عيسى، عن حماد بن زيد، عن يحيى بن سعيد قال: حدثني أبو أمامة بن سهل بن حُنيف وعبدالله بن عامر بن ربيعة (ح٩٨١٨) قالا: كُنا مع عثمان... فذكر معناه.
ق: في الحدود (٢٥٣٣) عن أحمد بن عبدة، به[1].
(ك): حديث د في رواية أبي بكر بن داسة وغيره، ولم يذكره أبو القاسم.

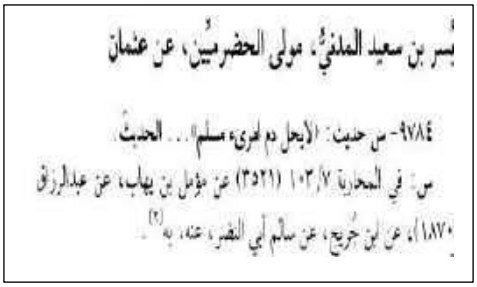
بُسر بن سعيد المدنيُّ، مولى الحضرميِّين، عن عثمان
٩٧٨٤- س حديث: «لا يحل دم امرىء مسلم»... الحديثَ.
س: في المحاربة ٧/ ١٠٣ (٣٥٢١) عن مؤمل بن يهاب، عن عبدالرزاق (١٨٧٠)، عن ابن جُريج، عن سالم أبي النضر، عنه، به[2].

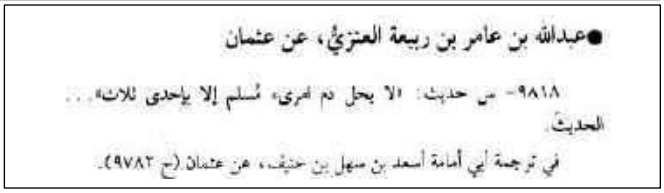
●عبدالله بن عامر بن ربيعة العنزيُّ، عن عثمان
٩٨١٨- س حديث: «لا يحل دم امرىء مُسلم إلا بإحدى ثلاث»... الحديثَ.
في ترجمة أبي أمامة أسعد بن سهل بن حنيف، عن عثمان (ح ٩٧٨٢).

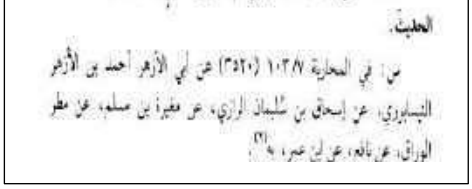
●عبدالله بن عُمر بن الخطاب العدويُّ، عن عثمان
٩٨٢١- س حديث: «لا يحلُّ دم امرىء مسلم إلا بإحدى ثلاث»... الحديثَ.
س: في المحاربة ٧/ ١٠٢ (٣٥٢٠) عن أبي الأزهر أحمد بن الأزهر النيسابوري، عن إسحاق بن سُليمان الرازي، عن مغيرة بن مسلم، عن مطر الوراق، عن نافع، عن ابن عمر، به[3].

ـ فكّ الرموز بالرجوع إلى مقدمة تحفة الأشراف التي وضح فيها المزي مراده منها، كما في الصورة المقتطعة من مقدمة الكتاب ج1 ص 102 – 103، وعليه يتبيّن: أن الحديث بطرقه الأربعة عن عثمان رضي الله عنه قد أخرجه أصحاب السنن الأربعة: أبو دواد في كتاب الديات من سننه، الترمذي في كتاب الفتن من جامعه، النسائي في كتاب المحاربة من سننه، وابن ماجة في كتاب الحدود من سننه، ولم يخرجه البخاري ومسلم.

فصلٌ
في شرح الرقوم المذكورة في هذا الكتاب
علامة ما اتفق عليه الجماعة الستة: ع.
وعلامة ما أخرجه البخاري: خ، وعلامة ما استشهد به تعليقًا: خت.
وعلامة ما أخرجه مسلم: م.
وعلامة ما أخرجه أبو داود: د.
وعلامة ما أخرجه الترمذي في الجامع: ت، وعلامة ما أخرجه في الشمائل: تم.
وعلامة ما أخرجه النسائي في السنن: س، وعلامة ما أخرجه في كتاب «عمل يوم وليلة»: سي.
وعلامة ما أخرجه ابن ماجة القزويني: ق.
وما في أوله (و) من الكلام على الأحاديث فهو مما زدته أنا.
وما قبالته (ك) فهو مما استدركته على الحافظ أبي القاسم ابن عساكر، رحمة الله عليهم أجمعين.

ب. جامع المسانيد والسُّنن الهادي لأقوم سَنَن

ـ الذهاب إلى الجزء الخاص بحرف العين لأن الكتاب مرتب على أسماء الصحابة ترتيبا معجميا، والبحث عن مسند عثمان بن عفان فيه رضي الله عنه، وقد وجدناه وفق الطبعة المعتمدة في ج 17 ص 149، والحديث في تراجم متنوعة، لأن ترتيب جامع المسانيد على طريقة المزي في تحفة الأشراف، إلا أنه يسوق المتن كاملا على طريقة المسانيد، وهي وفق الطبعة المعتمدة (دار الفكر) على الترتيب التالي: ج17 ص 207، ج17 ص 210، ج 17 ص 239.

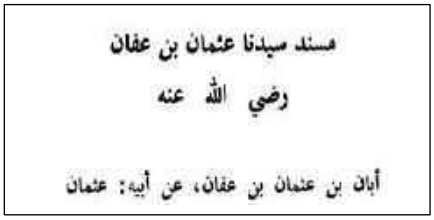

مسند سيدنا عثمان بن عفان
رضي الله عنه

أبان بن عثمان بن عفان، عن أبيه: عثمان

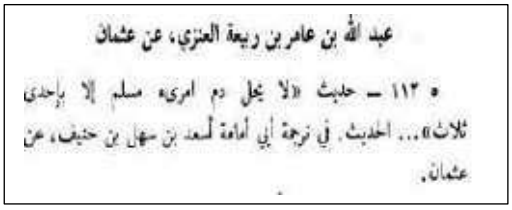

عبد الله بن عامر بن ربيعة العنزي، عن عثمان

• ١١٣ ـ حديث «لا يحل دم امرىء مسلم إلا بإحدى ثلاث»... الحديث. في ترجمة أبي أمامة أسعد بن سهل بن حنيف، عن عثمان.

أبو أمامة - أسعد بن سهل بن حُنيف أبو أمامة الأنصاري

• ١٧٦ ـ حدثنا سليمان بن حرب وعفان، المعنى، قالا: حدثنا حماد بن زيد حدثنا ابن سعيد عن أبي أمامة بن سهل قال: كنا مع عثمان وهو محصور في الدار، فدخل فتَحَوَّأ كان إذا دخله يسمع كلامه حتى على البلاط، قال: فدخل ذلك المدخل، وخرج إلينا فقال: إنهم يتوعدوني بالقتل آنفاً، قال: فقلنا: يكفيكهم الله يا أمير المؤمنين، قال: ولم يقتلوني؟ إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لا يحل دمُ امرىء مسلم إلا بإحدى ثلاث: رجل كفر بعد إسلامه، أو زنى بعد إحصانه، أو قتل نفساً فيُقتل بها، فوالله ما أحببتُ أن لي بديني بدلاً منذ هداني الله، ولا زنيتُ في جاهلية ولا إسلام قط، ولا قتلتُ نفساً، فبم يقتلونني؟ (٢٢١).

رواه أبو داود في الديات عن سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد، عن يحيى بن سعيد، عنه به.

والترمذي في الفتن عن أحمد بن عبدة الضبي، عن حماد بن زيد به، وقال: حسن.

عبد الله بن عمر، عن عثمان

• ١١٦ ـ حدثنا إسحق بن سليمان قال: سمعت مغيرة بن مسلم أبا سلمة يذكر عن مطر عن نافع عن ابن عمر: أن عثمان أشرف على أصحابه وهو محصور، فقال: علام تقتلوني؟ فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لا يحل دم امرىء مسلم إلا بإحدى ثلاث: رجل زنى بعد إحصانه فعليه الرجم، أو قتل عمداً فعليه القَوَد، أو ارتد بعد إسلامه فعليه القتل، فوالله ما زنيت في جاهلية ولا إسلام، ولا قتلت أحداً فأبيح نفسي منه، ولا ارتددت منذ أسلمت، إني أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله (١٥٢).

رواه النسائي في المحاربة عن أبي الأزهر أحمد بن الأزهر النيسابوري، عن إسحاق بن سليمان الرازي، عن مغيرة بن مسلم، عن مطر الوراق، عن نافع، عن ابن عمر به (١٥٣).

رواه حماد بن سلمة، عن يحيى بن سعيد فرفعه. ورواه يحيى بن سعيد القطان وغير واحد عن يحيى هذا الحديث فوقفوه.

ورواه النسائي في المحاربة عن إبراهيم بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن حماد بن زيد، عن يحيى بن سعيد قال: حدثني أبو أمامة بن سهل بن حنيف وعبد الله بن عامر بن ربيعة قالا: كنا مع عثمان... فذكر معناه.

وابن ماجة في الحدود عن أحمد بن حنبل به (٢٥٣٣).

قال المزي: حديث أبي داود في رواية أبي بكر بن داسة وغيره، ولم يذكره أبو القاسم (٢٥٣٣).

• ٩٧٧ ـ [قال عبد الله بن أحمد]: حدثنا عبيد الله بن عمر القواريري حدثنا حماد بن زيد حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا أبو أمامة بن سهل بن حُنيف قال: إني لمع عثمان في الدار وهو محصور، وقال: كنا ندخل فتَحَوَّأ، فذكر الحديث مثله، وقال: قد سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول، فذكر الحديث مثله أو نحوه (٢٢٤).

• ٩٧٨ ـ حدثنا سفيان حدثنا حماد بن زيد يعني ابن سعيد عن أبي أمامة بن سهل قال: كنتُ مع عثمان في الدار وهو محصور، قال: وكنا لندخل مدخلاً إذا دخلناه سمعنا كلامَ من على البلاط، قال: فدخل

عثمان يوماً لحاجة، فخرج إلينا مستعماً لونه، فقال: إنهم ليتوعدوني بالقتل آنفاً، قال: قلنا: يكفيكهم الله يا أمير المؤمنين، قال: فلم يقتلوني؟ فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إنه لا يحل دم امرىء مسلم إلا في إحدى ثلاث: رجلٌ كفر بعد إسلامه، أو زنى بعد إحصانه، أو قتل نفساً بغير نفس، فوالله ما زنيتُ في جاهلية ولا إسلام، ولا تمنيت بدلاً بديني منذ هداني الله عز وجل، ولا قتلت نفساً، فبم يقتلوني؟! (٢٢٥).

• ١٧٩ ـ حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن يحيى ابن سعيد عن أبي أمامة بن سهل بن حُنيف قال: كنا مع عثمان وهو محصور في الدار، قال: ولم تقتلوني؟ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لا يحل دم امرىء مسلم إلا بإحدى ثلاث: رجل كفر بعد إسلامه، أو زنى بعد إحصانه، أو قتل نفساً فيُقتل بها (٢٢٦).

ـ لقد عزا ابن كثير هذا الحديث بطرقه (أبو أمامة ، عبد الله بن عمر، عبد الله بن عامر، ولم يذكر طريق بسر بن سعيد عن عثمان التي عزاها المزي للنسائي) إلى السنن الأربعة أيضا، والروايات الأخرى هي في مسند أحمد بن حنبل، وهذه هي طريقته التي وضع الكتاب عليها، وهي إيراد أحاديث الصحابي من مسند أحمد بمختلف

رواياتها، فإذا كانت لتلك المتون روايات عند أصحاب الكتب الستة عزا إليها بالمقابلة مع تحفة الأشراف للمزي، وهذا بيّن في هذا المثال لمن أمعن النظر، وعليه فقد أخرج هذا الحديث من أصحاب التسعة: أبو داود والترمذي، والنسائي وابن ماجة وأحمد.

ت. إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة

٥٠٦ ★ (ومن مسند أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه)(١)

1 ★ أبان بن عثمان بن عفان، عن أبيه.

ـ الذهاب إلى الجزء الخاص بحرف العين لأن الكتاب مرتب على أسماء الصحابة ترتيبا معجميا، والبحث عن مسند عثمان بن عفان فيه رضي الله عنه، وقد وجدناه وفق الطبعة المعتمدة في ج 11 ص 5، في ترجمة واحدة.

4 ★ أسعد أبو أمامة بن سهل بن حنيف، عن عثمان.

١٣٦٣٦ ـ حديث: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث ...» الحديث.

مي: في)(١) الحدود: أنا أبو النعمان (هو عارم، ثنا حماد بن زيد، عن يحيى بن سعيد، عنه، به.

جا فيه: ثنا محمد بن)(١) يحيى، ثنا سليمان بن حرب (ثنا حماد، به.

طح فيه: ثنا يزيد بن سنان، ثنا حبّان بن هلال. وعن ابن مرزوق)(١) عن عارم ابن الفضل (قالا: ثنا حماد بن زيد، به.

كم فيه: أنا أبوعبدالله الصفار، ثنا إسماعيل)(١) بن إسحاق، ثنا سليمان (بن حرب، به. وقال: صحيح على شرطهما.

رواه أحمد: ثنا إسحاق بن سليمان، سمعت)(١) مغيرة بن مسلم(٢)، (يذكر عن مطر، عن نافع، عن ابن عمر(٣) قال: أشرف عثمان على أصحابه)(١) وهو محصور... (فذكره. وعن عفّان وسليمان بن حرب مجموعاً ومفرقاً، كلاهما عن)(١) حماد بن زيد، عن (يحيى بن سعيد، عن أبي أمامة بن سهل قال: كنت(٤) مع عثمان في الدار وهو)(١) محصور... الحديث. (وفيه معناه.

قال عبدالله: حدثني القواريري، ثنا حماد بن زيد، به)(١).

عالياً، وكذا الصحابي المتوسط. وجعلت لها رقوماً أبيّنها:

• فللدارمي ـ وقد أطلق عليه الحافظ المذري اسم «الصحيح»، فيما نقله الشيخ علاء الدين مُغلْطاي فيما رأيته بخطه(١) ـ رمز مي.

• ولابن خزيمة: خز، ولم أقف منه إلا على ربع العبادات بكمالها ومواضع مفرقة من غيره.

• ولابن الجارود ـ وقد سماه ابن عبدالبر وغيره «صحيحاً» ـ: جا، وهو في التحقيق مستخرج على صحيح ابن خزيمة باختصار.

• ولأبي عوانة ـ وهو في الأصل كالمستخرج على مسلم، لكنه زاد فيه زيادات كثيرة جداً من الطرق القيدة، بل ومن الأحاديث المستقلة ـ: عه.

• ولابن حبان: حب.

• وللحاكم أبي عبدالله في «المستدرك»: كم.

ثم أضفت إلى هذه الكتب الستة أربعة كتب أخرى، وهي «الموطأ» لمالك، و«المسند» للشافعي، و«المسند» للإمام أحمد، و«شرح معاني الآثار» للطحاوي(٢) لأني لم أجد من أبي حنيفة مسنداً يُعتمد عليه.

فلما صارت هذه عشرةً كاملة أردفتُها بـ«السنن» للدارقطني جبراً لما فات من الوقوف على جميع صحيح ابن خزيمة.

وجعلت للطحاوي: طح. وللدارقطني: قط.

فإن أُخرجه الثلاثة الأُوَل أفصحت بذكرهم، أعني: مالكاً والشافعيّ وأحمد.

وهي ترجمة: أسعد أبو أمامة بن سهل بن حنيف عن عثمان، والملاحظ أنه خرّج الحديث في ثنايا هذه الترجمة من رواية أخرى، وهي رواية ابن عمر عن عثمان، أي في غير ترجمتها، وعزاها إلى الإمام أحمد، ولعله أوردها هنا لوحدة القصة، وقد عرفنا من خلال تخريجه وفك رموز الكتب من خلال ما وضحه في المقدمة (كما في الصورة الثانية) أن الحديث رواه زيادة عن الخمسة الذين عرفناهم من خلال الاستعانة بتحفة الأشراف للمزي وجامع المسانيد والسنن لابن كثير : الدارمي في سننه، ولم يروه مالك في الموطأ، وعليه فالحديث في الكتب التسعة عدا الصحيحين والموطأ.

مرحلة التأكد من وجود الحديث في هذه المصادر:

بالرجوع إلى المصادر الستة التي عزت إليها الكتب المساعدة في التخريج تأكّد وجود الحديث المطلوب فيها، وهي في الصفحات التالية وفق الطبعات المعتمدة: سنن أبي داود ص 492، سنن الترمذي ص 359، سنن النسائي ص 423 و427، سنن ابن ماجة ص 276 (السنن الأربعة ط بيت الأفكار الدولية)، مسند الإمام أحمد 1/ 491، 1 / 502، 1/ 511، ج 1 ص534 (ط مؤسسة الرسالة)، سنن الدارمي 3/ 1477 – 1478 (ط المغني).

ثالثا: التدرب على بقية خطوات التخريج الفني من خلال هذا المثال

ذكرنا في الدروس السابقة أن التخريج الفني يقوم على العزو مع بيان المرتبة عند الحاجة، بما أن الحديث لم يروه صاحبا الصحيحين أو أحدهما فإن بيان مرتبته مطلوبة في التخريج، وعليه يتجه عمل الباحث الآن إلى التنقيب عن أقوال النقاد في الحكم على الحديث من عصر الرواية فما بعده، وقد تحصّل بعد البحث الوقوف على الأقوال التالية مرتبة بحسب الأقدم:

ـ **أبو حاتم (277هـ):** "غلط ابن الطباع، حديث عبد الله بن عامر غير مرفوع، هو موقوف، فإن حماد بن سلمة رواه عن يحيى بن سعيد عن أبي أمامة بن سهل عن عثمان موقوف، قال عبد الرحمان بن أبي حاتم: قلت لأبي: أيهما أشبه، قال لا أعلم أحدا يتابع حماد بن زيد على رفعه، قلت: فالموقِف عندك أشبه، قال نعم"[1].

ـ **حسنه الترمذي (ت 279هـ):** وقال: "ورواه حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد فرفعه، وروى يحيى بن سعيد القطان وغير واحد عن يحيى هذا الحديث فأوقفوه ولم يرفعوه، وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن عثمان عن النبي ﷺ مرفوعا " [2].

ـ **الدارقطني (ت385هـ):** "رواه حماد بن زيد واختلف عنه فرواه محمد بن عيسى الطباع أبو جعفر عن حماد عن يحيى بن سعيد عن أبي أمامة بن سهل وعبد الله بن عامر بن ربيعة عن عثمان عن النبي صلى الله عليه وسلم، وغيره يرويه عن حماد عن يحيى عن أبي أمامة بن سهل وحده عن عثمان، وحديث عبد الله بن عامر بن ربيعة هو حديث آخر موقوف على عثمان، وهم محمد بن عيسى في الجمع بينه وبين أبي أمامة في هذا الحديث"[3].

---

1 العلل لابن أبي حاتم، 4 /186.

2 جامع الترمذي، ص 359.

3 العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني، 3 / 60.

ـ **الحاكم (ت405هـ):** "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي[1].

ـ **ابن الملقن (ت804هـ):** "هذا الحديث صحيح"[2].

ـ **وصححه أحمد شاكر (ت 1377هـ)** من طريق أبي أمامة ومن طريق ابن عمر[3].

ـ **الألباني (ت1420هـ):** صحح على شرط الشيخين إسناد بسر بن سعيد عن عثمان، وإسناد أبي أمامة بن سهل عن عثمان مرفوعا، وقال:" ولا يضره وقف من أوقفه لا سيما وقد جاء مرفوعا من وجوه أخرى" [4].

ـ أما **محققو المسند بإشراف شعيب الأرنؤوط (ت1438هـ)** فصحّحوا طريق أبي أمامة عن عثمان على شرط الشيخين، وحسّنوا الحديث من طريق ابن عمر عن عثمان[5].

خلاصة الحكم على الحديث: تتفق أقوال النقاد على تصحيح بعض طرق هذا الحديث أو تحسينها، أما أبو حاتم الرازي والدارقطني فقد أعلاّ بعض طرقه فقط، بحيث اتفقا على إعلال رواية محمد بن عيسى الطباع التي يرويها عن حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن أبي أمامة وعبد الله بن عامر عن عثمان بن عفان رضي الله عنه مرفوعا، حيث وهم الطباع في الجمع بين أبي أمامة وعبد الله بن عامر في هذا الحديث، وحديث عبد الله بن عامر حديث آخر موقوف.

وأشار أبو حاتم إلى علة أخرى، وهو الاختلاف عن يحيى بن سعيد في رفع الحديث ووقفه، والأكثرون على وقفه، وهو ما أشار إليه الإمام الترمذي أيضا، ولكنه حسن الحديث ولم يُعلّه لثبوت الحديث عن عثمان بن عفان مرفوعا من طرق أخرى، حيث قال في آخر الحكم: "وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن عثمان عن النبي ﷺ مرفوعا"، وإعلال بعض الطرق لا يضر الطريق السليمة من العلة.

صياغة التخريج [وفق ضوابط عزو الحديث وبيان مرتبته كما بينا في محاضرة التخريج الفني][6]:

---

1 المستدرك على الصحيحين للحاكم، 4 / 500.

2 البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن، 8 / 344.

3 مسند أحمد بن حنبل (ط دار الحديث)، 1 / 351 و358.

4 إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للألباني، ج7 ص 254 ـ 255.

5 مسند أحمد بن حنبل (ط مؤسسة الرسالة)، 491/1، 502/1.

6 وهو ما يظهر من عمل الباحث بعد الجهد المبذول في البحث عن الحديث وحكمه.

أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الديات، باب الإمام يأمر بالعفو في الدم،رقم 4502، ص 492.

وأخرجه الترمذي في جامعه، كتاب الفتن، باب ما جاء لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث، 2158، ص 359.

وأخرجه النسائي في سننه، كتاب تحريم الدم، باب ذكر ما يحل به دم المسلم،رقم 4019، ص 423، وفي باب الحكم في المرتد،رقم 4057 و4058، ص 427.

وأخرجه ابن ماجة في سننه، كتاب الحدود، باب لا يحل دم امرئ مسلم إلا في ثلاث،رقم 2533، ص 276.

وأخرجه أحمد في مسنده، مسند عثمان بن عفان،رقم 437، 1 / 491،رقم 452، 1 / 502،رقم 468، 1/ 511،رقم 509، 1 /534.

وأخرجه الدارمي في سننه، كتاب الحدود، باب ما يحل به دم المسلم،رقم 2343 ،3/ 1477 – 1478.

حكمه: هذا الحديث حسّنه الترمذي، وصححه الحاكم على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وصححه ابن الملقن، وصحح الألباني طريق بسر بن سعيد عن عثمان، وطريق أبي أمامة بن سهل عن عثمان مرفوعا على شرط الشيخين، وقال: "ولا يضره وقف من أوقفه لاسيما وقد جاء مرفوعا من وجوه أخرى"، وقد صحح هذه الطريق على شرط الشيخين أيضا شعيب الأرنؤوط وحسنه من طريق ابن عمر عن عثمان، وصححه أحمد شاكر من الطريقين، وقد أعل أبو حاتم والدارقطني بعض طرقه، ولا يضره، لأن إعلال بعض الطرق لا يضر الطريق السليمة من العلة، ينظر: مسند الإمام أحمد بتحقيق أحمد شاكر،1/ 351 و358 ، العلل لابن أبي حاتم، 4 /186، العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني، 3/ 60، المستدرك على الصحيحين، 4 / 500، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن، 8 / 344، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للألباني، ج7 ص 254 - 255.

عناصر المحاضرة:

1. أساس اختيار هذه الطريقة في التخريج
2. مثال تطبيقي في اعتماد هذه الطريقة
3. التدرب على بقية خطوات التخريج الفني من خلال هذا المثال

المحاضرة الثامنة: التخريج عن طريق معرفة اللفظ الأول من الحديث

أولا: أساس اختيار هذه الطريقة في التخريج

هي طريقة يلجأ إليها عند التأكد من اللفظة الأولى لمتن الحديث، ويستعان فيها بالكتب التي رتبت الأحاديث باعتبار اللفظ الأول ترتيبا معجميا، مثل: الجامع الصغير من حديث البشير النذير لجلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، أو على الكتب المصنفة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة، فقد رتبت أيضا الأحاديث على اللفظ الأول على نسق حروف المعجم، أو على المفاتيح والفهارس التي صنفها العلماء لكتب مخصوصة.

ثانيا: مثال تطبيقي في اعتماد هذه الطريقة

المطلوب اختيار حديث وتخريجه من الكتب الستة باعتماد هذه الطريقة التي تعرّفنا في محاضرة طرق التخريج على الكتب المساعدة فيها ضمن النوع الثاني منها، وهي الكتب المساعدة المرتبة على أول لفظ في الحديث.

الحديث المطلوب تخريجه:

حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ أنه قال: «رُفع القلمُ عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصغير حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل»

اختيار الكتاب أو الكتب المناسبة في هذه الطريقة:

يمكن الاستعانة بكتاب الجامع الصغير للسيوطي فهو يعزو إلى مصادر كثيرة من مصادر السنة النبوية، كما يمكن الاستعانة مباشرة بالفهارس الملحقة بالكتب الحديثية في الطبعات الحديثة، أو الفهارس والمفاتيح التي صنفها العلماء لكتب مخصوصة، أو موسوعة أطراف الحديث النبوي وذيلها، ولأهمية كتاب الجامع الصغير نختار التدرب عليه، ثم نستعين بالفهارس للوصول إلى رقم الحديث أو صفحته وفق الخطوات التالية:

مرحلة البحث:

أ. الجامع الصغير للسيوطي

١٢٥٦٠ ـ قال النبي ﷺ : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ : عَنِ الْمَجْنُونِ الْمَغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ حَتَّى يَبْرَأَ ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ » (حم د ك) عن عليٍّ وعُمَرَ رضيَ اللَّهُ عنهما .

١٢٥٦١ ـ قال النبي ﷺ : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ : عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَعَنِ الْمُبْتَلَى حَتَّى يَبْرَأَ ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَكْبَرَ » (حم د ن هـ ك) عن عائشة رضيَ اللَّهُ عنها .

١٢٥٦٢ ـ قال النبي ﷺ : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ : عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَشِبَّ ، وَعَنِ الْمَعْتُوهِ حَتَّى يَعْقِلَ » (ت هـ ك) عن عليٍّ رضيَ اللَّهُ عنهُ (ز) .

١٢٥٦٣ ـ قال النبي ﷺ : « رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي : الْخَطَأُ ، وَالنِّسْيَانُ ، وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ » (طب) عن ثوبان رضيَ اللَّهُ عنهُ .

١٢٥٦٤ ـ قال النبي ﷺ : « رُفِعْتُ إِلَى سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى ، مُنْتَهَاهَا فِي السَّمَاءِ

ـ الذهاب إلى الجزء الخاص بحرف الراء لأن الكتاب مرتب على اللفظ الأول للحديث ترتيبا معجميا، وقد وجدنا الحرف في الجزء الرابع من الكتاب، ثم النظر في الحرف الثاني بعد الراء، والحرف الثالث بعده حتى نصل إلى كلمة "رفع"، وقد وجدناها في ج4 ص 424 في أربعة أحاديث تبتدئ بالكلمة نفسها، وثلاثة منها لفظها لفظ الحديث المطلوب تخريجه.

الكبير) وقصدتُ فيه جمع الأحاديث النبوية بأسرها ، وهذه رموزه : (ح) للبخاري (م) لمسلم (ق) لهما (د) لأبي داود (ت) للترمذي (ن) للنسائي (هـ) لابن ماجه (٤) لهؤلاء الأربعة (٣) لهم إلا ابن ماجه (حم) لأحمد في مسنده (عم) لابنه في زوائده (ك) للحاكم فإن كان في المستدرك أطلقتُ وإلا بينته (خد) للبخاري في الأدب (تخ) له في التاريخ (حب) لابن حبان في صحيحه (طب) للطبراني في الكبير (طس) له في الأوسط (طص) له في الصغير (ص) لسعيد ابن منصور في سننه ، (ش) لابن أبي شيبة (عب) لعبد الرزاق في الجامع (ع) لأبي يعلى في مسنده (قط) للدارقطني فإن كان في السنن أطلقتُ وإلا بينته (فر) للديلمي في مسند الفردوس (حل) لأبي نعيم في الحلية (هب) للبيهقي في شعب الإيمان (هق) له في السنن (عد) لابن عدي في الكامل (عق) للعقيلي في الضعفاء (خط) للخطيب فإن كان في التاريخ أطلقتُ وإلا بينته . وأسأل الله أن يمن بقبوله وأن يجعلنا عنده من حزبه المفلحين وحزب رسوله آمين . انتهى . هذه ديباجة الجامع الصغير .

ـ ولما كان المطلوب تخريج حديث عائشة رضي الله عنها، نكتفي في العزو بذلك، وعادة السيوطي في الكتاب أنه يذكر المتن، ثم يرمز إلى من عزاه وقوم بيّن معانيها في مقدمة الكتاب كما في الصورة المقابلة المقتطعة منها ج 1 ص 15 – 16، ثم يذكر الصحابي راوي الحديث، وقد عزا حديث عائشة رضي الله عنها إلى: (حم د ن ه ك).

ـ وبعد فك الرموز نعرف أن هذا الحديث من رواية عائشة رضي الله عنها قد أخرجه أحمد في مسنده، وأبو داود في سننه، والنسائي في سننه، وابن ماجة في سننه، والحاكم في مستدركه على الصحيحين.

ـ ولما كان المطلوب تخريج الحديث من الكتب الستة، فإننا عند العزو نكتفي بذكر أصحاب السنن فقط لأنها من الستة دون المسند والمستدرك.

ب. الفهارس

قد علمنا من الجامع الصغير أن هذا الحديث في سنن أبي داود والنسائي وابن ماجة، ولتيسير الوصول

إلى هذا الحديث في مظانه في هذه الكتب نستعين بالفهارس الملحقة بالطبعات الحديثة، وقد اعتمدت على طبعة بيت الأفكار الدولية للكتب الثلاثة، وقد أحالت هذا الحديث في فهارسها إلى الأرقام التالية:

فهرس سنن أبي داود (ط بيت الأفكار): 4398 ـ 4401 ـ 4402 ـ 4403.

فهرس سنن النسائي (ط بيت الأفكار):3432.

فهرس سنن ابن ماجة (ط بيت الأفكار) :2041

مرحلة التأكد من وجود الحديث في هذه المصادر:

بالرجوع إلى هذه المصادر وجدنا الحديث من رواية عائشة في الصفحات التالية وفق الطبعة المعتمدة: سنن أبي داود ص 481، سنن النسائي ص 362، سنن ابن ماجة ص 221.

ثالثا: التدرب على بقية خطوات التخريج الفني من خلال هذا المثال

تبين من هذا العزو أن الحديث لم يروه صاحبا الصحيحين، ولا أحدهما، وعليه فإن بيان مرتبته مطلوبة في التخريج، ولذلك سيتجه عمل الباحث الآن إلى التنقيب عن أقوال النقاد في الحكم على الحديث من عصر الرواية فما بعده، وقد تحصّل بعد البحث الوقوف على الأقوال التالية مرتبة بحسب الأقدم:

ـ **يحيى بن معين(233ه):** "ليس يرو هذا إلا حماد بن سلمة عن حماد يعني ابن أبي سليمان"[1].

ـ **البخاري (256ه):** قال الترمذي في العلل الكبير: "سألتُ محمدا عن هذا الحديث، فقال: أرجو أن يكون محفوظا، قلتُ: روى هذا غير حماد؟، قال: لا أعلمه " [2].

ـ **النسائي (ت303ه):** "ليس في الباب صحيح إلا حديث عائشة فإنه حسن"[3].

ـ **صححه ابن حبان (ت354ه)**[4].

ـ **الحاكم (ت405ه):** "هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي[1].

---

1 البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن، 3 / 225.

2 علل الترمذي الكبير، ص 225.

3 فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن رجب الحنبلي، 5 /294.

4 صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، 355/1.

5 المستدرك على الصحيحين للحاكم، 2 / 76.

ـ **ابن العربي(ت543هـ):** "وهذا صحيح من غير كلام"[2].

ـ **وصححه النووي (ت676هـ)**[3].

ـ **ابن دقيق العيد (702هـ):** "حديث عائشة هو أقوى إسنادا من حديث علي"[4].

ـ **ابن الملقن (ت804هـ):** "رواه الأئمة ... بإسناد حسن، بل صحيح متصل كلهم علماء"[5].

ـ **أحمد شاكر (ت1377هـ):** "إسناده صحيح"[6].

ـ **صححه الألباني(1420هـ)**[7].

ـ **محققو المسند بإشراف شعيب الأرنؤوط(1438هـ):** "إسناده جيد"[8].

ملخص الحكم: لا تقتضي عبارة الإمام البخاري "أرجو أن يكون محفوظا" تضعيفه، فهي أقرب لقبوله، وعليه لا يحتاج الحكم إلى دراسة يسيرة، ويكتفي في بيانه بنقل أقوال النقاد.

صياغة التخريج [وفق ضوابط عزو الحديث وبيان مرتبته كما بينا في محاضرة التخريج الفني]

أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الحدود، باب في المجنون يسرق أو يصيب حدّا، رقم 4398، ص 481.
وأخرجه النسائي في سننه، كتاب الطلاق، باب من لا يقع طلاقه من الأزواج، رقم 3432، ص 362.
وأخرجه ابن ماجة في سننه، كتاب الطلاق، باب طلاق المعتوه والصغير والنائم، رقم 2041، ص 221.
حكمه: مدار هذا الحديث هو حماد بن سلمة، وقد انفرد به عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم بن يزيد عن الأسود بن يزيد عن عائشة، قال البخاري: "أرجو أن يكون محفوظا"، وحسنه النسائي، وقد صححه ابن حبان، و الحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي ، وقال ابن العربي : "وهذا صحيح من غير كلام" ،وكذلك صححه النووي، وقوّى إسناده ابن دقيق العيد ، وصححه أيضا ابن الملقن والألباني ، ينظر: علل الترمذي الكبير، ص 225، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، 355/1،المستدرك على الصحيحين للحاكم، 2 / 76، عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي لابن العربي، 6 / 196، المجموع شرح المهذب للنووي، 254/6، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن، 3 / 225، نصب الراية لأحاديث الهداية، 161/4، صحيح سنن ابن ماجة لمحمد ناصر الدين الألباني، 2/ 178.تحقيق مسند أحمد لأحمد شاكر،405/17، تحقيق مسند أحمد لشعيب الأرنؤوط وآخرون، 224/41.

2 عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي لابن العربي، 6 / 196.

3 المجموع شرح المهذب للنووي، 254/6.

4 نصب الراية لأحاديث الهداية، 161/4.

5 البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن، 3 /225.

6 في تحقيقه لمسند الإمام أحمد (ط دار الحديث)، 405/17.

7 صحيح سنن ابن ماجة لمحمد ناصر الدين الألباني، 2/ 178.

8 في تحقيقهم لمسند الإمام أحمد بن حنبل (ط الرسالة)،224/41.

المحاضرة التاسعة: التخريج عن طريق معرفة لفظة مميزة في الحديث

عناصر المحاضرة:

1. أساس اختيار هذه الطريقة في التخريج
2. مثال تطبيقي في اعتماد هذه الطريقة
3. التدرب على خطوات التخريج الفني من خلال هذا المثال

أولا: أساس اختيار هذه الطريقة في التخريج

هي طريقة يلجأ إليها الباحث إذا عرف لفظة من ألفاظ الحديث في أي جزء من المتن، إذ يمكنه أن يستعين بالكتب المساعدة في هذه الطريقة إذا لم يكن متأكدا من اللفظ الأول من الحديث، أو لم يعرف راويه من الصحابة، أو تعسّر عليه فهم موضوعه، فيكفيه معرفة لفظة منه أو بعض ألفاظه في أوله أو وسطه أو آخره في اعتماد الكتاب الأساسي في هذه الطريقة، وهو المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي.

ثانيا: مثال تطبيقي في اعتماد هذه الطريقة

المطلوب اختيار حديث وتخريجه من الكتب التسعة باعتماد هذه الطريقة التي تعرّفنا في محاضرة طرق التخريج على الكتب المساعدة فيها ضمن النوع الثالث منها، وهي الكتب المساعدة المرتبة على أي لفظ من متن الحديث.

الحديث المطلوب تخريجه:

عن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إن من أحبكم إليّ وأقربكم مني مجلسا يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا، وإن أبغضكم إلي وأبعدكم مني مجلسا يوم القيامة الثرثارون والمتشدقون والمتفيهقون، قالوا: يا رسول الله قد علمنا الثرثارون والمتشدقون، فما المتفيهقون؟ قال: المتكبرون».

اختيار الكتاب أو الكتب المناسبة في هذه الطريقة:

ليس أمام الباحث إلا اختيار المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الذي وضعه لفيف من المستشرقين وعرّبه الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، فهو يعزو إلى الكتب التسعة، أما بقية الفهارس المرتبة على ألفاظ خاصة في الحديث فهي للبحث في كتاب محدد، بالإضافة إلى أنه ليس لكل أمهات الكتب الحديثية فهرس على هذه الطريقة.

مرحلة البحث في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي:

ـ تحديد الكلمة التي يعرفه ا الباحث من الحديث، ولتكن الكلمة "المتفيهقون".

ـ ردّ الكلمة إلى أصلها اللغوي حتى يتسنى البحث عنها في موضعها من الكتاب الذي يرتب ألفاظ المتون ترتيبا معجميا بحسب أصل الكلمة، أي: فهق.

ـ وجود هذه الكلمة ومشتقاتها اللغوية في الجزء الخامس من الكتاب ص 102 كما يظهر في الصورة المقابلة، تحديدا تحت كلمة " تفيهق"، حيث ذكر تحتها جزء المتن الذي وردت فيه لفظة " المتفيهقون".

ـ وقد عزا الحديث إلى مظانه باستعمال رموز وأرقام خاصة، ورد توضيحها في آخر الجزء السابع من الكتاب كما في الصورة المقابلة.

ـ وعليه فإن الحديث بعد الاطلاع على دليل المراجعة، وفك الرموز، قد عزاه إلى الترمذي في جامعه، الباب 71من كتاب البر، وأحمد في مسنده، ج 4 ص 193 و194 بحسب الطبعة الميمنية التي اعتمدها مصنفو هذا المعجم.

فهم

... ورجل قائم على رأسه بفهر أو صخرة ج بعائر ٩٣

أفهق

ثم توعنا فيه حتى أفهقناه ج زهد ٧٤

انفهق

فإذا قام إلى . على باب الجنة انفهقت له الجنة

ج توحيد ٣٤، ج [بعاث ٣٩٩، حم ٣، ٣٩٩

فإذا دنا منها انفهقت له الجنة حم ٣، ٣٧٦، ٤٢٤

تفيهق

... المتفيهقون المتشدقون: ... [و] المتشدقون

[و] المتفيهقون ت بر ٧١، حم ٤، ١٩٣، ١٩٤

فهم

فلم يزل النبي (ص) به حتى فهمها حم ٥، ٢

ثم قال لي فهمت ت طهارة ٧٧

دليل المراجعة

(مثال واحد مأخوذ من كل كتاب من الكتب الستة)

ت ادب ١٥ = الباب الخامس عشر من كتاب الأدب في صحيح الترمذي

جه تجارات ٣١ = الباب الحادي والثلاثون من كتاب التجارات في سنن ابن ماجه

حم ٤/ ١٧٥ = صفحة ١٧٥ من الجزء الرابع لمسند ابن حنبل

خ شركة ١٦٤٣ = الباب الثالث والخامس عشر من كتاب الشركة في صحيح البخاري

د طهارة ٧٢ = الباب الثاني والسبعون من كتاب الطهارة في سنن ابي داود

ق صلاة ٧٩ = الباب التاسع والسبعون من كتاب الصلاة في مسند الدارمي

ط سنة النبي ٣ = الحديث رقم ٣ من سنة النبي في موطأ مالك

م فضائل الصحابة ١٦٥ = الحديث رقم ١٦٥ من كتاب فضائل الصحابة في صحيح مسلم

ن صيام ٧٨ = الباب الثامن والسبعون من كتاب الصيام في سنن النسائي

مرحلة التأكد من وجود الحديث في هذه المصادر:

بالرجوع إلى المصدرين الحديثيين الذين عزا إليهما المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي فإننا نجد حديث جابر عند الترمذي في جامعه، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في معالي الأخلاق، وهو الباب الذي يوافق رقم 71 من الكتاب، ص 335، ونجده عند أحمد في الجزء والصفحة المذكورين من الطبعة الميمنية، لكن في مسند أبي ثعلبة الخشني، وليس في مسند جابر رضي الله عنهما، فقد أخرجه الإمام أحمد من رواية أبي ثعلبة.

ثالثا: التدرب على بقية خطوات التخريج الفني من خلال هذا المثال

تبين من هذا العزو أن الحديث لم يروه صاحبا الصحيحين، ولا أحدهما، وعليه فإن بيان مرتبته مطلوبة

في التخريج، ولذلك سيتجه عمل الباحث الآن إلى التنقيب عن أقوال النقاد في الحكم على الحديث من عصر الرواية فما بعده، وقد تحصّل بعد البحث الوقوف على الأقوال التالية مرتبة بحسب الأقدم:

ـ **الترمذي (ت 279هـ):** "وهذا **حديث** حسن، غريب من هذا الوجه"، أي الوجه الذي أخرجه منه، وهو مبارك بن الفضالة قال: حدثني عبد ربه بن سعيد عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعا، ثم قال: "وروى بعضهم هذا الحديث عن المبارك بن فضالة عن محمد بن المنكدر عن جابر، ولم يذكر فيه عبد ربه بن سعيد، وهذا أصح"[1].

ـ **الألباني(1420هـ):** "ومداره في الحالين [أي بزيادة عبد ربه بن سعيد أو دونها] على أبي فضالة، وهو صدوق يدلّس، وقد صرّح بالتحديث كما ترى، فهو حسن الإسناد"[2].

ملخص الحكم:

الحكم لا ينزل عن درجة الحسن، وليس هو في مرتبة الصحيح لأن مداره على مبارك بن الفضالة، وهو صدوق يدلس[3]، فالترمذي قد حسنه من الوجه الذي أخرجه منه رغم تقويته الوجه الآخر الذي لم يرد فيه زيادة الراوي عبد ربه بن سعيد في السند، لأن المبارك بن الفضالة روى عنهما معا كما في تهذيب التهذيب لابن حجر[4]، فلعله سمعه من عبد ربه بن سعيد أولا، ثم لقي محمد بن المنكدر فأخذه عنه دون واسطة، فلا يعل الحديث بالمزيد في متصل الأسانيد، وقد صرّح بالسماع فيه، ثم إن للحديث شاهد من رواية أبي ثعلبة الخشني، رواه أحمد كما تقدم ، وصححه ابن حبان[5].

صياغة التخريج [وفق ضوابط عزو الحديث وبيان مرتبته كما بينا في محاضرة التخريج الفني]

أخرجه الترمذي في جامعه، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في معالي الأخلاق، رقم 2018، ص 335.

حكمه: قال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه"، وحسّن إسناده الألباني، وللحديث شاهد من رواية أبي ثعلبة الخشني أخرجه أحمد في مسنده، 267/29 (ط الرسالة)، وصححه ابن حبان (482)، 231/2.

---

1 جامع الترمذي، ص 335.

2 سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها للألباني، 2/ 419.

3 تقريب التهذيب لابن حجر، ص 918.

4 تهذيب التهذيب لابن حجر، 18/4.

5 هو في ط الرسالة، 267/29.

6 صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، 231/2.

عناصر المحاضرة:

1. أساس اختيار هذه الطريقة في التخريج
2. مثال تطبيقي في اعتماد هذه الطريقة
3. التدرب على خطوات التخريج الفني من خلال هذا المثال

المحاضرة العاشرة: التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث

أولا: أساس اختيار هذه الطريقة في التخريج

هي طريقة يلجأ إليها الباحث عند تمكنه من معرفة موضوع الحديث، ومعرفة موضوع الحديث ليس بالأمر اليسير، فليس كل من يطلع على الحديث يمكنه الوقوف على موضوعه، وقد يكون للحديث الواحد أكثر من موضوع، فيخفى على الدارس الموضوع الأقرب الذي يكون قد أخرجه أصحاب الحديث فيه، فلذا عادة لا يتجه الباحثون إلى اعتماد هذه الطريقة إلا إذا تعذر عليهم اعتماد الطرق الأخرى الأكثر سهولة.

ثانيا: مثال تطبيقي في اعتماد هذه الطريقة

المطلوب اختيار حديث وتخريجه من الكتب التسعة باعتماد هذه الطريقة التي تعرّفنا في محاضرة طرق التخريج على الكتب المساعدة فيها ضمن النوع الرابع منها، وهي الكتب المساعدة المرتبة على الموضوعات.

الحديث المطلوب تخريجه:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من تعلم علما مما يبتغى به وجه الله، لا يتعلمه إلا ليصيب به عرضا من الدنيا، لم يجد عرف الجنة يوم القيامة يعني: ريحها».

اختيار الكتاب أو الكتب المناسبة في هذه الطريقة:

الكتاب الأكثر مساعدة هنا هو مفتاح كنوز السنة للمستشرق الهولندي فنسنك لأنه يعزو إلى مصادر أكثر من جامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير الذي يعزو إلى ستة كتب فقط، أما مفتاح كنوز السنة فقد رتب موضوعات أربعة عشر مصدرا، منها الكتب التسعة، لكن من باب الدربة نعمل بالكتابين معا.

مرحلة البحث:

أ. جامع الأصول في أحاديث الرسول

٢٦٤٧ – (ت ـ عبد الله بن عمر رضي الله عنهما) قال: قال رسول الله ﷺ: « من تعلّم علماً لغير الله، أو أراد به غير الله، فليتبوأ مقعده من النار » أخرجه الترمذي[1].

[شرح الغريب]

(فليتبوأ) تبوأت الدار والمنزل: إذا نزلته وسكنته، والمباءة: المنزل.

٢٦٤٨ – (د ـ أبو هريرة رضي الله عنه) قال: قال رسول الله ﷺ: « من تعلّم علماً مما يُبتغى به وجه الله، لا يتعلّمه إلا ليصيب به عَرَضاً من الدنيا، لم يجد عَرْف الجنة يوم القيامة » يعني: ريحها.

أخرجه أبو داود[2].

[شرح الغريب]

(عَرَضاً) العَرَضُ: متاعُ الدنيا وما فيها.

(عَرْف) العَرْفُ: الرائحة.

ـ على الباحث أن يجتهد في محاولة معرفة موضوع الحديث، فظاهره أنه يتعلق بالحث على الإخلاص في طلب العلم، وتجنب الرياء، فقد يكون محله في جامع الأصول في باب العلم، أو الإخلاص، أو الرياء.

ـ وبعد تحديد الموضوع، يذهب الباحث إلى الجزء الذي تبتدئ موضوعاته بأول حرف في اسم هذا الموضوع.

ـ وقد تطلّب البحث التفتيش في الموضوعات الثلاث وحروفها: الإخلاص (الهمزة لأنه يرتب بحسب الحرف الأول، وإن لم يكن أصليا)، الرياء(الراء)، العلم(العين).

ـ وقد وجدناه بعد البحث في موضوع الرياء، ج4 ص 543، وقد عزاه إلى أبي داود في سننه، ولا يحتاج الأمر إلى مراجعة المقدمة لمعرفة مقاصد رموزه، لأنه يذكر من أخرج الحديث تصريحا بعد سياق المتن كما بيّنا سابقا في التعريف بالكتاب.

ـ وعليه فالحديث لم يخرجه البخاري ومسلم، ولم يخرجه الترمذي والنسائي، لأنه لو كان فيها لعزا إليها، أما ابن ماجة فلا يمكن التأكد من عدم إخراجه الحديث باعتماد جامع الأصول لأنه ليس من شرطه، ولم يخرجه مالك في الموطأ لأنه سادس الأصول التي بنى عليها ابن الأثير كتابه هذا، ولم يعزُ إليه، فدل على أنه لم يروه.

ب. مفتاح كنوز السنة

ـ يبحث في الكتاب في الموضوعات السابقة التي هي مظنة إيراد الحديث فيها بالنظر إلى الحرف الأول منها لأن الكتاب يرتب الموضوعات الرئيسية على نسق حروف المعجم، وقد وجدنا الحديث بعد البحث في موضوع العلم

وهو الموضوع الرئيسي، أما الموضوع الجزئي فقد ذكره بلفظ الحديث كما في الصورة أعلاه.

الرموز المستعملة في الكتاب

خ = صحيح البخاري ؛ وهو مقسم إلى كتب وكل كتاب إلى أبواب (انظر المفتاح) صفحة حرف (ب)
مس = صحيح مسلم ؛ وهو مقسم إلى كتب وكل كتاب إلى أحاديث (انظر المفتاح) صفحة حرف (ه)
بد = سنن أبي داود ؛ وهو مقسم إلى كتب وكل كتاب إلى أبواب (انظر المفتاح) صفحة حرف (د)
تر = سنن الترمذي ؛ وهو مقسم إلى كتب وكل كتاب إلى أبواب (انظر المفتاح) صفحة حرف (ز)
نس = سنن النسائي ؛ وهو مقسم إلى كتب وكل كتاب إلى أبواب (انظر المفتاح) صفحة حرف (ط)
مج = سنن ابن ماجه ؛ وهو مقسم إلى كتب وكل كتاب إلى أبواب (انظر المفتاح) صفحة حرف (ى)
مي = سنن الدارمي ؛ وهو مقسم إلى كتب وكل كتاب إلى أبواب (انظر المفتاح) صفحة حرف (ك)
ما = موطأ مالك ؛ وهو مقسم إلى كتب وكل كتاب إلى أحاديث (انظر المفتاح) صفحة حرف (ل)
ز = مسند زيد بن علي ؛ أحاديثه معدودة والرقم يدل على الحديث
عد = طبقات ابن سعد ؛ مقسم إلى أجزاء وبعض الأجزاء إلى أقسام والرقم يدل على الصفحة
حم = مسند أحمد بن حنبل ؛ مقسم إلى أجزاء والرقم يدل على الصفحة من الجزء
ط = مسند الطيالسي ؛ أحاديثه معدودة والرقم يدل على الحديث
هش = سيرة ابن هشام ؛ الرقم يدل على الصفحة
قد = مغازي الواقدي ؛ الرقم يدل على الصفحة
ك = كتاب
ب = باب
ح = حديث
ص = صفحة
ج = جزء
ق = قسم
فا = فاتق ما قبلها بما بعدها
ـ ـ ـ = فرق العدد من جهة اليسار يدل على أن الحديث مكرر بقدره في الصفحة أو في الباب
ـ ـ ـ = الصفر فوق العدد من جهة اليسار يدل على أن الحديث مكرر بقدره في الصفحة أو في الباب

ـ وقد عزا إلى مصادر متنوعة برموز وأرقام خاصة، جاء توضيحها في أول الكتاب (ص أ) كما في الصورة المقابلة ، وعليه فإن الحديث بعد فك الرموز باعتماد هذا الدليل، والاستعانة بكتاب "تيسير المنفعة بكتابي مفتاح كنوز السنة والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي" للشيخ محمد فؤاد عبد الباقي معزو إلى المصادر التالية:

بد ـ ك 24 ب 12 = سنن أبي داود كتاب العلم، باب في طلب العلم لغير الله تعالى.

تر ـ ك 39 ب 6 = سنن الترمذي كتاب العلم، باب فيمن جاء يطلب بعلمه الدنيا.

مج المقدمة ب 23 = سنن ابن ماجة المقدمة باب الانتفاع بالعلم والعمل به.

مي المقدمة ب 26 و33 = سنن الدارمي المقدمة، باب في ذهاب العلم، وباب من طلب العلم بغير نية فردّه العلم إلى النية.

حم ثان ص321 و338 = مسند أحمد الجزء الثاني صفحة 321 و338 (الطبعة الميمنية).

مرحلة التأكد من وجود الحديث في هذه المصادر:

بالرجوع إلى المصادر التي عزا إليها كتاب مفتاح كنوز السنة فإننا نجد الحديث في: سنن أبي داود، ص 405، سنن ابن ماجة ص 42، مسند أحمد ج2 ص 338، سنن الدارمي (مرسل، وربما معضل)، ج 1 ص 318 في باب العمل بالعلم وحسن النية فيه، وهو الباب 27 من المقدمة، وليس 26 ، ولم أجده في الباب الآخر، ولم نجده في جامع الترمذي، وإنما نجد في الباب الذي أشار إليه حديثا يشبهه في المعنى، وهذا ما تم التنويه به سابقا، وهو أن الكتاب لا يعزو اللفظ ، وإنما يعزو المعاني.

ثالثا: التدرب على بقية خطوات التخريج الفني من خلال هذا المثال

تبين من هذا العزو أن الحديث لم يروه صاحبا الصحيحين، ولا أحدهما، وعليه فإن بيان مرتبته مطلوبة

في التخريج، ولذلك سيتجه عمل الباحث الآن إلى التنقيب عن أقوال النقاد في الحكم على الحديث من عصر الرواية فما بعده، وقد تحصّل بعد البحث الوقوف على الأقوال التالية مرتبة بحسب الأقدم:

ـ أعله **أبو زرعة الرازي** (264ه) بالاختلاف على أحد رواة سنده، وهو أبو طوالة، رواه عنه فليح بن سليمان عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعا، وهذا هو سند الحديث المخرّج في الكتب الحديثية المعزو إليها، ورواه زائدة بن قدامة عن أبي طوالة عن محمد بن يحيى بن حبان عن رهط من أهل العراق عن أبي ذر موقوفا، ولم يرفعه[1].

ـ سكت عنه **أبو داود** (275ه)[2].

ـ **العقيلي** (322ه): في ترجمة فليح بن سليمان، ذكر له هذا الحديث، ثم قال:" الرواية في هذا الباب لينة"[2].

ـ **صححه ابن حبان**(354ه)[3].

ـ أعله **الدارقطني** (385ه) بالاختلاف على أبي طوالة أيضا، فذكر أنه رواه عنه فليح بن سليمان بالإسناد السابق موصولا، ورواه عنه محمد بن عُمارة عن رجل من بني سالم مرسلا، ثم قال: "والمرسل أشبه بالصواب"[4].

ـ **الحاكم (405ه):** "هذا حديث صحيح سنده، ثقات رواته على شرط الشيخين، ولم يخرجاه "[5].

ـ **النووي (676ه):** "رواه أبو داود بإسناد صحيح"[6].

ـ قال **العراقي (806ه):** " أبو داود وابن ماجة بإسناد جيد"[7].

ـ **أحمد شاكر**(1377ه): "إسناده صحيح"[8].

ـ صححه **الألباني** (1420ه)[9].

---

1 العلل لابن أبي حاتم، 631/6 – 632.

2 سنن أبي داود، ص 405.

2 الضعفاء للعقيلي، 1152/3.

3 صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، 1/ 279.

4 العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني، 9/11.

5 المستدرك على الصحيحين للحاكم، 150/1.

6 رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين للنووي، ص 383.

7 المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الأحياء من الأخبار للعراقي، 38/1.

8 مسند الإمام أحمد (ط دار الحديث)، 8 / 319.

9 صحيح الترغيب والترهيب للألباني، 153/1.

ـ **محققو المسند بإشراف شعيب الأرنؤوط** (1438ه): "إسناده حسن"[1].

ـ **مقبل بن هادي الوادعي:** " فليح بن سليمان من رجال الشيخين، والجرح فيه شديد، فالظاهر أنهما انتقيا من حديثه، فالذي يظهر لي أن حديثه خارج الصحيحين لا يرتقي إلى الحسن، والله أعلم، ثم إن الحديث له علة، وقد ألحقته بـ "أحاديث معلة ظاهرها الصحة "[2].

ملخص الحكم:

مدار الحديث على فليح بن سليمان، وهو صدوق كثير الخطأ[3]، فمن صحح حديثه فاعتبار تخريج الشيخين له، ومن حسّنها نظر إلى كونه كثير الخطأ، أما من أعل روايته فلمخالفته غيره ممن هو أوثق منه في رواية الحديث عن أبي طوالة بخلاف ما رواه، وعلى ترجيح التضعيف فإن متن الحديث لا ريب في صحته، تشهد له عموم ظواهر النصوص الشرعية التي تحث على الإخلاص في طلب العلم، والله أعلم.

صياغة التخريج [وفق ضوابط عزو الحديث وبيان مرتبته كما بينا في محاضرة التخريج الفني]

أخرجه أبو داود في سننه، كتاب العلم، باب في طلب العلم لغير الله تعالى، رقم 3664، ص 405.
وأخرجه ابن ماجة في سننه، المقدمة، باب العمل بالعلم وحسن النية فيه، رقم 252، ص 42.
وأخرجه الدارمي في سننه مرسلا، المقدمة، باب العمل بالعلم وحسن النية فيه، رقم 263، 1 / 318.
وأخرجه أحمد في مسنده، مسند أبي هريرة، 2 / 338.
حكمه : اختلف النقاد في حكمه، لأن مداره على فليح بن سليمان ، فهو وإن كان من رجال الشيخين إلا أنه صدوق كثير الخطأ، وقد أعل أبو زرعة والدارقطني روايته بالمخالفة لغيره ، وضعفها العقيلي، ومن المعاصرين مقبل الوادعي ، أما المصححون فهم كثر: سكت عنه أبو داود ، وصححه ابن حبان ، والحاكم على شرط الشيخين ، وسكت عنه الذهبي ، وصحح إسناده النووي، وقال العراقي :" أبو داود وابن ماجة بإسناد جيد" ، وصححه الألباني ،وكذلك صحح إسناده أحمد شاكر ، وحسن إسناده محققو المسند بإشراف شعيب الأرنؤوط ، وذلك لأجل فليح ، وعلى فرض سقوط هذا السند بالمخالفة إلا أن معناه لاريب في صحته تشهد له بعض الأحاديث المخرجة في الصحيح وعموم ظواهر النصوص الشرعية ، ينظر: مسند الإمام أحمد (ط دار الحديث) ،8 / 319، مسند الإمام أحمد (ط الرسالة) ، 14 / 169، العلل لابن أبي حاتم، 631/6 – 632، الضعفاء للعقيلي، 1152/3، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، 1/ 279، العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني، 9/11، المستدرك على الصحيحين للحاكم، 150/1، رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين للنووي، ص 383، المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الأحياء من الأخبار للعراقي، 38/1، أحاديث معلة ظاهرها الصحة للوادعي، ص 435.

---

1 مسند الإمام أحمد بن حنبل (ط الرسالة)، 14 / 169.

2 تتبع أوهام الحاكم التي سكت عليها الذهبي لمقبل بن هادي الوادعي [مطوع مع المستدرك ط الحرمين]، 1 / 150، وينظر كتابه: أحاديث معلة ظاهرها الصحة، ص 435.

3 تقريب التهذيب لابن حجر، ص 787.

عناصر المحاضرة:

1. أساس اختيار هذه الطريقة في التخريج
2. مثال تطبيقي في اعتماد هذه الطريقة
3. التدرب على خطوات التخريج الفني من خلال هذا المثال

المحاضرة الحادية عشر: التخريج عن طريق معرفة النظر في حال الحديث سندا ومتنا

أولا: أساس اختيار هذه الطريقة في التخريج

هي طريقة يلجأ إليها الباحث إذا لاحظ في سند الحديث أو متنه صفة تميزه، وهذه الأوصاف كثيرة، والكتب المصنفة عليها متنوعة، وقد تعرفنا على بعضها في محاضرة طرق التخريج ضمن النوع الخامس من الكتب المساعدة في التخريج، وهي الكتب المساعدة المرتبة حال في السند أو المتن أو فيهما معا.

ثانيا: مثال تطبيقي في اعتماد هذه الطريقة

المطلوب اختيار حديث وتخريجه من الكتب الستة باعتماد هذه الطريقة، بعد النظر في حاله واكتشاف الصفة التي تميز سنده أو متنه، والرجوع إلى الكتب المصنفة على تلك الصفة.

الحديث المطلوب تخريجه:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يقبض الله الأرض يوم القيامة، ويطوي السماوات بيمينه، ويقول: أنا الملك، أين ملوك الأرض».

اختيار الكتاب أو الكتب المناسبة في هذه الطريقة:

ينسب النبي صلى الله عليه وسلم في متن هذا الحديث القول لله تعالى: «ويقول: أنا الملك، أين ملوك الأرض»، وهذه صفة في المتن تدل على أنه من الأحاديث القدسية، والكتب في الأحاديث القدسية كثيرة، ولنختر منها كتاب " المقاصد السنية في الأحاديث الإلهية" لعلي بن بلبان المقدسي، فقد امتاز هذا الكتاب برواية الأحاديث مسندة، مع عزوها إلى من أخرجها، والتعليق عليها صحة وضعفا.

مرحلة البحث:

المقاصد السنية في الأحاديث الإلهية:

ـ بعد البحث عن الحديث في الكتاب وجدناه في الجزء الثاني منه، ص 136، الحديث الرابع عشر، بإسناده إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، وقد عزاه إلى البخاري ومسلم، والنسائي في كتاب التفسير، وهو في السنن الكبرى وليس في المجتبى، وابن ماجة في السنة، وهو في مقدمة سننه.

الحديث الرابع عشر

أخبرنا عبد الله بن عمر الحويعي قراءةً عليه وأنا أسمع ؛ أن أبا الفرج مسعود بن[1] الحسن الثقفي كتب إليه إجازة ، قال : أخبرنا أبو عمرو عبد الوهاب[2] بن محمد بن مَنْده قراءةً عليه وأنا أسمع ، قال : أخبرنا والدي محمد بن[3] إسحاق قراءةً عليه ، قال : أخبرنا أبو الطاهر أحمد بن[4] عمرو ، حدثنا يونس بن عبد الأعلى ، حدثنا ابنَ وهْب ، وقال ابنَ مَنْده : أخبرنا عبد الرحمن بن يحيى ، وعبدَ الله بن إبراهيم ، قالا : أخبرنا أبو مسعود ، أخبرنا عليّ بن إسحاق ، حدثنا عبد الله بن المبارك ، قالا : حدثنا يونس بن يزيد ، عن الزهري ، عن سعيد بن المُسَيّب ، عن أبي هريرة قال : قالَ رسولُ الله ﷺ : « يَقْبِضُ الله الأرضَ يومَ القيامةِ ويطوي السماواتِ بيمينه ويقولُ : أنا الملكُ أين ملوكُ الأرض » .

حديثٌ صحيحٌ رواه البخاريُّ ومسلم من طرق . ورواه النسائيُّ في التفسير عن يونسَ بن عبد الأعلى ، عن ابن وَهْب ، وابن ماجه في السُّنّة عن حرملةَ بن يحيى ، عن ابن وَهْب ، فوقعَ لنا موافقةً عاليةً وبدلاً عالياً[5] .

مرحلة التأكد من وجود الحديث في هذه المصادر:

بالرجوع إلى المصادر التي عزا إليها الكتاب فإننا نجد الحديث في: صحيح البخاري، ص 942، ص 1249، وص 1407، وصحيح مسلم، ص 1122، وسنن ابن ماجة، ص 36.

ثالثا: التدرب على بقية خطوات التخريج الفني من خلال هذا المثال

الحديث في الصحيحين، فلا نحتاج إلى البحث عن مرتبة الحديث، فهو صحيح متفق عليه، لذا يكتفي الباحث في التخريج بعزو الحديث إلى المصادر.

صياغة التخريج [وفق ضوابط عزو الحديث وبيان مرتبته كما بينا في محاضرة التخريج الفني]

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب قوله: ﴿والأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ والسَّمَوَاتُ مَطْوِيَاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر 67]،رقم 4812، ص 942،وكتاب الرقاق، باب يقبض الله الأرض يوم القيامة،رقم 6519، ص 1249، وكتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿مَلِكِ النّاسِ﴾،رقم 7382، ص 1407.
وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صفة القيامة والجنة والنار،رقم 2787، ص1122.
وأخرجه ابن ماجة في سننه، المقدمة، باب فيما أنكرت الجهمية،رقم 192، ص 36.

عناصر المحاضرة:

1. اختيار حديث وتخريجه عبر البرامج الحاسوبية
2. تطبيق خطوات التخريج العلمي

المحاضرة الثانية عشر: دراسة نموذجية في منهجية التخريج العلمي

أولا: اختيار حديث وتخريجه عبر البرامج الحاسوبية

المطلوب في التخريج العلمي الوصول إلى ما أمكن من طرق الحديث حتى يكون الحكم عليه صائبا، وقد يحتاج الأمر إلى استخدام طرق التخريج الستة لضمان الوصول إلى هذه الطرق، لكن من باب التمثيل للتخريج الحاسوبي الذي لم نمثل له في المحاضرات السابقة سنختار في درس اليوم تخريج الحديث عبر البرامج الحاسوبية أولا، مع الاستعانة بالكتب المساعدة في التخريج لاسيما التي تعزو إلى مصادر كثيرة.

أساس اختيار طريقة التخريج الحاسوبي:

يستخدم الطالب أو الباحث هذه الطريقة عند توفر حاسب آلي مزود ببرنامج لتخريج الحديث أو موصول بموقع إلكتروني يوفر هذه الخدمة، بالإضافة إلى المعرفة بكيفية استخدام الحاسوب، ومعرفة كيفية استخدام البرنامج المختار العمل به.

الحديث المطلوب تخريجه:

حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: «أن النبي ﷺ صلّى على النجاشي، فكبر أربعا»

البرنامج المختار:

برنامج جامع خادم الحرمين الشريفين للسنة النبوية المطهرة لأنه أفضل البرامج المتوفرة عندي.

تنفيذ خطوات التخريج الحاسوبي:

مرحلة البحث:

يوفر هذا البرنامج وسائل مختلفة للبحث عن الحديث، تتفق في الجملة مع طرق التخريج الخمسة التي تعتمد على الكتب المساعدة المطبوعة:

أ. التخريج عن معرفة الصحابي: الصحابي الراوي لهذا الحديث هو عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وعليه يمكن الذهاب في البرنامج إلى خانة: رواة، والبحث عن اسمه، ثم البحث في مروياته، كما هو موضح في الصورة.

ب.التخريج عن طريق معرفة اللفظ الأول: يذهب الباحث إلى خانة **البحث النصي**، ويكتب الكلمة الأولى من الحديث كما في الصورة، فتظهر له نتائج البحث.

ت.التخريج عن طريقة معرفة لفظة مميزة في الحديث: يختار الباحث أي كلمة من متن الحديث مما يراها مميزة، مثلا "النجاشي"، ثم يذهب إلى خانة **البحث النصي** أيضا، ويبحث عنها كما في الصورة، فتظهر له النتائج.

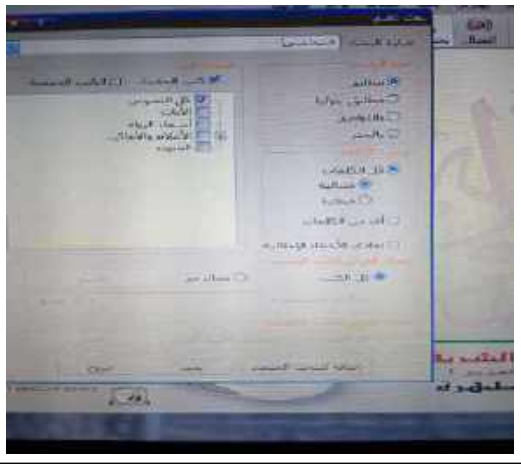

ث.التخريج عن طريقة معرفة موضوع الحديث: يذهب الباحث إلى **شجرة الربط الموضوعي**، فيجد أمامه موضوعات رئيسية مختلفة، فيبحث في الموضوع الذي هو مظنة تعلق الحديث به، ثم يبحث في موضوعاته الجزئية بحسب دلالة الحديث الذي يفتش عنه إلى أن يصل إليه كما هو موضح في الصور، فبحسب هذا المثال: يذهب إلى موضوع الفقه، ويختار منه باب العبادات، ثم موضوع الجنائز، ثم موضوع الصلاة على الغائب، فتظهر له الأحاديث المتعلقة بهذه الجزئية، ومن بينها الحديث المطلوب تخريجه.

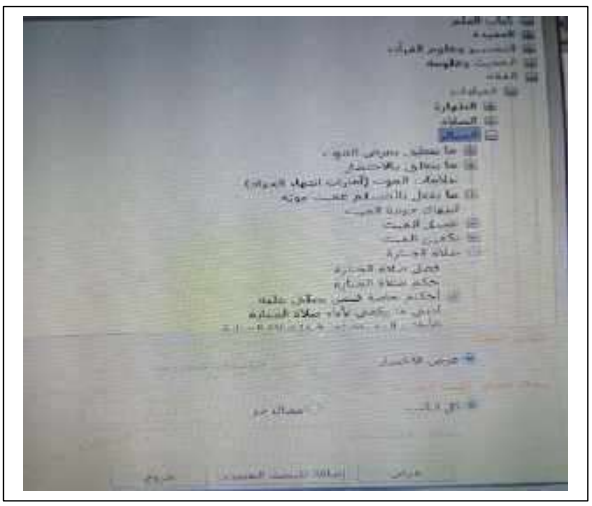

ج. التخريج عن طريق النظر في السند أو المتن: يمكن الاستعانة هنا بخانة **العرض** التي توفر البحث في كتب المتون والكتب الخدمية، ففي الكتب الخدمية ما هو مرتب على أحوال في السند أو في المتن كما هو موضح في الصور.

جمع طرق الحديث ودراستها:

بالاعتماد على هذا البرنامج مع الاستعانة ببرامج وكتب مساعدة أخرى توفر البحث في كتب أكثر أو

غير مدخلة في هذا البرنامج تمّ الوصول إلى طرق الحديث ورواياته في مصادر السنة النبوية التي أخوجته، وعليه ننتقل إلى المرحلة الثانية في خطوات التخريج العلمي، وهي جمع طرق الحديث وعزوها إلى مصادرها.

التنفيذ:

هذا الحديث رواه عن الصحابي عبد الله بن عمر: نافع مولى ابن عمر، وعن نافع كل من: مالك بن أنس، يحيى بن سعيد الأنصاري، عبيد الله بن عمر، وفليح بن سليمان.

أولا: رواية مالك بن أنس

رواها عنه: مكي بن إبراهيم، وحباب بن جبلة الرقاق.

1. **أما رواية مكي بن إبراهيم فأخرجها:**

✓ابن ماجة في سننه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في الصلاة على النجاشي، رقم1538 من طريق سهل بن أبي سهل[1].

✓أبو بكر البزار في البحر الزخار المعروف بمسند البزار، مسند عبد الله بن عمر، رقم 5870 من طريق يوسف بن موسى[2].

✓أبو بكر ابن المقرئ في معجمه، رقم 29 من طريق محمد بن حماد الطهراني[3].

✓أبو يعلى الخليلي في الإرشاد في معرفة علماء الحديث، رقم 37 من طريق محمد بن عمار الحارث ومحمد بن حماد الطهراني[4].

✓الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد من طريق سهل بن زنجلة[5].

2. **وأما رواية حباب بن جبلة الرقاق فأخرجها:**

✓ دعلج بن أحمد في غرائب مالك من طريق موسى بن هارون[6].

---

1 سنن ابن ماجة، ص 168.

2 مسند البزار، 12/ 198.

3 معجم ابن المقرئ، ص 39.

4 الإرشاد في معرفة علماء الحديث، 275/1.

5 تاريخ مدينة السلام المعروف بتاريخ بغداد، 145/15.

6 كما نقل عنه ابن حجر في لسان الميزان، 538/2، والكتاب مفقود.

✓ابن المقرئ في المعجم، رقم 28 من طريق موسى بن هارون[1].

✓تمام الرازي في فوائده، باب التكبير على الجنازة أربعا، رقم 503 من طريق موسى بن هارون[2].

✓أبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، مالك بن أنس (386) من طريق موسى بن هارون[3].

وفيما يلي شجرة إسناد رواية مالك توضح مختلف طرقها في المصادر التي أخرجتها:

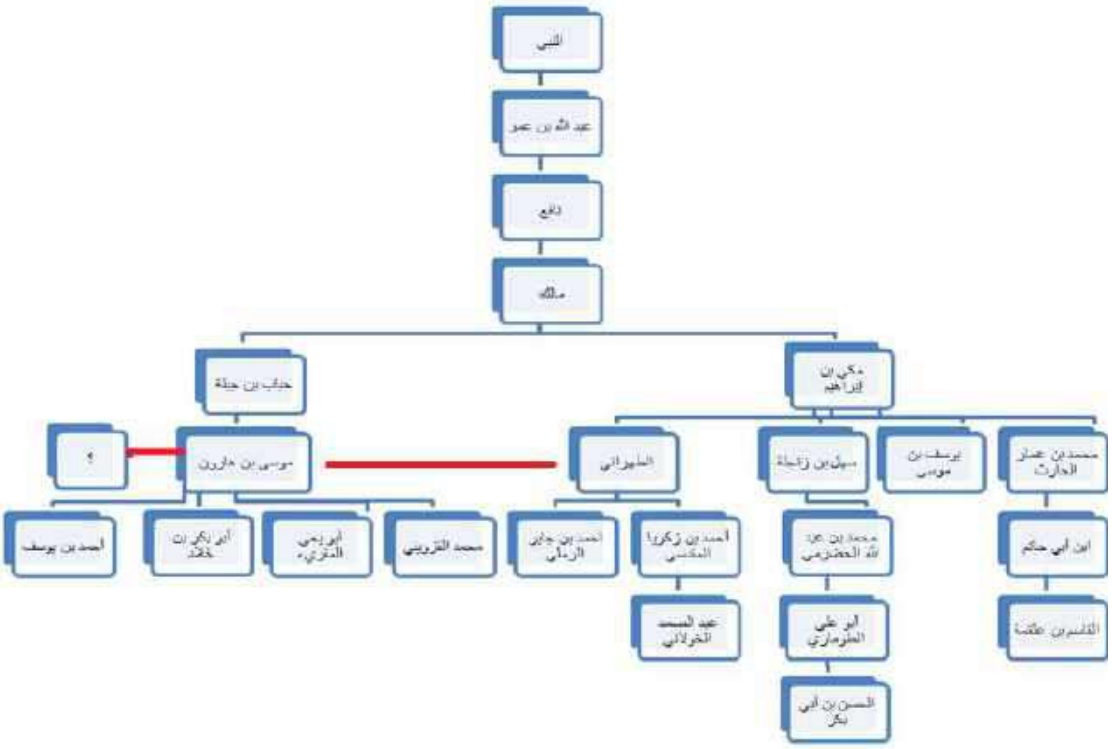

حكمها:

تعتبر سلسلة سند مالك بن أنس عن نافع مولى ابن عمر عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما من أصح الأسانيد، بل قد نصّ الإمام البخاري على أنها أصح الأسانيد على الإطلاق[4]، وذهب الحاكم إلى أن أصح

---

1 معجم ابن المقرئ، ص 39.

2 الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام للدَّوسَري، 2/ 109.

3 حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، 352/6.

4 معرفة علوم الحديث لأبي عبد الله الحاكم، ص 53.

عن ابن عمر: مالك عن نافع عنه[1]، أما الراويان عن مالك فهما:

أ.مكي بن إبراهيم بن بشير بن فرقد أبو السكن البلخي الحافظ، وثقه أحمد والعجلي، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن سعد: كان ثقة ثبتا، وقال الدارقطني: مكي ثقة مأمون، **روى عن:** إبراهيم بن أدهم، بَهْز بن حكيم، جعفر بن محمد الصادق، عبد الملك بن جريج، ومالك بن أنس ... وغيرهم، **وروى عنه:** البخاري، والجماعة بواسطة، أحمد بن حنبل، يحيى بن معين، سهل بن زنجلة الرازي ... وغيرهم توفي سنة 215هـ[2].

وقد رواه عنه أربعة هم:

ـ **سهل بن زنجلة** بن أبي الصُّغْدي أبو عمرو الرازي الخياط، وهو نفسه سهل بن أبي سهل، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال الخليلي: ثقة حجة، ووثقه الذهبي وغيره، وقال ابن حجر: صدوق، **روى عن:** سفيان بن عيينة، يحي القطان، إسماعيل بن أبي أويس، مكي بن إبراهيم البلخي، حفص بن غياث ... وغيرهم، **وروى عنه:** ابن ماجة، أبو يعلى الموصلي، محمد بن عبد الله الحضرمي، موسى بن هارون الحافظ، وإبراهيم بن إسحاق الحربي ... وغيرهم توفي سنة 240هـ[3].

وهذا السند هو الذي أخرجه ابن ماجة في سننه، وظاهره الصحة كما تبيّن من ترجمة رجاله والتعريف بأحوالهم، ولهذا قال البوصيري: "هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات " [4]، ومن هذه الطريق أخرج الخطيب هذا الحديث بإسناده إلى الحسن بن أبي بكر أخبرنا أبو علي عيسى بن محمد بن أحمد الطوماري حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي حدثنا سهل بن زنجلة ...السند.

ـ **يوسف بن موسى بن راشد** أبو يعقوب القطان الكوفي الرازي، أصله من أهواز، نزل الري ثم رحل إلى بغداد وسكن فيها إلى أن مات، قال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي: لا بأس به[5]، وقال الخطيب البغدادي:" قد وصف غير واحد من الأئمة يوسف بن موسى بالثقة، واحتج به البخاري في صحيحه"[6]، **روى عن:** جرير بن عبد

---

1 المرجع نفسه، ص 55.

2 تاريخ الثقات للعجلي، ص 439، كتاب الطبقات الكبير لابن سعد، 377/9، تهذيب الكمال للمزي، 28/ 476 ـ 482.

3 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم،4/ 198، الثقات لابن حبان، 291/8، تهذيب الكمال للمزي، 186/12 – 188، تقريب التهذيب مجموعا إلى الكاشف للذهبي وشرح العلل لابن رجب...، ص 259.

4 السنن لابن ماجة وبحاشيته مصباح الزجاجة للبوصيري، 141/2.

5 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم،9/ 231، تهذيب التهذيب لابن حجر، 461/4.

6 تاريخ مدينة السلام للخطيب البغدادي، 16 / 445 ـ 447.

الحميد، سفيان بن عيينة، سلمة بن الفضل، محمد ابن فُضَيل، وكيع، عبد الله بن نمير ... وغيرهم، **وروى عنه:** البخاري، الأربعة، وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، البزار..وغيرهم، توفي سنة 253 هـ [1].

وهذا هو السند الذي أخرجه البزار في مسنده، وظاهره الصحة لوثاقة يوسف بن موسى الراشد أيضا، وقد تابع يوسف بن موسى في روايته الحديث عن مكي بن إبراهيم: سهل بن زنجلة الذي أخرج روايته ابن ماجة في سننه كما تقدم، وغيره ممن سيأتي ذكره.

ـ **محمد بن عمار بن الحارث** الوازعي، وكنيته أبو جعفر، وهو من أهل الري، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: مستقيم الحديث[2]، كتب عنه عبد الرحمان ابن أبي حاتم وقال: صدوق ثقة[3]، **روى عن:** اسحاق بن سليمان الرازي، مكي بن إبراهيم، الحجاج بن محمد الأعور، مؤمل بن إسماعيل وغيرهم، **وروى عنه:** أحمد بن محمد بن يحي وابن أبي حاتم وغيرهما[4].

وقد روى عنه هذا الحديث **عبد الرحمان ابن أبي حاتم**، وهو الحافظ الثبت ابن الحافظ الثبت[5]، وعنه: القاسم **بن علقمة** الشُّروطي الأبهري، وكنيته أبو سعيد، ذكر له أبو يعلى الخليلي ترجمة مختصرة في الإرشاد في معرفة علماء الحديث، وكان مما جاء فيها أن القاسم بن علقمة لقي بالري ابن أبي حاتم، ووصفه فيها بقوله:"كان قيما فيما يرويه"، وذكر أنه توفي سنة 388هـ [6]، وهذه هي الرواية التي أخرجها الخليلي في الإرشاد، وعليه فظاهر السند الصحة، وقد توبع محمد بن عمار الحارث في روايته الحديث عن مكي بن إبراهيم بالسند المذكور.

ـ **محمد بن حماد الطِّهراني الرازي** أبو عبد الله الحافظ، قال ابن أبي حاتم: "سمعت منه مع أبي بالري وببغداد وبالإسكندرية، وهو صدوق ثقة"[7]، وقال ابن خراش: كان عدلا ثقة، ووثقه أيضا ابن حبان والدارقطني وغيرهم[8]، وقال عبد الحق الإشبيلي: "لا يحتج به وأخطأ في حديث"، وقد بيَّن الذهبي في ميزان الاعتدال أنه لم يخطئ

---

1 تهذيب الكمال للمزي، 32 / 466 ـ 467.

2 الثقات لابن حبان،138/9.

3 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، 43/8.

4 الثقات لابن حبان،138/9، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، 43/8.

5 تذكرة الحفاظ للذهبي، 829/3.

6 الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي، 2 / 675.

7 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، 240/7.

8 الثقات لابن حبان، 129/9، تهذيب التهذيب لابن حجر، 445/4.

في الحديث المذكور[1]، ولهذا قال ابن حجر:" ثقة حافظ ولم يصب من ضعفه"[2]، كان من أهل الرحلة في طلب الحديث، وقد رحل إلى مصر وحدّث بها، روى **عن:** إسماعيل بن عبد الكريم الصنعاني، مكي بن إبراهيم البلخي، حفص بن عمر العَدَني، عبد الرزاق بن همّام ... وغيرهم، **وروى عنه:** ابن ماجة، أحمد بن عمرو بن جابر الرملي، أبو بكر بن أبي الدنيا، ابن أبي حاتم... وغيرهم، توفي بعسقلان سنة 271هـ[3].

وقد روى عنه هذا الحديث: **أحمد بن عمرو بن جابر** أبو بكر الطحان، نزيل الرملة ومحدّثها، وصفه الذهبي في تذكرة الحفاظ بقوله: الحافظ المفيد، سمع بدمشق وبيروت وغيرها، روى **عن:** محمد بن عوف الطائي، إبراهيم بن عبد الله القصار، محمد بن حماد الطهراني، بكار بن قتيبة ... وغيرهم، **وروى عنه: أبو** سليمان بن زَبْر، **أبو** بكر بن المقرئ، عمر بن علي الأنطاكي، محمد بن المظَفَّر، أبو الحسين الرازي والد تمام، أبو حفص بن شاهين ... وغيرهم، ولد في حدود 250 هـ، وتوفي سنة 333هـ[4].

وقد أخرج هذه الرواية ابن المقرئ في المعجم، وظاهر سندها الصحة كما تبيّن من ترجمة رواتها والتعريف بأحوالهم، وقد تابعه:

أحمد بن زكريا بن يحي بن يعقوب أبو الحسن المقدسي، ترجم له ابن عساكر في تاريخ دمشق، حيث قدمها في طريقه إلى الكوفة، وترجم له ابن العديم في بغية الطلب في تاريخ حلب، حيث مر بحلب في طريقه من دمشق إلى الرقة، **روى عن:** أحمد بن شيبان الرملي، محمد بن سليمان بن هشام البصري، محمد بن حماد الطهراني وغيرهم ...، **وروى عنه:** تمام بن محمد بن أحمد الرازي سماعا ومناولة، أبو عبد الله محمد بن منده الأصبهاني، أحمد بن محمد بن جُمَيع الغساني... وغيرهم[5]، ولم أجد ما يبين حاله من حيث الجرح والتعديل.

والراوي عنه هو: **عبد الصمد بن أحمد بن خَنْبَش** بن القاسم بن عبد الملك بن سليمان بن عبد الملك بن حفص، أبو القاسم الحَوْلاني الحمصي، ولد بحمص318هـ، وكان أول سماعه بالشام سنة 340هـ، سمع في أطرابلس

---

1 الحديث هو ما رواه الطهراني عن عبد الرزاق حدثنا ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يغتسل بفضل ميمونة»، وقد رواه ابن زنجويه وغيره عن عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار قال: علمي والذي يخطر على بالي أن أبا الشعثاء أخبرني فذكره، قال ابن حزم: أخطأ فيه الطهراني بيقين، وعليه اعتمد عبد الحق الاشبيلي في تضعيف الطهراني، قال الذهبي: ما أخطأ، بل اختصر هذا التحمل، وقنع بعن، ودلّس، انظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، 6 / 124.

2 تقريب التهذيب لابن حجر، ص838.

3 تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، 25 / 89 ـ 91.

4 تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر، 5 / 102 ـ 103 / تذكرة الحفاظ للذهبي، 3 / 845.

5 تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر، 71/ 132 ـ 133، بغية الطلب في تاريخ حلب لابن العديم، 2 / 749 ـ 750.

ومصر وورد بغداد وأقام فيها طويلا سمع من شيوخها وحدث بها، **روى عن:** خيثمة بن سليمان الأطرابلسي، أحمد بن بهزاد السِّيرافي، أبو سهل بن زياد القطان ... وغيرهم، **وروى عنه:** الأزهري، التَّنوخي، أبو علي بن وشاح ... وغيرهم[1]، ولم أجد ما يبين حاله من حيث الجرح والتعديل.

وهذه الرواية التي أخرجا الخليلي في الإرشاد في سندها راويان مجهولا العدالة، وحديث مجهولة العدالة ضعيف، ولكنه قابل للانجبار والارتقاء للحسن لغيره بالمتابعة، وقد تابع أحمد بن زكريا المقدسي: أحمد بن عمرو بن جابر الوملي.

ب. حباب بن جبلة الدقاق، قال ابن ماكولا : " وحباب بن جبلة بغدادي ، حدث عن مالك بن أنس وعطاف بن خالد، روى عنه موسى بن هارون وأثنى عليه خيرا"[2] ، وثناء الحافظ موسى بن هارون على حباب بن جبلة هو ما نقله ابن حجر في لسان الميزان عن دعلج بن أحمد في غرائب مالك قال : حدثنا موسى بن هارون حدثنا حباب بن جبلة الدقاق - وهو ثقة - حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم ... الحديث[3]، وقال الذهبي : " حباب بن جبلة الدقاق عن مالك ، قال الأزدي : كذاب"[4]، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين[5]، توفي ببغداد سنة 228هـ[6].

وقد روى عنه كما تقدّم: **موسى بن هارون** بن عبد الله بن مروان ، أبو عمران ، وأبوه الحافظ هارون الحمال البغدادي البزاز محدث العراق ، كان كثير الحج ، يقيم ببغداد سنة ويجاور بمكة سنة ، قال الحافظ أبو بكر بن إسحاق الشافعي: "ما رأينا في حفاظ الحديث أهيب ولا أورع من موسى بن هارون" ، وقال الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي :" أحسن الناس كلاما على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة : علي بن المديني في وقته ، وموسى بن هارون في وقته ، وعلي بن عمر الدارقطني في وقته"، وقال الخطيب البغدادي: "وكان ثقة عالما حافظا"، ووصفه الذهبي بقوله : "الحافظ الإمام الحجة" ، **روى عن :** والده ، علي بن الجعد ، أحمد بن حنبل ، خلف بن هشام... وغيرهم، **وروى عنه :** أبو سهل بن زياد القطان، أبو بكر الشافعي، دعلج

---

1 تاريخ مدينة السلام للخطيب البغدادي، 12 / 310 / تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر، 36 / 224 ـ 227.

2 الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب لابن ماكولا، 141/2.

3 لسان الميزان لابن حجر، 538/2.

4 ميزان الاعتدال للذهبي، 185/2.

5 كتاب الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي،186/1.

6 تاريخ مدينة السلام للخطيب البغدادي، 213/9.

بن أحمد، جعفر الخُلْدي ... وغيرهم، توفي سنة 294هـ[1].

وقد رواه عن موسى بن هارون أربعة رواة، هم:

ـ **أبو يحيى محمد بن عبد الرحمان** بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ: لم أجد له ترجمة، ولا يعرف عنه إلا ما ذكره ابن المقرئ في المعجم لما أخرج روايته، حيث ذكر أنه سمع عنه بمكة سنة 306هـ[2].

ـ **محمد بن عيسى** بن أحمد بن عبيد الله أبو عمر القزويني، نزيل دمشق، وثقه تمام الرازي، وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ: الحافظ الرحال الثقة، وذكر أنه سمع ببغداد: إدريس بن جعفر وطبقته [3]، وسمع أيضا ببلده وبالري وبمصر والبصرة، روى عنه: تمام الرازي، أبو محمد النّحاس المصري، منير بن أحمد ... وغيرهم، توفي بعد 340 هـ[4].

ـ **أبو بكر بن خلاد وأحمد بن يوسف** اللذان جمع بينهما أبو نعيم في تخريجه هذا الحديث في حلية الأولياء:

فأما **أحمد بن يوسف بن** أحمد بن خلاد أبو بكر العطار النَّصِيبي البغدادي، فقد وثقه أبو نعيم الأصفهاني كما نقل عنه الخطيب في تاريخ بغداد، ثم قال: "كان ابن خلاد لا يعرف من العلم شيئا ، غير أن سماعه كان صحيحا" [5]، ووثقه أيضا أبو الفتح ابن أبي الفوارس وقال : لم يكن يعرف من الحديث شيئا [6]، **روى عن :** محمد بن الفرج الأزرق ، الحارث بن أبي أسامة ، أحمد بن إبراهيم بن مِلحان ، موسى بن هارون ، محمد بن يونس الكُدَيمي ..وغيرهم، **وروى عنه :** أبو الحسن الدارقطني ، أبو علي بن شاذان ، أبو نعيم الأصفهاني ، أبو الحسن بن رِزقوَيه ... وغيرهم، توفي سنة 359هـ [7].

وأما الراوي الثاني الذي جُمع معه فهو: **أحمد بن يوسف،** فلعلّه أحمد بن محمد بن يوسف بن يعقوب، أبو

---

1 تاريخ مدينة السلام للخطيب البغدادي، 15 / 48 ـ 50، تذكرة الحفاظ للذهبي، 2 / 669 ـ 670.

2 معجم ابن المقرئ، ص 39.

3 إدريس بن جعفر توفي سنة 292هـ، ومن طبقته: موسى بن هارون الذي توفي سنة 294هـ.

4 تذكرة الحفاظ للذهبي، 3/890 – 891.

5 وقد أورد واقعة في هذا السياق، قال: " حدثني محمد بن علي الصُّوري قال سمعت الحسن بن شهاب العُكبَري يقول: حضرتُ مع أبي الحسن الدارقطني عند أحمد بن يوسف بن خلاد، فجرى ذكر الصاع والمد، فقال ابن خلاد لأبي الحسن: أيما أكبر الصاع أو المد؟، فقال لنا أبو الحسن: انظروا إلى شيخكم الذي تسمعون منه، وإلى ما سأل عن! أو كما قال"، ينظر: تاريخ مدينة السلام للخطيب البغدادي،470/6.

6 وفي توجيه توثيقه مع أنه لا يعرف من العلم أو الحديث شيئا، يقول الإمام الذهبي: " فمن هذا الوقت، بل وقبله صار الحفاظ يطلقون لفظ الثقة على الشيخ الذي سماعه صحيح بقراءة متقن، وإثبات عدل، وترخصوا في تسميته بالثقة، وإنما الثقة في عرف أئمة النقد كانت تقع على العدل في نفسه، المتقن لما حمله، الضابط لما نقل، وله فهم ومعرفة بالفن، فتوسع المتأخرون"، سير أعلام النبلاء للذهبي، 16 / 70.

7 تاريخ مدينة السلام للخطيب البغدادي، 6/469 – 470.

العباس السَّقَطي المعروف بخَتَن الصَّرصري، إذ لا يوجد في رواة هذه الفترة من اسمه أحمد بن يوسف، وسمع من موسى بن هارون، وسمع منه أبو نعيم إلا أحمد بن يوسف أبو بكر بن خلاد وأحمد بن محمد بن يوسف ختن الصرصري، ولما ضم أبو نعيم الرجلين معا في الإسناد دلّ على أن أحمد بن يوسف هو غير أحمد بن يوسف أبو بكر بن خلاد، وعليه فقد يكون أحمد بن محمد بن يوسف ختن الصرصري، نسَبه إلى جده فقال: أحمد بن يوسف، والله أعلم.

وهذا الراوي قال فيه محمد بن العباس بن الفُرات : "كان جميل الأمر إلى الثقة ما هو" ، و قال الخطيب: "سألت البرقاني عن أبي العباس ختن الصرصري ، فقال : تكلم فيه أبو بكر بن البقال وغيره ، فذلك الذي زهدني فيه ، وسألته عنه مرة أخرى ، فقال : كان عندي أنه ثقة حتى حدثني أبو بكر بن البقال أنه خلَّط في روايته ، وروى من كتاب لم يكن سماعه فيه صحيحا ... ، فأنا لا أروي عنه إلا مضموما مع غيره "، **روى عن:** يوسف بن يعقوب القاضي ، موسى بن هارون، أبو بَرْزة الحاسب ... وغيرهم، **وروى عنه :** أبو الفرج بن سُمَيْكة القاضي ، محمد بن طلحة النِعالي ، أبو بكر البَرقاني ، أبو نُعيم الأصفهاني ... وغيرهم ، توفي سنة 361هـ[1].

وعليه فإن هذه الطريق فيها من الأحوال ما يتطلب التريث في الحكم عليها، فحباب بن جبلة لم يرو عنه إلا موسى بن هارون ، فعلى اعتبار أنه خرج من دائرة جهالة العين - التي يرد جمهور المحدثين روايات أصحابها- على مذهب قبول رواية مجهول العين إذا وثقه من روى عنه وكان من أهل الجرح والتعديل ، فإن هذا التعديل معارض بجرح أبي الفتح الأزدي له ، ولكنه جرح مجمل وغير مفسر ، والقاعدة المعمول بها عند النقاد أن من ثبتت عدالته لا يقبل في حقه إلا الجرح المفسر ، وصدر من متعنت في الجرح (أبو الفتح الأزدي)، قال الذهبي: "وعليه في كتابه في الضعفاء مؤاخذات ، فإنه ضعف جماعة بلا دليل ، بل قد يكون غيره قد وثقهم"[2]، وقال أيضا : "له مصنف كبير في الضعفاء ، وهو قوي النفس في الجرح" [3].

ومن جهة أخرى، فإن الرواة عن موسى بن هارون تفاوتت أحوالهم من حيث الجرح والتعديل، فأبو يحيى المقرئ مجهول صحّف في اسم حباب بن جبلة، فقال [جُباب بن جبلة الرقاق]، وأحمد بن محمد بن يوسف خلّط وحدث من كتاب لم يكن سماعه فيه صحيح، وأبو بكر بن خلاد رغم صحة سماعه لم يكن يعرف من الحديث شيئا، ومحمد بن عيسى القزويني ثقة، أما رواية دعلج (وهو ثقة ثبت)[4] عن موسى بن هارون للحديث في غرائب

---

1 تاريخ مدينة السلام للخطيب البغدادي، 6 / 319 ـ 320.

2 سير أعلام النبلاء، 16 /348.

3 تذكرة الحفاظ، 3 / 967.

4 المرجع نفسه، 881/3 – 882.

مالك فلبيان تفرد حباب بن جبلة ومكي بن إبراهيم برواية الحديث عن مالك من هذه الطريق، قال دعلج بعد ذكر الحديث:" لم يروه عن مالك غيرهما"[1]، وهو ما سيأتي بحثه وبيانه في الخطوة المتعلقة بدراسة سلامة الحديث من الشذوذ والعلة.

❖ هناك رواية أخرى أخرجها ابن المقرئ في المعجم من طريق موسى بن هارون عن الطهراني عن مكي، قال ابن المقرئ: حدثنا أبو يحيى محمد بن عبد الرحمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ بمكة سنة ست وثلاثمائة حدثنا موسى بن هارون حدثنا جُباب بن جبلة الرقاق حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي ...الحديث، **قال موسى: ثنا الطهراني حدثنا مكي.**

ابن المقرئ صاحب المعجم ولد سنة 285هـ، وكان أول سماعه رأس 300هـ[2]، فهو جزما لم يسمع من موسى بن هارون الذي توفي سنة 294هـ، وعلى فرض أن الواسطة بينهما هو شيخه أبو يحيى محمد عبد الرحمان المقرئ فإن هذا الراوي مجهول، وخالف بروايته الحديث عن موسى بن هارون عن الطهراني عن مكي ثلاثة من الرواة رووا الحديث عن موسى عن حباب بن جبلة، وعلى فرض أنه شيخ آخر حذفه فإن السند منقطع، فالحديث من هذه الطريق لا يصح على كل الأحوال.

ثانيا: رواية يحيى بن سعيد الأنصاري

أخرجها:

1. البزار في البحر الزخار، رقم 5977 من طريق عبد الله بن موسى التيمي[3].
2. وتمام الرازي في الفوائد، رقم 502 من طريق عبد الله بن موسى التيمي عن إبراهيم بن إسماعيل بن مُجمّع.

أي: عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وفي الصفحة الموالية شجرة الإسناد التي توضح طرق هذا الحديث في المصادر التي أخرجته:

---

1 كما نقل عنه ابن حجر في لسان الميزان، 538/2.

2 سير أعلام النبلاء للذهبي، 398/16.

3 مسند البزار، 12 / 239.

4 الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام لأبي سليمان الدوسري، 109/2.

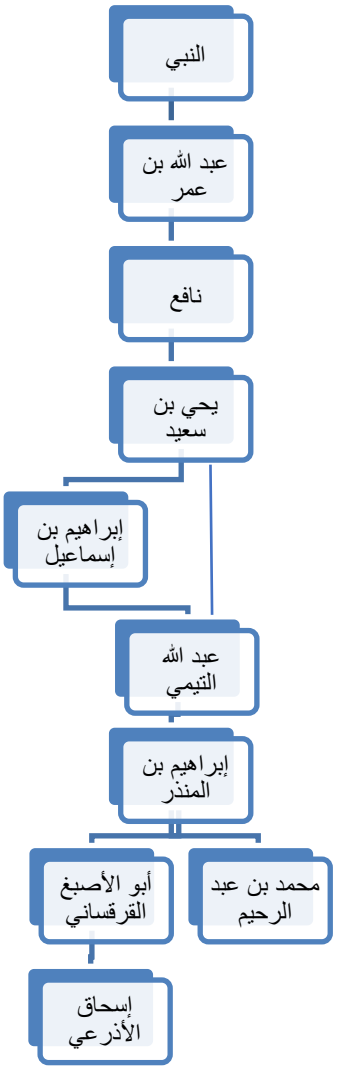

حكمها:

رواها عن نافع مولى ابن عمر: **يحي بن سعيد بن قيس** بن عمرو بن سهلة أبو سعيد الأنصاري قاضي المدينة، ثم قاضي العراق بالهاشمية، إمام كثير الحديث متفق على توثيقه وحفظه، أحد الثلاثة من محدثي الحجاز الذين وصفهم ابن عيينة بأنهم يأتون بالحديث على وجهه، وقال الثوري: حفاظ الناس أربعة، وذكر منهم يحي بن سعيد، ووصفه أحمد بأنه أثبت الناس، توفي بالهاشمية بالأنبار سنة 143هـ [1].

وقد روى عنه هذا الحديث:

- **إبراهيم بن إسماعيل بن مجمّع** الأنصاري أبو إسحاق المدني، ضعفه النقاد، فقال يحي بن معين: ضعيف ليس

1 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، 174/9، تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي،31/ 364 – 359، طبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي، 1 / 217 - 219.

بشيء، وقال البخاري: كثير الوهم، وقال أبو حاتم: كثير الوهم ليس بالقوي يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال النسائي: ضعيف، وذكره ابن حبان في المجروحين[1] ..وغيرهم، روى له ابن ماجة واستشهد به البخاري تعليقا، **روى عن:** سالم بن عبد الله بن عمر، صالح بن كَيْسان، عبد الله بن ذكوان، يحي بن سعيد الأنصاري وغيرهم، **روى عنه:** حاتم بن إسماعيل، عبد الله بن جعفر بن نُجَيح، عبد الله بن موسى التَّيمي وغيرهم[2].

وعنه: **عبد الله بن موسى** بن إبراهيم بن محمد بن طلحة بن عبيد الله التيمي أبو محمد المدني، وثقه العجلي، وقال أبو حاتم الرازي: " ما أرى بحديثه بأسا، قيل: يحتج به، قال: ليس محله ذاك"، وذكره العقيلي في الضعفاء، وأسند إلى يحي بن معين قوله: عبد الله بن موسى صدوق وهو كثير الخطأ، وقال ابن حجر: صدوق كثير الخطأ [3]، **روى عن:** إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع، صفوان بن سُلَيم وأسامة بن زيد الليثي وغيرهم، **وروى عنه:** يعقوب بن محمد، إبراهيم بن المنذر الحزامي وغيرهما، أخرج له ابن ماجة في سننه[4].

وقد روى عنه هذا الحديث: **إبراهيم بن المنذر** بن عبد الله بن المنذر بن المغيرة بن عبد الله بن خالد بن حزام الأسدي الحزامي أبو إسحاق المدني، وثقه ابن معين وكتب عنه، وهو من أقرانه، ذمّه الإمام أحمد لأنه خلط في القرآن، قال النسائي: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: صدوق، قال الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح: "اعتمده البخاري وانتقى من حديثه"، **روى عن:** ابن وهب، ابن عيينة، أنس بن عياض وغيرهم، **وروى عنه:** البخاري والترمذي والنسائي وابن ماجة وأحمد بن أبي خيثمة ... وغيرهم، توفي سنة 236هـ [5].

وعنه: **محمد بن عبد الرحمان بن كامل** بن موسى بن صفوان أبو الأصبغ (وضبط الإصبغ أيضا) القرقساني، قال الخطيب البغدادي: "كان ثقة حسن الحديث"، **روى عن:** إبراهيم بن المنذر الحزامي، أبو جعفر النُّفَيلي، يزيد بن مهران ... وغيرهم، **وروى عنه:** يحي بن محمد بن صاعد، إسماعيل بن محمد الصفار، أبو بكر الشافعي... وغيرهم، توفي سنة 287هـ [6].

وعنه: **إسحاق بن إبراهيم بن هاشم** النَّهْدي أبو يعقوب الدمشقي الأنزَعي بفتح الراء نسبة إلى أنزِعات

---

1 التاريخ الكبير للبخاري،1/ 271، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم،84/2، المجروحين لابن حبان،98/1 – 99، الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، 377/1 – 379.

2 تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، 2 / 46 -47.

3 تاريخ الثقات للعجلي، ص 281، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، 166/5، الضعفاء للعقيلي،710/2، تقريب التهذيب لابن حجر، ص550.

4 تهذيب الكمال للمزي، 16 / 184 - 185.

5 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، 139/2، ميزان الاعتدال للذهبي، 1 / 193، هدي السلري مقدمة فتح البلري لابن حجر، ص 408.

6 تاريخ مدينة السلام (تاريخ بغداد)، 3 / 548 - 549.

الشام، وضبطها بعضهم الأنزُعي بضم الراء، رحل إلى مصر، وحمص، وأنطاكية، وسمع من شيوخها، قال فيه أبو الحسين الرازي: كان من جِلَّة أهل دمشق وعبادها وعلمائها، **روى عن:** أبو زرعة الصري، أبو عبد الرحمان النسائي، يحي بن أيوب، أبو يزيد القراطيسي، موسى بن عيسى المنذر..وغيرهم، **روى عنه:** ابن جُميع، ابن منده، تمام الرازي ... وغيرهم، توفي سنة 344 هـ[1].

وهذا هو السند الذي أخرجه تمام الرازي في الفوائد، وعند البزار رواه **محمد بن عبد الرحيم** عن إبراهيم بن المنذر عن عبد الله بن موسى التيمي مباشرة، ليس بينهما إبراهيم بن إسماعيل بن المجمع، وهذا الراوي هو **محمد بن عبد الرحيم** بن أبي زهير العدوي أبو يحي البغدادي البزاز ، والمعروف بصاعقة لأنه كان جيد الحفظ ، وثقه النسائي وغيره ، وقال أبو حاتم : صدوق ، وقال الخطيب : كان متقنا عالما حافظا ، روى عن : يزيد بن هارون، ويعقوب بن إبراهيم بن سعد وحجاج الأعور ومعلى بن منصور وغيرهم ، وروى عنه البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي ، توفي سنة 255 هـ وله من العمر سبعون سنة[2].

وعليه فإن في رواية يحي بن سعيد الأنصاري راويان ضعيفان، هما: إبراهيم بن إسماعيل بن مجمّع الذي اتفق النقاد على تضعيفه، وعبد الله بن موسى التيمي الذي لم يوثقه إلا العجلي، وقد جرحه بقية النقاد لكثرة خطئه وسوء حفظه، ومن كان حاله كذلك يكتب حديثه للاعتبار، ولم يتابع على روايته هذه، وقد روى الحديث مرة عن شيخه إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع ومرة بإسقاطه، فالحديث إذن ضعيف الإسناد.

ثالثا: رواية عبيد الله بن عمر

أخرجها:

1. أبو يعلى الموصلي في معجمه، باب العين، رقم 216 من طريق عبد الله بن عون الخراز[3].
2. والطبراني في المعجم الأوسط، باب الميم، من اسمه محمد، رقم 5555 من طريق عبد الله بن عون الخراز[4].
3. وتمام الرازي في الفوائد من طرق عن عبد الله بن عون الخراز، رقم: 504، 505، 506[5].

---

1 تاريخ مدينة دمشق، 8 / 166 ـ 170، سير أعلام النبلاء، 15 / 478 ـ 479.

2 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، 9/8، طبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي، 2 / 241، تهذيب التهذيب لابن حجر، 362/3.

3 معجم أبي يعلى الموصلي، ص255.

4 المعجم الأوسط للطبراني، 5 / 360.

5 الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام للدوسري، 110/2 – 111.

عن عبدة بن سليمان عن عبيد بن عمر بالسند المذكور كما هو مبين في شجرة الإسناد التالية.

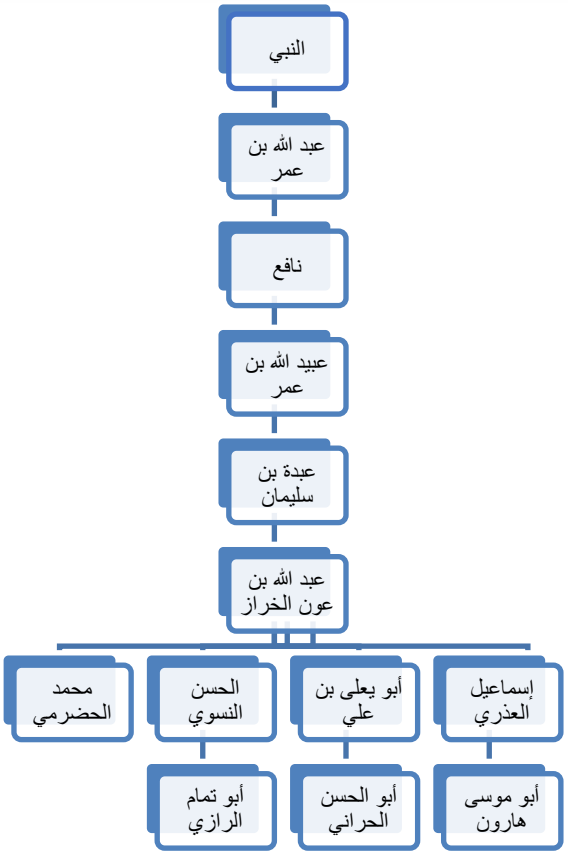

حكمها:

راويها هو **عبيد الله بن عمر** بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب القرشي ، أبو عثمان المدني ، متفقٌ على توثيقه ، وقد قدّمه على مالك في نافع : الإمام أحمد بن حنبل، وأحمد بن صالح ، وقد كان عبيد الله بن عمر ملازما لنافع ، إذ روي عنه أنه قال :"لما نشأتُ فأردت أن أطلب العلم جعلتُ آتي أشياخ آل عمر رجلا رجلا فأقول : ما سمعتم من سالم ، فكلما أتيت رجلا منهم قال : عليك بابن شهاب ، فإن ابن شهاب كان يلزمه ، وابن شهاب بالشام حينئذ ، فلزمتُ نافعا ، فجعل الله في ذلك خيرا كثيرا " ، **روى عن :** أبيه ، سالم بن عبد الله بن عمر ، نافع مولى ابن عمر ، الزهري ، القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ، وسعيد المقبُري ... وغيرهم ، **وروى عنه :**شعبة ، السفيانان ، مَعْمَر بن راشد ، الليث بن سعد ، عبدة بن سليمان ... وغيرهم ، توفي سنة 144 هـ أو 145 هـ أو 147 هـ على اختلاف في ذلك[1].

1 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم،326/5 – 327، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، 19 /124 ــ 130. تقريب التهذيب مجموعا إلى الكاشف ومراتب ...، ص 407.

وعنه: **عبدة بن سليمان أبو محمد الكلابي الكوفي**، وقيل :اسمه عبد الرحمان ، وعبدة لقبه ، متفق على توثيقه ، وقد أخرج له الجماعة ، قال فيه أحمد بن حنبل : "ثقة ثقة ، وزيادة على صلاح في بدنه ، وكان شديد الفقر "، وقال العجلي :" ثقة رجل صالح صاحب قرآن يقرئ" ، **روى عن :** هشام بن عروة ، الأعمش ، عاصم الأحول ، عبيد الله بن عمر ، يحي بن سعيد الأنصاري ، سفيان الثوري ... وغيرهم ، **وروى عنه :** أحمد بن حنبل ، أبو بكر وعثمان ابنا محمد بن أبي شيبة ، إسحاق بن راهويه ، زهير بن حرب ، محمد بن عبد الله بن نمير ... وغيرهم ، توفي بالكوفة سنة 188هـ[1] .

وعنه: **عبد الله بن عون** بن أبي عون بن يزيد الهلالي الخزاز ، أبو محمد البغدادي ، من شيوخ الإمام مسلم ، وأخرج له النسائي ، قال أبو داود : " سمعتُ أحمد بن حنبل سئل عن عبد الله بن عون الخزاز فقال: ما به بأس ، أعرفه قديما ، وجعل يقول فيه خيرا "[2] ، وقال يحي بن معين : صدوق، ووثقه الدراقطني وغيره ، **روى عن :** مالك ، شريك بن عبد الله النَّخَعي ، إبراهيم بن سعد ، خلف بن خليفة ، عبدة بن سليمان ، حفص بن غياث ... وغيرهم ، وروى عنه :مسلم ، أبو يعلى، أبو القاسم البغوي ، موسى بن هارون ، إسماعيل بن قيراط العُذْري ، محمد بن عبد الله الحضرمي ، الحسن بن سفيان الشيباني ... وغيرهم ، توفي سنة 232هـ[3].

وهذا هو سند أبي يعلي الموصلي في المعجم، وقد رواه من طريقه تمام الرازي في إحدى رواياته، وعند الطبراني في المعجم الأوسط راوه عن عبد الله بن عون: **محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي** مُطَيَّن ، وهو محدث الكوفة، وثقه الدارقطني ، وقال فيه لما سئل عنه : "ثقة جبل"[4]، وقد جرحه محمد بن عثمان ابن أبي شيبة وحط عليه ، وكان من أقرانه، ولهذا قال الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال : "مُطَيَّن وثقه الناس وما أصغوا إلى ابن أبي شيبة" ، وزاد ابن حجر على هذا أن الحافظ موسى بن هارون قد أنكر على الحضرمي أحاديث ، لكن ظهر أن الصواب مع مُطَيَّن[5] ، **روى عن :** أحمد بن يونس ، يحيى الحماني ، يحيى بن بشر الحريري ..وغيرهم، **وروى عنه :** أبو بكر النجاد ، أبو القاسم الطبراني ، وأبو بكر الإسماعيلي... وغيرهم ، توفي سنة 297هـ[6].

---

1 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، 89/6، تاريخ الثقات للعجلي، ص 315، الثقات لابن حبان، 164/7. تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، 18 / 530 ـ 534.

2 سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، ص 371.

3 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، 131/5، تاريخ مدينة السلام للخطيب، 216/11– 219.

4 سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل، ص 72.

5 ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، 6 / 215، لسان الميزان لابن حجر، 7 / 257 ــ 259.

6 الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي،578/2، طبقات الحفاظ للسيوطي، ص 292.

وعليه فإن هذا السند ظاهره الصحة، وهو الإسناد الذي قال فيه الهيثمي: "رواه البزار والطبراني في الأوسط، ورجال الطبراني رجال الصحيح"[1]، وهو كذلك، فهؤلاء الرواة هم من رجال الشيخين عدا عبد الله بن عون أخرج له مسلم فقط، إلا أن هذه العبارة لا تعدو كونها توثيق لهؤلاء الرواة، وليس فيها أي تصحيح للحديث من هذه الطريق، وإن كان ظاهر السند تتحقق فيه شروط العدالة والضبط والاتصال، وبقي أن نعرف سلامته من الشذوذ والعلة.

رابعا: رواية فليح بن سليمان

أخرجها:

1. البزار في مسنده، رقم 5871 [2].
2. الطبراني في المعجم الأوسط، باب الواو، من اسمه وليد، رقم 9258 [3].

من طريق الحسن بن محمد بن أَعْيَن عن فليح بن سليمان عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم ...الحديث، وهذه شجرة طرق الحديث في المصادر التي أخرجته:

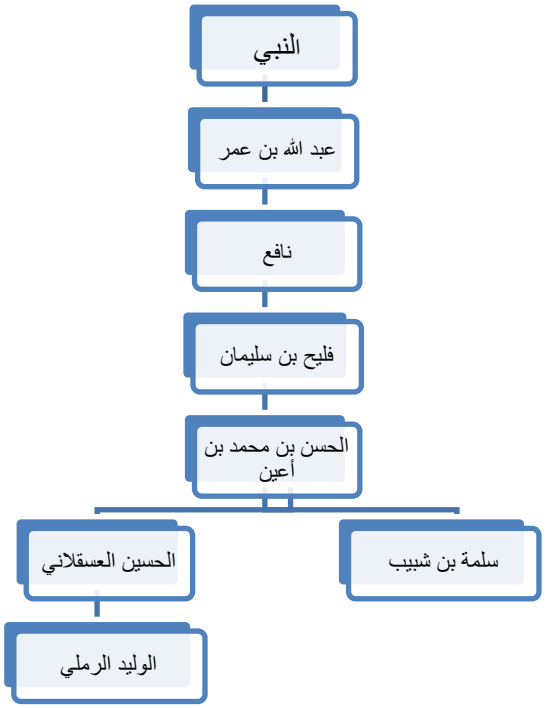

1 مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي،38/3.

2 مسند البزار، 198/12.

3المعجم الأوسط للطبراني، 9 / 105.

حكمها:

راويها هو **فليح بن سليمان** بن أبي المغيرة الخزاعي أو الأسلمي ، أبو يحي المدني ، وقيل : فليح لقبه ، واسمه : عبد الملك ، وهو من طبقة مالك بن أنس ، ضعفه غير واحد من النقاد ، منهم : يحيى بن معين ، أبو حاتم ، النسائي ، وأبو داود ، وقال الساجي : هو من أهل الصدق وكان يهم[1] ، وقال الخليلي في الإرشاد : "أخرج أحاديثه البخاري في صحيحه وأكثر عنه ، وتكلم فيه غير البخاري من الحفاظ"[2] ، وهو كذلك ، فقد احتج به البخاري في صحيحه ، وكذلك أصحاب السنن ، ولم يخرج له الإمام مسلم إلا حديثا واحدا ، إلا أن ابن حجر في مقدمة الفتح قال :"لم يعتمد عليه البخاري اعتماده على مالك وابن عيينة وأضرابهما ، وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المناقب وبعضها في الرقاق"[3]، وقال في التقريب : "صدوق كثير الخطأ" ، روى عن : نافع ، الزهري، زيد بن أسلم ، سهيل بن أبي صالح ، هشام بن عروة ، ويحي بن سعيد الأنصاري ... وغيرهم ، وروى عنه : إسحاق بن عيسى الطَّبّاع، الحسن بن محمد بن أعين الحرّاني ، وزيد بن الحباب... وغيرهم ، توفي سنة168هـ[4] .

والراوي عنه هو الحسن **بن محمد بن أعيَن** الحرَّاني، وقد ينسب إلى جده، وكنيته: أبو علي القرشي، ذكره ابن حبان في الثقات[5]، وقال أبو حاتم : "أدركته ولم أكتب عنه" [6]، ووثقه الذهبي ، وقال ابن حجر: صدوق، روى عن : عمه موسى بن أعين ، مَعْقِل بن عُبيد الله ، حفص بن سليمان الأسدي ، وزهير بن معاوية ... وغيرهم ، وروى عنه : إبراهيم بن أبي حُميد الحرَّاني ، أحمد بن سليمان الرُّهاوي، الحسين بن أبي السري العسقلاني، وسلمة بن شبيب النيسابوري ... وغيرهم ، وقد أخرج له البخاري ومسلم والنسائي ، توفي سنة 210هـ[7] .

وقد روى الحديث عنه عند البزار: **سلمة بن شبيب** المِسْمَعي النيسابوري، نزيل مكة، وأحد الأئمة المكثرين والرحالة الجوالين، قال أبو حاتم: "صدوق"، وقال النسائي: "ما علمنا به بأسا"، وقال أبو نعيم:" أحد الثقات حدّث عنه الأئمة والقدماء"[8]، وقال الذهبي: "حجة"، وقال ابن حجر: "ثقة"، روى عن: أبي أسامة حماد

---

1 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، 7/ 84، الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، 144/7، تهذيب التهذيب لابن حجر، 403/3 – 404.

2 الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي، 1 / 193.

3 هدي الساري مقدمة فتح الباري، ص 457.

4 تقريب التهذيب مجموعا إلى الكاشف للذهبي ومراتب المدلسين وشرح العلل لابن رجب...، ص 497 - 498.

5 الثقات لابن حبان، 171/8.

6 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم،3 /35.

7 تقريب التهذيب مجموعا إلى الكاشف للذهبي وشرح العلل لابن رجب ...، ص 147.

8 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، 164/4، تهذيب التهذيب لابن حجر، 72/2.

بن أسامة، زيد بن الحباب، عبد الرزاق بن همّام الصنعاني، والحسن بن محمد بن أعين ... وغيرهم، وروى عنه: الجماعة سوى البخاري ... وغيرهم، توفي سنة 247هـ[1].

ورواه عنه عند الطبراني: **الحسين بن المتوكل بن عبد الرحمان** بن حسان الهاشمي ابن أبي السري العسقلاني، ضعفه أبو داود، وقال أخوه محمد: لا تكتبوا عن أخي فهو كذاب، وقال أبو عروبة الحراني: الحسين بن أبي السري خال أمي كذاب، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "يخطئ ويُغْرِب"، قال الذهبي في الكاشف: كذِّب، وقال ابن حجر: ضعيف، روى عن : وكيع بن الجراح ، ضَمْرة بن ربيعة ، الحسن بن محمد بن أعين ، وخَلَف بن تميم... وغيرهم ، وروى عنه : ابن ماجة وابن قتيبة ... وغيرهم ، توفي سنة 240هـ [2].

وعنه: **الوليد بن حماد بن جابر** أبو العباس الرملي، صاحب كتاب "فضائل بيت المقدس"، سمع بدمشق وغيرها، قال الذهبي: "وكان ربانيا"، وقال أيضا: "ولا أعلم فيه مغمزا، وله أسوة في غيره في رواية الواهيات"، روى عن: سليمان بن عبد الرحمان، هشام بن عمار، محمد بن أبي السري، يزيد بن موهب الرملي ... وغيرهم، وروى عنه: أبو بِشر الدولابي، سليمان الطبراني، عبد الله بن عَدِي الجرجاني، الفضل بن مهاجر ... وغيرهم، بقي إلى قريب الثلاث مئة[3].

فهذه الرواية كما تبيّن مخرجة في مسند البزار والمعجم الأوسط للطبراني، وتعتبر هذه المصادر من المصنفات الحديثية التي يغلب عليها رواية الضعيف أو هي مظنة الحديث الضعيف، قال الحافظ ابن رجب الحنبلي: " ... مسند البزار ومعاجم الطبراني، أو أفراد الدارقطني، وهي مجمع الغرائب والمناكير "[4]، وقد سلك البزار والطبراني في هذه الكتب منهج التنبيه على علل الحديث بالتنبيه على تفرّدات الراوي وغرائبه، ولهذا قال البزار في هذا الحديث: " وحديث فليح لا نعلم رواه عن فليح إلا الحسن بن محمد بن أعين"[5]، وقال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن نافع إلا فليح، تفرد به الحسن بن محمد بن أعين"[6].

وإعلال الأحاديث بتفرد الرواة يوضحه ابن رجب، فيقول: "وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في

---

1 رجال صحيح مسلم لابن منجُوَيه، 1 / 278، تقريب التهذيب مجموعا إلى الكاشف للذهبي وشرح العلل لابن رجب ...، ص 244.

2 الثقات لابن حبان، 8/ 189، تهذيب التهذيب لابن حجر، 1 /434، تقريب التهذيب مجموعا إلى الكاشف...، ص 151.

3 تاريخ دمشق لابن عساكر، 63 /121 -123 / سير أعلام النبلاء للذهبي، 14 / 78 - 79.

4 شرح علل الترمذي لابن رجب، 1 /409.

5 مسند البزار، 198/12.

5 المعجم الأوسط للطبراني، 9 / 105.

الحديث إذا تفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافه إنه لا يتابع عليه ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه، كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفرّدات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه"[1].

والمتفرد في هذا الحديث هو الحسن بن محمد بن أعين، وهو صدوق كما ذكر ابن حجر في التقريب، وهي لفظة من ألفاظ التعديل التي لا تشعر بضبط الراوي، والنقاد لا يقبلون رواية صاحبها إلا بعد الاختبار[2]، فليس الحسن بن محمد بن أعين من الرواة الذين كثر حفظهم واشتهرت عدالتهم فتقبل تفرّداتهم.

دراسة سلامة الحديث من الشذوذ والعلة:

- روى الحديث عن مالك بالإسناد المذكور: مكي بن إبراهيم وحباب بن جبلة، ولم يروه عنه غيرهما.

وهو مشهور عن مالك بإسناده إلى الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن النبي ... الحديث.

وقد أخرجه: مالك نفسه في الموطأ، كتاب الجنائز، باب التكبير على الجنائز، رقم 606 [3].

وأخرجه أيضا:

البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب الرجل ينعى إلى أهل الميت بنفسه، رقم 1245 من طريق إسماعيل بن أبي أويس [4]، وباب التكبير على الجنازة أربعا، رقم 1333 من طريق عبد الله بن يوسف [5].

مسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب في التكبير على الجنازة، رقم 951 من طريق يحيى بن يحيى التميمي[6].

أبو داود في سننه، كتاب الجنائز، باب الصلاة على المسلم يموت في بلاد الشرك، رقم 3204 من طريق عبد الله بن مسلمة القعنبي [7].

---

1 شرح علل الترمذي لابن رجب، 1 /352 - 353.

2 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، 37/1.

3 الموطأ لمالك بن أنس، 1 / 311.

4 صحيح البخاري، ص 244.

5 المرجع نفسه، ص 259.

6 صحيح مسلم، ص 369.

7 سنن أبي داود، ص361.

النسائي في سننه، كتاب الجنائز، باب الصفوف على الجنازة، رقم 1971، من طريق عبد الله وهب، وباب عدد التكبير على الجنازة، رقم 1980، من طريق قتيبة بن سعيد [1].

أحمد في مسنده، رقم 9646 و9663 من طريق يحي بن سعيد القطان[2].

الشافعي في كتاب الأم، كتاب الجنائز، باب الصلاة على الجنازة والتكبير فيها وما يفعل بعد التكبير، رقم 669 [3].

ابن الجارود في المنتقى، كتاب الجنائز، رقم 543، من طريق بشر بن عمر [4].

ابن حبان في صحيحه، كتاب الجنائز، فصل في الصلاة على الجنازة من طريق أبي مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري، رقم 3098 [5].

والصيداوي في معجم الشيوخ من طريق خُلْد بن يزيد [6].

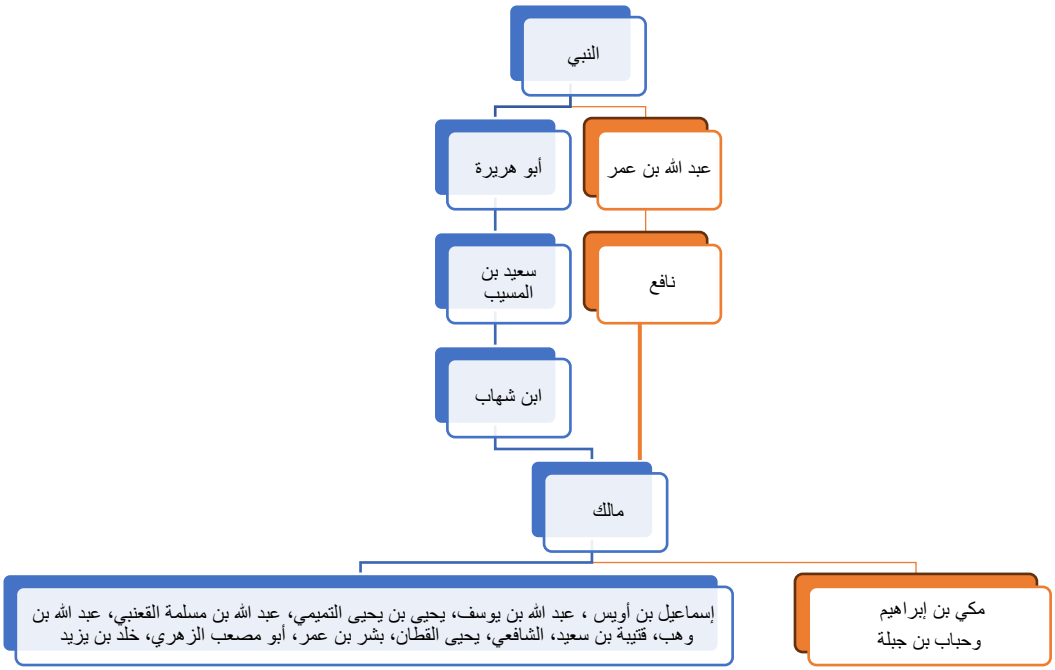

1 سنن النسائي (المجتبى)، ص 223.

2 مسند الإمام أحمد بن حنبل (ط الرسالة)، 406/15 و413.

3 الأم للشافعي، 605/2.

4 منتقى ابن الجارود، ص141.

5 صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، 365/7.

6 معجم الشيوخ للصيداوي، ص 208 – 209.

تحديد مدار الحديث والتعريف به:

مدار الحديث كما يظهر من تتبع طرقه هو مالك بن أنس، وهو إمام متفق على توثيقه وجلالته وفضله وعلمه وفقهه، وشهرته تغني عن الترجمة له.

بيان اختلاف الرواة عن المدار:

اختلف في الحديث عن مالك بن أنس على وجهين:

الوجه الأول: رواه مكي بن إبراهيم وحباب بن جبلة عن مالك عن نافع عن ابن عمر به.

الوجه الثاني: رواه إسماعيل بن أبي أويس، عبد الله بن يوسف، يحي بن يحي التميمي، عبد الله بن مسلمة القعنبي، عبد الله بن وهب، قتيبة بن سعيد، الشافعي، يحيى بن سعيد القطان، بشر بن عمر، أبو مصعب الزهري، خلاد بن يزيد جميعهم عن مالك عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به.

الموازنة بين الروايات وبيان الراجح وأسباب الترجيح:

اتفق كبار الحفاظ على ترجيح الوجه الثاني، وتوهيم مكي رغم وثاقته في روايته الحديث بإسناده إلى ابن عمر، وفيما يلي بعض ما ذكر عنهم في ذلك:

يحيى بن معين: سئل عن حديث حدث به مكي عن مالك عن نافع عن ابن عمر: أن النبي ﷺ صلى على النجاشي فكبر أربعا، فقال: " هذا باطل وكذب"، وقال: "إن مكي بن إبراهيم رواه هكذا بالرَّي، هو جاءني من خراسان يريد الحج، فلما رجع من حجه سئل عنه، فأبى أن يحدث به "[1].

أبو زرعة الرازي: قال ابن أبي حاتم في العلل: "سألت أبا زرعة عن حديث رواه مكي عن مالك عن نافع عن ابن عمر: أن النبي ﷺ صلى على النجاشي فكبر أربعا، فقال: هذا خطأ إنما هو مالك عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، وهم فيه مكي " [2].

الدارقطني: قال في العلل: "ورواه مالك بن أنس، واختلف عنه فرواه مكي بن إبراهيم البلخي، وحباب

---

1 تاريخ مدينة السلام للخطيب البغدادي،145/15.

2 كتاب العلل لابن أبي حاتم، 3 / 566.

بن جبلة الدقاق عن مالك عن نافع عن ابن عمر، والمعروف عن مالك عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة "[1].

الخطيب البغدادي: قال في تاريخ مدينة السلام: "كذا روى هذا الحديث حباب بن جبلة، وتابعه مكي بن إبراهيم فرواه عن مالك عن نافع عن ابن عمر، ثم رجع مكي عنه، ورواه عن مالك عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، وهو المحفوظ عن مالك "[2].

وترجيح الحفاظ رواية المخالفين لمكي مبني على قرائن هي:

- **قرينة العدد والكثرة.**
- **قرينة الترجيح بالنظر إلى أصحاب الراوي المقدمين فيه**، ذلك أن رواة الوجه الثاني هم من أصحاب مالك المقدمين، وهم:

ـ عبد الله بن مسلمة القعنبي وعبد الله بن يوسف التِّنِّيسي، قال يحي بن معين: "أثبت الناس في الموطأ عبد الله بن مسلمة القعنبي وعبد الله بن يوسف التِّنِّيسي بعده "[3].

ـ الشافعي، قال أحمد بن حنبل: "سمعت الموطأ من محمد بن إدريس الشافعي، لأني رأيته فيه ثبتا، وقد سمعته من جماعة قبله "[4]، وقال أيضا: "كنت قد سمعت الموطأ من بضعة عشر نفسا من حفاظ أصحاب مالك، فأعدته على الشافعي لأني وجدته أقومهم به"[5].

ـ عبد الله بن وهب، وقد لازم مالكا أكثر من ثلاثين سنة، قال هارون الزهري: "كان الناس يختلفون في الشيء عن مالك، فينتظرون قدوم ابن وهب حتى يسألوه عنه"[6].

ـ ويحي بن سعيد القطان، قال الخليلي في الإرشاد: "أجل أصحاب مالك بالبصرة يحي بن سعيد القطان إمام بلا

---

1 العلل للدارقطني، 12/ 323.

2 تاريخ مدينة السلام، 212/9.

3 سؤالات مسعود بن علي السِّجزي مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، ص239.

4 الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، 208/1.

5 الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي، 1 / 231.

6 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، 189/5.

مدافعة"[1].

○ **قرينة سلوك الراوي للجادة:** وبيان ذلك أن مكي بن إبراهيم سلك في روايته للحديث الجادة، فمالك عن نافع عن ابن عمر طريق مشهورة تسبق إليها الألسنة والأوهام، والمعمول به عند المحدثين أن عدول الراوي الثقة عن السلسلة المعروفة يدل على مزيد حفظه.

○ **قرينة تصريح الراوي بالرجوع عن رواية معينة:** ذلك أن مكي بن إبراهيم صرح برجوعه عن هذه الرواية، حيث روى الخطيب البغدادي في تاريخه من طريق عمر بن مدرك البلخي قال :سمعت مكي بن إبراهيم يقول: حدثهم بالبصرة عن مالك عن نافع عن ابن عمر: «أن النبي ﷺ صلّى على النجاشي فكبر عليه أربعا»، وهو خطأ، إنما حدثنا مالك عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة: «أن النبي ﷺصلّى على النجاشي وكبر عليه أربعا»[2].

وروى أيضا من طريق عبد الصمد بن الفضل أنه قال: "سألنا مكي بن إبراهيم عن حديث مالك عن نافع عن ابن عمر: «أن النبي ﷺ كبَّر على النجاشي أربعا»، فحدثنا من كتابه عن مالك عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة، وقال: هكذا في كتابي"[3].

○ **قرينة عدم وجود الحديث أو الإسناد في كتب الراوي الذي رُوِي الحديث عنه:** فهذا الحديث بهذا الإسناد لا وجود له في موطأ الإمام مالك، ولهذا قال إبراهيم الحربي لما سئل عن هذا الحديث، قال: " ما خلق الله من هذا شيئا، لو كان من هذا شيء كان في الموطأ "[4]، وقال ابن عبد البر في التمهيد : " وقد روى مكي بن إبراهيم وحباب بن جبلة في هذا الحديث إسنادا آخر : مالك عن نافع عن ابن عمر : أن النبي ﷺ كبّر على النجاشي أربعا ، وليس هذا الإسناد في الموطأ لهذا الحديث ، ولا أعلم أحدا حدث به هكذا عن مالك غيرهما"[5] .

وبهذا فإن هذا الحديث لا يثبت من هذه الطريق الذي تبيَّنت علته رغم أن ظاهره الصحة.

---

1 الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي، 237/1.

2 تاريخ مدينة السلام للخطيب البغدادي،170/10.

3 المرجع نفسه، 145/15.

4 المرجع نفسه، 170/10.

5 التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر، 325/6.

• ورواه أيضا بالإسناد المذكور عبيد الله بن عمر: وقد رواه عنه عبدة بن سليمان، وعنه: عبد الله بن عون الخزاز كما تبين تخريج الرواية سابقا.

ولكنه جاء من طرق أخرى: عن عبيد الله بن عمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة.

وقد أخرج هذه الرواية:

الإمام أحمد في مسنده، رقم 7885 من طريق عبد الله ابن نمير [1].

وأبو داود الطيالسي في مسنده، رقم 2410 من طريق سفيان الثوري [2].

وابن حبان في صحيحه، كتاب الجنائز، باب ذكر وصف اسم هذا المتوفى الذي صلى عليه بالمدينة وهو في بلده، رقم 3100 بإسناده إلى سفيان الثوري [3].

والطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب الجنائز، باب التكبير على الجنائز كم هو، رقم 2843 من طريق شجاع بن الوليد [4].

وابن الأعرابي في معجمه، محمد بن شاذان الجوهري، رقم 294 بإسناده إلى سفيان الثوري [5].

والطبراني في المعجم الأوسط، من اسمه عباد، رقم 4881 بإسناده إلى سفيان الثوري[6]، ومن اسمه محمد، رقم 5011 بإسناده إلى سفيان الثوري [7].

والصيداوي في معجم شيوخه، من اسمه أحمد، أحمد بن محمد أبو بكر، رقم 165 بإسناده إلى خلد بن يزيد[8].

---

1 مسند الإمام أحمد بن حنبل (ط الرسالة)، 267/13.

2 مسند أبي داود الطيالسي، 54/4.

3 صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، 366/7.

4 شرح معاني الآثار للطحاوي، 495/1.

5 كتاب المعجم لابن الأعرابي، 172/1.

6 المعجم الأوسط للطبراني، 135/5.

7 المرجع نفسه، 181/5.

8 معجم الشيوخ للصيداوي، ص 208 – 209.

والدارقطني في العلل الواردة في الأحاديث النبوية من طريق سفيان الثوري، وابن نمير [1].

جميعهم عن عبيد الله بن عمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

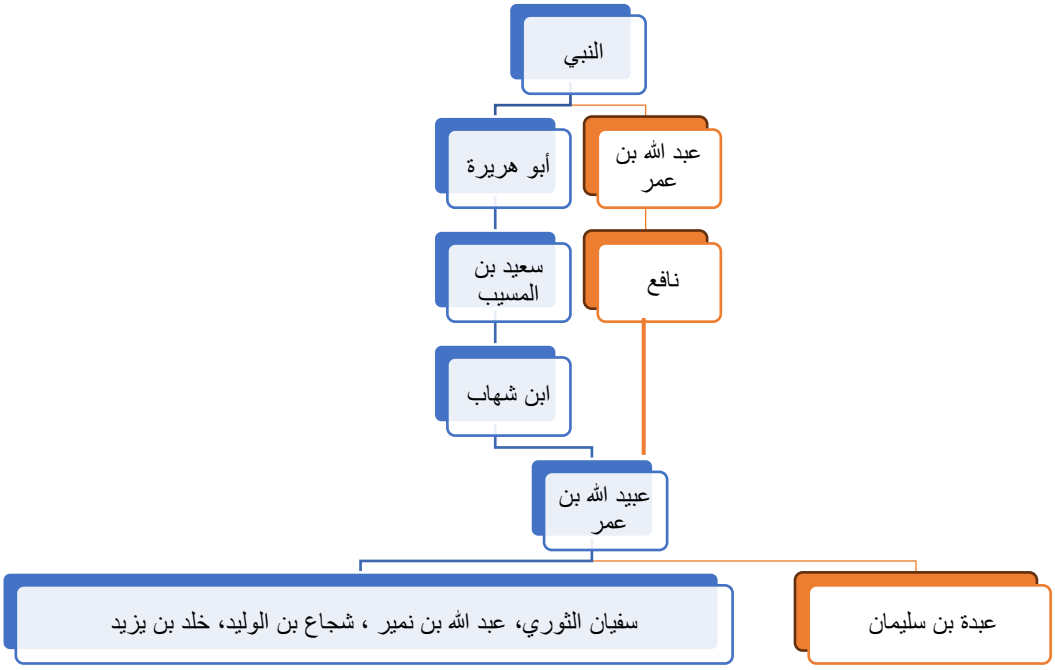

تحديد مدار الحديث والتعريف به:

مدار الحديث كما يظهر من تتبع طرقه هو عبيد الله بن عمر، وقد سبقت الترجمة له.

بيان اختلاف الرواة عن المدار:

اختلف في الحديث عن عبيد الله بن عمر على وجهين:

الوجه الأول: رواه عبد الله بن عون الخراز عن عبدة بن سليمان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن عبد الله بن عمر.

الوجه الثاني: رواه سفيان الثوري وعبد الله بن نمير وشجاع بن الوليد وخلد بن يزيد عن عبيد الله بن عمر عن ابن شهاب الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة.

الموازنة بين الروايات وبيان الراجح وأسباب الترجيح:

1 العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني، 359/9.

اتفق الحفاظ على ترجيح الوجه الثاني، وإعلال الوجه الأول، من ذلك:

يحيى بن معين: قال تمام الرازي: قال:" قال الحسن بن سفيان: بلغني عن يحيى بن معين أنه قال: الشيخ ثقة والحديث خطأ، يعني عبد الله بن عون"[1].

أبو زرعة الرازي: قال ابن أبي حاتم: "سألت أبا زرعة عن حديث رواه عبدة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ : أنه صلى على النجاشي فكبر أربعا، فقال: هذا خطأ، إنما هو عبيد الله عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، ورى أنه وهم فيه عبدة "[2].

الدارقطني: قال: " يرويه عبيد الله بن عمر، واختلف عنه، فرواه عبد الله بن عون الخزاز عن عبدة بن سليمان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر، ووهم فيه، والصحيح عن عبيد الله عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة " [3].

الطبراني: قال في المعجم الأوسط بعد روايته للحديث: "لم يرو هذا الحديث عن عبيد الله عن نافع إلا عبدة، تفرد به عبد الله بن عون الخزاز، ورواه سفيان الثوري وعبدة عن عبيد الله بن عمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة "[4].

ولقد نسب أبو زرعة الوهم في هذه الرواية لعبدة بن سليمان، والقرينة التي بنى عليها حكمها هي العدد والكثرة، فقد خالف عبدة بن سليمان كل من:

سفيان الثوري: ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، وأحد الأعلام علما وزهدا، روى له الجماعة [5].

عبد الله بن نمير: ثقة صاحب حديث من أهل السنة، حجة، روى له الجماعة [6].

شجاع بن الوليد: صدوق ورع له أوهام، روى له الجماعة، وليس له عند البخاري إلا حديث واحد [7].

---

1 الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام، 2 / 110.

2 العلل لابن أبي حاتم، 3 / 520.

3 العلل الدارقطني، 12 / 323.

4المعجم الأوسط للطبراني، 5 / 361.

5 تقريب التهذيب لابن حجر ومعه الكاشف للذهبي ...، ص 239.

6 المرجع نفسه، ص 346.

7 المرجع نفسه، ص 266.

خلد بن يزيد: لم أجد له ترجمة.

ونسب يحي بن معين فيما أخبر عنه تمام الرازي بسند منقطع -كما يظهر من سياق الرواية -، والدارقطني والطبراني الوهم في هذه الرواية لعبد الله بن عون الخراز، ويفهم من قول الطبراني:" ورواه سفيان الثوري وعبدة عن عبيد الله بن عمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة "، أن هناك من رواه عن عبدة بن سليمان عن ابن شهاب الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة.

وهذه الرواية تشهد لها رواية سفيان الثوري المتفق على علمه وحفظه واتقانه، وعليه فالخطأ من عبد الله بن عون الخراز في تفرده برواية الحديث عن عبدة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر، ولكن رواية عبدة بن سليمان عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة لم أجد لها أثرا في المصنفات الحديثية، ولم أجد من أشار إليها غير الطبراني، والله أعلم.

وأيا كان الراوي الذي وقع منه الوهم في هذه الرواية، فإن هؤلاء الحفاظ قد اتفقوا على إعلالها، وعليه لا يصح الحديث من هذا الوجه أيضا.

- أما رواية فليح بن سليمان، فقد رواها عنه الحسن بن أحمد بن أعين كما تقدّم في تخريجها، وقد خولف كما ذكر الدارقطني في علله، حيث خالفه سعد بن محمد العوفي فقال: عن فليح عن الزهري عن سعيد بن المسيب مرسلا، وخالفه عبد المنعم بن بشير فقال: عن فليح بن سليمان عن الزهري عن أنس مرفوعا [1]، ولا عبرة بمخالفة هذين الراويين له، لأن كلاهما ضعيف:

سعد بن محمد العوفي: قال فيه أحمد بن حنبل: جهمي، وقال أيضا: "ولو لم يكن هذا أيضا لم يكن ممن يستأهل أن يكتب عنه، ولا كان موضعا لذاك" [2].

عبد المنعم بن بشير: جرحه ابن معين واتهمه، وقال الدارقطني: كان ضعيفا[3]، وقال ابن حبان: "منكر الحديث جدا، يأتي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به بحال" [4].

---

1 العلل الدارقطني، 12 / 323 – 324.

2 تاريخ مدينة السلام للخطيب البغدادي، 10 / 183، لسان الميزان لابن حجر، 4 / 34.

3 الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، 337/5، لسان الميزان، 5 / 281.

4 المجروحين لابن حبان، 144/2.

وعلى الرغم من رجحان رواية الحسن بن أحمد بن أعين على من خالفه، فإن روايته الحديث عن فليح عن نافع عن ابن عمر لا متابع له فيها، ولا يصح الاعتداد برواية مكي بن إبراهيم وحباب بن جبلة عن مالك عن نافع عن ابن عمر ولا برواية عبد الله بن عون الخزاز عن عبدة بن سليمان عن نافع عن ابن عمر كمتابعات تشهد لصحتها بعد تبين إعلال النقاد لها، ولهذا قال الدارقطني تعليقا عليها:" والصواب عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة"، وعليه فلا يصح الحديث من هذا الوجه أيضا.

- وأما رواية يحيى بن سعيد الأنصاري فقد تبيّن ضعفها لاختلال شرط الاتصال والضبط في بعض الرواة كما تقدّم، فلا تحتاج إلى النظر في سلامتها من الشذوذ والعلة.

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح من رواية الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه، ولكنه لا يصح من رواية عبد الله بن عمر رضي الله عنهما من جميع الأوجه، والله أعلم.

قائمة المصادر والمراجع

إبراهيم بن عمر الجعبري، رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار، ت: حسن محمد مقبولي الأهل، ط1، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، 1409هـ – 1988م.

أبو بكر بن أحمد بن محمد الشهير بابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية، ت: الحافظ عبد العليم خان، ط1، بيروت: عالم الكتب، 1407هـ.

أحمد بم محمد بن زياد بن الأعرابي، كتاب المعجم، ت: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، ط 1، الرياض: دار ابن الجوزي، 1418هـ- 1998م.

أحمد بن حنبل وأبو داود السجستاني، سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، ت: زياد محمد منصور، ط1، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 1414هـ-1994م.

أحمد بن حنبل، المسند للإمام أحمد بن حنبل، ت: أحمد محمد شاكر، ط1، القاهرة: دار الحديث، 1416هـ – 1995م.

أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ت: شعيب الأرناؤوط وآخرون، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1421هـ – 2001م.

أحمد بن شعيب النسائي، المجتبى من السنن المشهور بسنن النسائي، الرياض: بيت الأفكار الدولية.

أحمد بن عبد الله أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، بيروت: دار الفكر، 1416هـ - 1996م.

أحمد بن عبد الله العجلي، تاريخ الثقات، ت: عبد المعطي قلعجي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1405هـ – 1984م.

أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي، المعجم، ت: حسين سليم أسد، ط 1، بيروت: دار المأمون للتراث، 1410هـ - 1989م.

أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ت: محمد عجاج الخطيب، ط3، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1416هـ – 1996م.

أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطانها من العلماء من غير أهلها ووارديها، ت: بشار عواد معروف، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1422هـ – 2001م.

أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، ت:زهير بن ناصر الناصر، ط1، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية، 1415هـ – 1994م.

أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، ت: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، بيروت: دار المعرفة.

أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، بيروت: دار الجيل، 1414هـ – 1993م.

أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، ت:ربيع بن هادي عمير، ط3، الرياض: دار الراية، 1415هـ – 1994م.

أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب مجموعا إلى الكاشف مجموعا إلى الكاشف ومراتب المدلسين ومقدمة الفتح وشرح العلل والكواكب النيرات ورواة المراسيل، ت: حسّان عبد المنان، عمان: بيت الأفكار الدولية.

أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ت: أبو الأشبال صغير أحمد الباكستاني، الرياض: دار العاصمة.

أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ت: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، ط1، بيروت: مؤسسة قرطبة، 1416هـ – 1995م.

أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ت: إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1416هـ – 1996م.

أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، لسان الميزان، ت: عبد الفتاح أبو غدة، ط 1، بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1423هـ - 2002م.

أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، نزهة السامعين فيما رواه الصحابة عن التابعين لابن حجر العسقلاني، ت: طارق محمد العمودي، ط1، بيروت: دار الهجرة، 1415هـ – 1995م.

أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، هدي السلري مقدمة فتح البلري، ت: عبد القادر شيبة الحمد، ط1، 1421هـ – 2001م.

أحمد بن محمد ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ت: إحسان عباس، بيروت: دار صادر، 1972م.

أحمد بن محمد أبو طاهر السّلفي، مقدمة الحافظ الكبير أبي طاهر السلفي على معالم السنن المطبوع في آخر معالم السنن للخطابي، ت: محمد راغب الطباخ، ط1، حلب: مطبعة محمد راغب الطباخ،1352هـ – 1934م.

أحمد بن محمد بن الصديق الغماري، حصول التفريج بأصول التخريج أو كيف تصير محدثا، ط1، الرياض: مكتبة طبرية، 1414هـ – 1994م.

أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، شرح معاني الآثار، ت: محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق ويوسف عبد الرحمان المرعشلي، ط 1، بيروت: عالم الكتب، 1414هـ - 1994م.

إسماعيل بن كثير الدمشقي، اختصار علوم الحديث، ت: ماهر ياسين الفحل، ط1، الرياض: دار الميمان، 1434هـ – 2013م.

إسماعيل بن كثير الدمشقي، جامع المسانيد والسُّنن الهادي لأقومِ سَنَن، ت: عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت: دار الفكر، 1415هـ – 1994م.

بكر بن عبد الله أبو زيد، التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل، ط1، الرياض: دار العاصمة، 1413هـ.

جاسم بن سليمان الفُهَيد الدَّوسَري، الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام، ط 1، بيروت: دار البشائر الإسلامية، بيروت، 1410هـ - 1989م.

حمزة عبد الله المليباري وسلطان سند العكايلة، كيف ندرس علم تخريج الحديث، ط1، عمّان: دار الرازي، 1419 – 1998م.

خليل بن عبد الله أبو يعلى الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ت: محمد سعيد بن عمر إدريس، الرياض: مكتبة الرشد.

زهير بن ناصر الناصر، الموسوعة الحديثية الشاملة بين الواقع والمأمول، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الأوسط، ت: طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، القاهرة: دار الحرمين، 1415هـ ـ 1995م.

سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني، سنن أبي داود، الرياض: بيت الأفكار الدولية.

سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، مسند أبي داود الطيالسي، ت: محمد بن عبد المحسن التركي، ط 1، القاهرة: دار هجر، 1420هـ - 1999م.

صدقي البيك، المرشد إلى أحاديث سنن الترمذي، ط 1، حمص: مطبعة الفجر، 1389هـ – 1969م.

عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، ت: أنيس بن أحمد بن طاهر الإندونيسي، ط1، المدينة النبوية: مكتبة الغرباء الأثرية، 1420 – 1999م.

عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ت: أبو قتيبة نظر الفاريابي، ط2، الرياض: مكتبة الكوثر، 1415هـ – 1994م.

عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، جامع الأحاديث الجامع الصغير وزوائده والجامع الكبير، جمع وترتيب: عباس أحمد صقر وأحمد عبد الجواد، بيروت: دار الفكر.

عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، طبقات الحفاظ، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1403هـ- 1983م.

عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة، ت: خليل محيي الدين الميس، ط1، بيروت: المكتب الإسلامي، 1405هـ – 1985م.

عبد الرحمان بن أبي حاتم الرازي، كتاب الجرح والتعديل، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1372هـ ـ 1953م.

عبد الرحمان بن أبي حاتم، كتاب العلل، ت: فريق من الباحثين بإشراف سعد بن عبد الله الحميد وخالد بن عبد الرحمان الجريسي، ط1، 1427هـ – 2006م.

عبد الرحمان بن أحمد بن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ت: نور الدين عتر، القاهرة: دار الملاح.

عبد الرحمان بن شهاب الدين البغدادي الشهير بابن رجب الحنبلي، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، ت: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، ط1، الرياض: دار ابن الجوزي، 1417هـ – 1996م.

عبد الرحمان بن علي بن الجوزي، جامع المسانيد، ت: علي حسين البواب، ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1426هـ – 2005م.

عبد الرحمان بن علي بن الجوزي، كتاب الضعفاء والمتروكين، ت: أبو الفداء عبد الله القاضي ، ط 1 ، بيروت: دار الكتب العلمية، 1406هـ - 1986م.

عبد الرحيم بن الحسين العراقي، المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من أخبار، ت: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، ط1، الرياض: مكتبة طبرية، 1415هـ – 1995م.

عبد الصمد بن بكر بن إبراهيم آل عابد، المدخل إلى تخريج الأحاديث والآثار والحكم عليها، المدينة المنورة: دار الطرفين، 1431هـ.

عبد العزيز بن عبد الله بن محمد الشايع، دراسة الأسانيد، ط1، تونس: الدر المالكية، 1438هـ - 2017.

عبد الله بن الجارود، المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ت: عبد الله عمر البارودي، ط1، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية ودار الجنان، 1408هـ – 1988م.

عبد الله بن عبد الرحمان بن بهرام الدارمي، مسند الدارمي المعروف بسنن الدارمي، ت: حسين سليم أسد، ط1، الرياض: دار المغني، 1421هـ – 2000م.

عبد الله بن يوسف الزيلعي، نصب الراية لأحاديث الهداية، ت: محمد عوامة، جدة: دار القبلة.

عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ت: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، ط2، مصر: هجر للطباعة والنشر، 1413هـ – 1992م.

عثمان بن عبد الرحمان ابن الصلاح وعبد الرحيم بن الحسين العراقي، علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح وشرحه التقييد والإيضاح للعراقي، ط1، حلب: المطبعة العلمية لمحمد راغب الطباخ، 1305هـ – 1931م.

عثمان بن عبد الرحمان أبو عمرو ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، ت: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1404هـ – 1984م.

عصام الدين الصبابطي، جامع الأحاديث القدسية، القاهرة: دار الريان.

علي القاري الهروي، المصوع في معرفة الحديث الموضوع، ت: عبد الفتاح أبو غدة، ط 5، بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1414هـ – 1994م.

علي بن أبي بكر الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ت: حسام الدين القدسي، القاهرة: مكتبة القدسي.

علي بن الحسن المعروف بابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ت: عمر بن غرامة العمروي، بيروت: دار الفكر، 1421هـ - 2001م.

علي بن بلبان المقدسي، المقاصد السنية في الأحاديث الإلهية، ت: محيي الدين مستو ومحمد العيد الخطراوي، ط2، المدينة المنورة: مكتبة دار التراث، 1408هـ – 1988م.

علي بن عمر الدارقطني وحمزة بن يوسف السهمي، سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل، ت: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط1، الرياض: مكتبة المعارف، 1404هـ - 1984م.

علي بن عمر الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ت: محفوظ الرحمان زين الله السلفي، ط1، الرياض: دار طيبة، 1405هـ – 1985م.

علي بن عمر الدارقطني، العلل، ت: محمد بن صالح بن محمد الدَّباسي، ط 1، الرياض: دار ابن الجوزي، الرياض، 1427هـ .

علي بن محمد بن عراق الكناني، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة، ت: عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله محمد الصديق، ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1401هـ – 1981م.

علي بن هبة الله المعروف بابن ماكولا، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي.

عماد علي جمعة، أصول التخريج ودراسة الأسانيد الميسرة، ط1، الرياض: دار النفائس، 1425هـ – 2004م.

عمر بن أحمد المعروف بكمال الدين ابن العديم، بغية الطلب في تاريخ حلب، ت: سهيل زكار، بيروت: دار الفكر.

عمر بن علي بن الملقن، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، ت: مصطفى أبو الغيط عبد الحي وآخرون، ط1، الرياض: دار الهجرة، 1425هـ – 2004م.

قاسم بن قطلوبغا، من روى عن أبيه عن جده، ت: باسم فيصل الجواوة، ط1، الكويت: مكتبة المعلا، 1409هـ-1988م.

مالك بن أنس، الموطأ (رواية يحي بن يحي الليثي)، ت: بشار عواد معروف، ط 2، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1417هـ - 1997م.

المبارك بن محمد بن الأثير الجزري، جامع الأصول في أحاديث الرسول، ت: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني ومطبعة الملاح ومكتبة دار البيان، 1389هـ – 1969م.

محمد السعيد زغلول، الذيل على موسوعة أطراف الحديث النبوي، المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية.

محمد السعيد زغلول، موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف، بيروت: دار الكتب العلمية.

محمد الشريف بن مصطفى التوقادي، مفتاح الصحيحين بخاري ومسلم، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1900م.

محمد بن إبراهيم أبو بكر بن المقرئ، المعجم، ت: أبو عبد الرحمان عادل بن سعد، ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1419هـ ـ 1998م.

محمد بن أحمد بن جميع الصيداوي، معجم الشيوخ، ت: عمر عبد السلام تدمري، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405هـ - 1985م.

محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي الصالحي، طبقات علماء الحديث، ت: أكرم البوشي وإبراهيم الزيبق، ط 2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1417هـ ـ 1996م.

محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث، ت: عبد الفتاح أبو غدة، ط2، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، 1412هـ.

محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تذكرة الحفاظ، ت: زكريا عميرات، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ – 1998م.

محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، سير أعلام النبلاء، ت: شعيب الأرنؤوط وأكرم البوشي، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1403هـ – 1983م.

محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ت: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1416هـ - 1996م.

محمد بن إدريس الشافعي، الأم، ت:رفعت فوزي عبد المطلب، ط 1، المنصورة: دار الوفاء، 1422هـ- 2001م.

محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ت: أبو صهيب الكرمي، الرياض: بيت الأفكار الدولية، 1419هـ – 1998م.

محمد بن إسماعيل البخاري، كتاب التاريخ الكبير، بيروت: دار الكتب العلمية.

محمد بن حبان البستي وعلي بن بلبان الفارسي، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، ت: شعيب الأرنؤوط، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1414هـ – 1993م.

محمد بن حبان البستي، الثقات، حيدر آباد بالهند: دائرة المعارف العثمانية، 1402هـ - 1982م.

محمد بن حبان البستي، كتاب المجروحين من المحدثين، ت: حمدي عبد المجيد السلفي، ط1، الرياض: دار الصميعي، 1420هـ – 2000م.

محمد بن درويش المشهور بالحوت البيروتي، حسن الأثر فيما فيه ضعف واختلاف من حديث وأثر، بيروت: مطبعة الكشاف، 1353هـ – 1934م.

محمد بن سعد الزهري، كتاب الطبقات الكبير، ت: علي محمد عمر، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1421هـ – 2001م.

محمد بن طاهر المقدسي وأبو بكر محمد بن موسى الحازمي، شروط الأئمة الستة ويليه شروط الأئمة الخمسة، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1405هـ – 1984.

محمد بن ظافر الشهري، علم التخريج ودوره في حفظ السنة، دون معلومات.

محمد بن عبد الرحمان السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، ت: عبد الكريم الخضير ومحمد آل الفهيد، ط1، الرياض: مكتبة دار المنهاج،1426هـ.

محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي، عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي، بيروت: دار الكتب العلمية.

محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم، المستدرك على الصحيحين للحاكم مع انتقادات الذهبي وتتبع أوهام الحاكم التي سكت عنها الذهبي لمقبل بن هادي الوادعي، ط1، القاهرة: دار الحرمين، 1417هـ – 1997م.

محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم، معرفة علوم الحديث، ت: السيد معظم حسين، ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1397هـ – 1977م.

محمد بن عمر بن محمد المعروف بابن رشيد الفهري السبتي، السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن، ت: صلاح بن مسلم المصراتي، ط1، المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية، 1417هـ.

محمد بن عمرو أبو جعفر العقيلي، الضعفاء، ت: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط1، الرياض: دار الصميعي، 1420هـ – 2000م.

محمد بن عيسى الترمذي، جامع الترمذي، الرياض: بيت الأفكار الدولية.

محمد بن عيسى الترمذي، علل الترمذي الكبير: رتبه على كتب الجامع أبو طالب قاضي، ت: صبحي السامرائي وآخرون، ط1، بيروت: عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية،1409هـ – 1989م.

محمد بن يزيد بن ماجة القزويني وأحمد بن أبي بكر البوصيري، السنن لابن ماجة وبحاشيته مصباح الزجاجة للبوصيري، ت: علي بن الحسن الحلبي الأثري، ط 1، مكتبة المعارف، الرياض، 1419هـ - 1998م .

محمد بن يزيد بن ماجة القزويني، سنن ابن ماجة، الرياض: بيت الأفكار الدولية.

محمد عبد الرؤوف المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير للسيوطي، ط2، بيروت: دار المعرفة، 1391هـ – 1971م.

محمد مرتضى الزبيدي، لقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة، ت: محمد عبد القادر عطا، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1405هـ – 1985م.

محمد ناصر الدين الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ط1، بيروت، المكتب الإسلامي، 1399هـ – 1979م.

محمد ناصر الدين الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، الرياض: مكتبة المعارف، 1415هـ – 1995م.

محمد ناصر الدين الألباني، صحيح الترغيب والترهيب، ط1، الرياض: دار المعارف، 1421هـ – 2000م.

محمد ناصر الدين الألباني، صحيح سنن ابن ماجة، ط1، الرياض: مكتبة المعارف، 1417هـ – 1997م.

مسعود بن علي السِّجزي، سؤالات مسعود بن علي السِّجْزي مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، ت: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط 1، بيروت: دار الغرب الإسلامي ، 1408هـ- 1988م.

مسلم بن الحجاج، التمييز، ت: عبد القادر مصطفى المحمدي، ط1، الرياض: دار ابن الجوزي، 1430هـ.

مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ت: أبو صهيب الكرمي، الرياض: بيت الأفكار الدولية، 1419هـ – 1998م.

مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، ط1، بيروت: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، 1412هـ – 1991م.

مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ت: محمد شرف الدين يالتقايا ورفعت بيلك الكليسي، بيروت: دار احياء التراث العربي.

مقبل بن هادي الوادعي، أحاديث معلة ظاهرها الصحة، ط2، صنعاء: دار الآثار، 1421هـ – 2000م.

يحيى بن شرف النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، ت: محمد عثمان الخشت، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، 1405هـ – 1985م.

يحيى بن شرف النووي، المجموع شرح المهذب للشيرازي، ت: محمد نجيب المطيعي، جدة: مكتبة الإرشاد.

يحيى بن شرف النووي، المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، الرياض: بيت الأفكار الدولية.

يحيى بن شرف النووي، رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، ت: ماهر ياسين الفحل، بيروت ودمشق: دار ابن كثير، 1428هـ – 2007م.

يوسف بن الزكي عبد الرحمان المزي، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، ت: بشار عواد معروف، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1999م.

يوسف بن الزكي عبد الرحمان المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ت: بشار عواد معروف، ط 6، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1415هـ ـ 1994م .

يوسف بن عمر بن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، طبعة المملكة المغربية ، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية .

يوسف عبد الرحمان المرعشلي، فهرس أحاديث المستدرك على الصحيحين للحافظ أبي عبد الله الحاكم محمد بن محمد الحاكم النيسابوري، بيروت: دار المعرفة.

البحوث العلمية:

التقنية الحديثية في خدمة السنة والسيرة النبوية بين الواقع والمأمول لإبراهيم بن حماد السلطان الريس، بحث مقدم لندوة عناية المملكة العربية السعودية بالسنة والسيرة النبوية سنة 1425هـ.

مجالات الاستفادة من التقنية في معرفة الصناعة الحديثية من خلال موسوعة الحديث الشريف لعبد الله محمد دمفو، بحث مقدم للمؤتمر الأول لجمعية المكنز الإسلامي بعنوان "السنة النبوية بين الواقع والمأمول" المنعقد ما بين 21 – 23 صفر 1433هـ الموافق ل 15 – 17 يناير 2012م.